SAICM/ICCM.4/15*

Distr.: General
28 October 2015

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الرابعة
جنيف، 28 أيلول/سبتمبر–2 تشرين الأول/أكتوبر 2015

تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الرابعة

أولاً – افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

1- افتتحت الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في الساعة 15/10 من يوم الاثنين 28 أيلول/سبتمبر 2015، بمركز جنيف الدولي للمؤتمرات بمقدمة من السيد جاكوب دوير (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) المنسق الرئيسي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والذي عمل مديراً لمراسم الافتتاح.

2- وجرى تقديم عرض موسيقى سويسري تقليدي وفيلم فيديو قصير تناول دور النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية في الترويج لعالم يتمتع بالسلامة الكيميائية، وأعقبت ذلك بيانات افتتاحية قدمها كل من السيد الكسندر فاسيل، الممثل الدائم لسويسرا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ والسيدة ليغيا نورونها، مديرة شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد ريتشارد ليسيامبي (كينيا)، رئيس المؤتمر.

3- رحب السيد فاسيل بالمشاركين في جنيف ثم أكد أن النهج الاستراتيجي المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة يظل الإطار لإحراز التقدم نحو تحقيق هدف ضمان إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها بطرق تقلل إلى الحد الأدنى الممكن من آثارها الضارة على صحة البشر وعلى البيئة بحلول عام 2020، وقد انعكست أهمية النهج في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 التي تم اعتمادها الأسبوع المنصرم في نيويورك. ولذا فإن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في سعيه في دورته الراهنة لتحديد الأولويات والتحديات للفترة المفضية إلى عام 2020 وما بعده، سيتعين عليه أن يفحص الكيفية التي يمكن أن يساهم بها النهج الاستراتيجي بأفضل وجه ممكن في تنفيذ تلك الأهداف، من خلال الرصد والمتابعة. فبالإضافة إلى متابعة

* أعيد إصدارها لأسباب تقنية يوم 23 أيار/مايو 2016.

عمله الهام للغاية بشأن مسائل السياسات الحالية والناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق، من قبيل المواد النانوية، والملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة ومبيدات الآفات شديدة الخطورة، سيتعين على المؤتمر أيضاً أن ينظر في اتخاذ إجراءات ملموسة تكون لها تأثيرات إيجابية على أرض الواقع من أجل المحافظة على السير في إحراز التقدم نحو تحقيق هدف عام 2020؛ وأن وضع عملية بين الدورات، لها وسائل واختصاصات مناسبة ستكون حاسمة للغاية في إعداد المقررات المناسبة للدورة الخامسة والنهائية للمؤتمر في عام 2020. وأعرب عن ثقته في قدرة المجتمع الدولي على مواصلة الاستفادة القصوى من إمكانية النهج الاستراتيجي في تعزيز إجراء حوار بناء وعملي، وتمنى للمشاركين أسبوعاً ممتازاً.

4- قالت السيدة نوروها في بيانها، إن الدورة الرابعة للمؤتمر فرصة لتقييم وتقويم التقدم الذي أحرز حتى الآن وتجديد الالتزام بتحقيق هدف عام 2020. وقالت إن فعالية النهج الاستراتيجي والمتعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة وكفاءته قد ساعدت في تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوي الوطني والإقليمي والعالمي من خلال تشجيع الحوار وتعزيز أوجه التآزر وتقوية الروابط بين الصحة والبيئة. وقد هيئت المساهمات المقدمة لبرنامج البداية السريعة في ذات الوقت، لتوفير دعم حاسم لبناء القدرات الوطنية، ويتم تكملة الموارد الموجودة لمجموعة المواد الكيميائية والنفايات بواسطة البرنامج الخاص المعني بالتعزيز المؤسسي على المستوى الوطني من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية مينماتا بشأن الزئبق والنهج الاستراتيجي. وتحظى مجموعة المواد الكيميائية والنفايات حالياً باهتمام متعاظم على جميع المستويات، على نحو ما انعكس في أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت حديثاً، وقالت إنها تتوقع أن يكون الجزء الرفيع المستوى مشجعاً للمناقشات حول الكيفية التي يمكن أن يساهم بها النهج الاستراتيجي في تنفيذ تلك الاتفاقيات. وقالت إن مسألة السلامة في المواد الكيميائية تتطلب الاهتمام الدؤوب والتام من المجتمع الدولي لضمان ألا تتعرض فرص العمل والتجارة والمنافع الأخرى من صناعة المواد الكيميائية البالغة أربعة تريليونات دولار للتقويض بفعل الآثار الضارة إلى حد كبير على الصحة البشرية وعلى البيئة. وحثت المؤتمر، لدى نظره في التوجه العام والتوجيهات العامة نحو تحقيق هدف عام 2020، أن يتفق على طريقة للمضي إلى الأمام تركز على الجهود نحو تحويل المناقشات بشأن السياسات إلى إجراءات ملموسة وإلى انخراط جميع القطاعات وأصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020، دعت المؤتمر للنظر في جملة أمور من بينها النهج الكلي اللازم للتصدي لمسائل من قبيل الكميات الهائلة من النفايات الصلبة التي تنتج في البيئات الحضرية والبلايين من البشر الذين يفتقرون إلى المرافق الكافية للجمع والتخلص من النفايات، على نحو ما تم إبرازه في الدراسة الاستشرافية التي نشرت مؤخراً لمستقبل إدارة النفايات في العالم.

5- وأعربت عن تقديرها للدعم المالي الذي قدمته للدورة الحالية حكومات كل من النمسا، وبنن، والدانمرك، وفنلندا، وألمانيا، وغيانا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، إضافة إلى المفوضية الأوروبية، وأضافت أن الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد لمساعدة المشاركين في عملهم الشاق طوال الأسبوع القادم والذي سيتطلب روح المرونة التوفيقية، ثم تمنت لهم كامل التوفيق.

6- وقال السيد ليسيامبي، في بيانه، إن الدورة الحالية للمؤتمر تشكل منبراً لتقييم نجاحات النهج الاستراتيجي وانجازاته، وتقييم أهداف التنمية المستدامة المعتمدة حديثاً، وتحديد الثغرات والتحديات المتبقية، واتخاذ قرارات استراتيجية لتمهيد الطريق نحو بلوغ هدف عام 2020. كما أنها تتيح الفرصة لوضع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في صلب جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ومن بين البنود الرئيسية التي من المحتمل أن تدور حولها المناقشات الجادة، التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام

2020؛ ومسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق؛ والإدارة السليمة للمواد الكيميائية في سياق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2020 وما بعده؛ وأنشطة الأمانة والميزانية للسنوات الخمس القادمة؛ وإغلاق الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة والذي كان أداة فعالة في دعم بناء القدرات الأولية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وفيما يتعلق بهذا الأخير، دعا المؤتمر إلى تحديد مانحين جدد غير تقليديين لتكملة الدعم الأساسي المالي والتقني الذي يتعين أن تقدمه آليات من قبيل مرفق البيئة العالمية والبرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني.

7- ومشيراً إلى جدول الأعمال المثقل الذي ينتظره، حث المشاركين على العمل بيد واحدة وبروح يسودها حسن النية والانسجام والتعاون والتوافق من أجل تحقيق توافق في الآراء. وبعد ذلك أعلن رسمياً افتتاح الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

ثانياً – المسائل التنظيمية (البند 2 من جدول الأعمال)

ألف – انتخاب أعضاء المكتب

8- ووفقاً للمادتين 14 و19 من النظام الداخلي، يعمل خلفاء لأعضاء المكتب المنتخبون في الدورة الثالثة للمؤتمر[1] بصفة أعضاء المكتب خلال الدورة الحالية. وبذلك يتكون المكتب على النحو التالي:

الرئيس: السيد ريتشارد ليسيامبي (كينيا)

نواب الرئيس: السيد حيدر علي بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية)
السيد: فلاديمير لنيف (الاتحاد الروسي)
السيد: ماركوس ريتشارد (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
السيدة: غابي آنيغنمان (سويسرا)

وعمل السيد ريتشاردز أيضاً مقرراً، على غرار الوظيفة التي شغلها في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية.

1 – مكتب الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

9- وفقاً للمادة 14 من النظام الداخلي انتخب المؤتمر أعضاء المكتب التالية أسماؤهم، على أن تبدأ فترات عملهم مباشرةً بعد اختتام الدورة الحالية وتنتهي باختتام الدورة القادمة للمؤتمر:

الرئيس: السيد اليكساندر نيس (ألمانيا)

نواب الرئيس: السيدة ليتيشيا كارفالهو (البرازيل)
السيد مونغاث مادهافان كوتي (الهند)
السيد سايمون دوماغالسكي (بولندا)
السيد ديفيد كابيندیولا (زامبيا)

10- ووفقاً للمادة 15 من النظام الداخلي انتخب المؤتمر بالتزكية الممثلين غير الحكوميين التالية أسماؤهم وممثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية للمشاركة في المناقشات خلال اجتماعات المكتب:

(1) أنظر SAICM/ICCM.3/24، الفقرات 10-12 وSAICM/OEWG.2/13، الفقرات 11-13.

السيد جوزيف ديغانجي (الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة) ممثلاً للمنظمات غير الحكومية ذات المنفعة العامة

السيد روبرت ديدريتش (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، الرئيس الحالي للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

السيد بريان كوهلر (الاتحاد الدولي لنقابات العمال)، ممثلاً لمنظمات العمل

السيد كريغ سكيلتون (المجلس الدولي للاتحادات الكيميائية)، ممثلاً للصناعة

السيدة سوزان ويلبورن (الرعاية الصحية دون أضرار)، ممثلةً للقطاع الصحي

2 – المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة

11- وفقاً للقرار 4/1 الصادر عن المؤتمر، فإن المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة يتكون من ممثلين لجهتين حكوميتين مشاركتين من كل مجموعة من مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية الخمس. وعقب ترشيحهم من جانب ممثلي المناطق اختار المؤتمر ممثلي الجهات الحكومية التالية أسماؤهم للعمل في المجلس التنفيذي:

أفريقيا

السيدة كارولين ثيكا (ملاوي)

السيد نادجو انلادون (توغو)

آسيا والمحيط الهادئ

السيد شي قدير بهاروم (ماليزيا)

السيد مراد أحمد الفقيه (اليمن)

أوروبا الوسطى والشرقية

السيدة ليندیتا تافاج (ألبانيا)

السيدة تاتيانا توغوي (جمهورية مولدوفا)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيدة ماريا إنيس إسكويفيل (بنما)

السيد ماركوس ريتشاردز (سانت فينسنت وجزر غرينادين)

أوروبا الغربية ودول أخرى

السيد نيكو أورهو (فنلندا)

السيد سفير توماس جاهري (النرويج)

3 – المنسقون الإقليميون

12- أُخطِر المؤتمر بأن المجموعات الإقليمية عينت المنسقين الإقليميين الجدد التالية أسماؤهم، على أن تبدأ فترات عملهم فور اختتام الدورة الحالية:

أفريقيا

السيد كوامي جورج كواديو (كوت ديفوار)

آسيا والمحيط الهادئ

السيد حيدر علي بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية)

أوروبا الوسطى والشرقية

السيد فلاديمير لينيف (الاتحاد الروسي)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيد فيليب بايل (بربادوس)

أوروبا الغربية ودول أخرى

السيدة سوزان ليبينين (كندا)

باء – اقرار جدول الأعمال

13- أقر المؤتمر جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.4/1:

1 - افتتاح الدورة.

2 - المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب:

'1' مكتب الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛

'2' المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة؛

'3' جهات الاتصال الإقليمية وممثلو القطاعات؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

3 - التمثيل ووثائق التفويض والاعتماد.

4 - التقدم المحرز والتحديات نحو تحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية:

(أ) الإنجازات، ونقاط القوة، والتحديات الإقليمية والقطاعية في سياق العمل نحو تحقيق أهداف استراتيجية السياسات الشاملة للنهج الاستراتيجي؛

(ب) تقرير عن برنامج البداية السريعة؛

(ج) الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في سياق أهداف التنمية المستدامة.

5 - التنفيذ من أجل تحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية:

(أ) التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام 2020؛

(ب) مسائل السياسات العامة الناشئة، وغيرها من المسائل المثيرة للقلق:

'1' مقترح بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بوصفها مسألة سياسات عامة ناشئة جديدة؛

'2' مقترح بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة بوصفها مسألة مثيرة للقلق؛

'3' مسائل السياسات العامة الناشئة الحالية:

أ – الرصاص في الطلاء؛

ب – المواد الكيميائية في المنتجات؛

ج – المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛

د – التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

هـ – المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء؛

'4' المسائل الأخرى المثيرة للقلق: المواد الكيميائية البيروفلورية.

6 – الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020.

7 – أنشطة الأمانة والميزانية:

(أ) الميزانية المقترحة للأمانة؛

(ب) الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة.

8 – مكان وتاريخ انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر.

9 – مسائل أخرى.

10 – اعتماد التقرير.

11 – اختتام الدورة.

جيم – تنظيم العمل

14- وللاضطلاع بعمله في الدورة الحالية، كان معروضاً على المؤتمر وثائق العمل والوثائق الإعلامية المتعلقة بمختلف البنود المدرجة على جدول الأعمال. ويمكن الاضطلاع على قائمة بتلك الوثائق، مرتبة حسب بنود جدول الأعمال، في الوثيقة SAICM/ICCM.4/INF/37.

15- وباستثناء يوم الاثنين 28 أيلول/سبتمبر، عندما اجتمع المؤتمر فقط بعد الظهر، فقد وافق المؤتمر على أن يجتمع كل يوم على هيئة جلسة عامة من الساعة 10/00 إلى الساعة 13/00 ومن الساعة 15/00 إلى الساعة 18/00، رهناً بأي تعديلات تكون ضرورية، وأن ينشئ أفرقة صغيرة إذا رأى أنها ضرورية، على أن لا يعمل أكثر من فريق صغير من هذه الأفرقة في وقت واحد مع انعقاد الجلسات العامة، وألا يجتمع أكثر من فريقين صغيرين من هذه الأفرقة بشكل متزامن.

16- وتدار الدورة أيضاً باعتبارها اجتماع لا ورقي حيث توفر الوثائق في شكل إلكتروني فقط باستثناء ما كان بناء على طلب.

دال – الحضور

17- ومُثِّلت في الدورة الجهات الحكومية المشاركة التالية: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا، والصين، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

18- ومُثِّلت الجهات الحكومية المشاركة التالية بصفة مراقب: إثيوبيا، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وأوكرانيا، وبليز، وبوتان، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتشاد، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، ورواندا، وسلوفاكيا، وصربيا، والعراق، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكونغو، ولبنان، وليبيا، ومالي، والنيجر، وهايتي، واليمن، واليونان.

19- كذلك مُثِّلت الجهات الحكومية الدولية المشاركة التالية: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية.

20- ومُثِّلت الجهات غير الحكومية المشاركة التالية: معهد أديلفي للبحوث، وخطة البيئة والتنمية المسؤولة، ومنظمة العفو الدولية، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، والمرأة الأرمنية للصحة والبيئة الصحية، واتحاد حماية البيئة والتنمية المستدامة في بيزيرت، والاتحاد الأوكراني لشركات الكريستل، ومنظمة حظر المواد السامة، والمركز التنسيقي

للتدريب ونقل التكنولوجيا لمنطقة أفريقيا التابع لاتفاقية بازل، والمركز التنسيقي للتدريب ونقل التكنولوجيا لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي التابع لاتفاقية بازل، والمركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل في مصر، والمركز التنسيقي للتدريب ونقل التكنولوجيا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابع لاتفاقية بازل في الصين، وشركة بيبرو (Bipro)، والاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب، ومركز البحوث والتعليم من أجل التنمية، ومركز العدالة البيئية والتنمية، ومركز الحلول البيئية، ومركز القانون البيئي الدولي، ومركز الصحة العامة والتنمية البيئية، ومركز الدراسات المستقلة، ومركز الإنتاج النظيف في صربيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ومنظمة كروب لايف الدولية، ومنظمة أوروبا الرقمية، ومنظمة العدالة للأرض، وجمعية الاستصلاحات الإيكولوجية، ومنظمة إيكولوميكس الدولية، وجمعية الغدد الصماء، ومنظمة البيئة والتنمية الاجتماعية، ومنظمة رعاية البيئة وحقوق الإنسان والجنسانية، ومعهد البيئة الفنلندي، ومنظمة جيتا بيرتيوي، ومنظمة الصليب الأخضر السويسرية، ومنظمة السلام الأخضر الدولية، ووكالة المرأة الخضراء التحليلية البيئية، وائتلاف الصحة والبيئة، ومنظمة الرعاية الصحية دون أضرار، ومنظمة الهيدروليكا بلا حدود، وشركة هايبرساند لمفاهيم وحلول التواصل المحدودة، والمجلس الدولي للرابطات التجارية الكيميائية، والمجلس الدولي للتعدين والمعادن، والمجلس الدولي للدهانات وأحبار الطباعة، والفريق الدولي المعني بالتلوث الكيميائي، والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، والجمعية الدولية للأطباء من أجل البيئة، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والاتحاد الدولي للأغذية، ورابطات عمال الزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتبغ ورابطات العمال ذات الصلة، والاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية – لجنة الكيمياء والصناعة، ومركز تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية المشترك بين الدول، والمتطوعون الشباب من أجل البيئة في كوت ديفوار، وجمعية الأرض والإنسان لدعم التنمية، ومنظمة ماما-86، والشبكة الوطنية للمواد السامة، ومنظمة المعارف المهنية الدولية، ومعهد أويكو، والفريق المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات، ورابطة الصناعة خارج الأماكن المغلقة، وشبكة العمل بشأن مبيدات الآفات، ورابطة علاقة العمل في مجال مبيدات الآفات، ومنظمة الأرض النقية، وشبكة أمريكا اللاتينية المعنية بمبيدات الآفات وبدائلها، واتحاد الكيميائيين الروس، ومركز تكنولوجيا السلامة والصحة، والجمعية السودانية للحفاظ على البيئة، ومنظمة البحث والعمل المستدامين من أجل التنمية البيئية، ومؤسسة العمل المستدام، والمركز الإقليمي لاتفاقية استكهولم في البرازيل، والمركز الإقليمي لاتفاقية استكهولم في جمهورية التشيك، والجمعية السويدية لحفظ الطبيعة، وشركة تاركيت، ومنظمة ثانال ترست، ومؤسسة نظافة المحيطات، وشبكة العمل البيئية، وشبكة رصد المواد السامة، ورابطة المواد السامة، ومجلس قطاع الأعمال الدولي بالولايات المتحدة، والمجلس الأمريكي للبناء المراعي للبيئة، ومنظمة الرفاه في توغو، ومنظمة نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك، والتحالف الدولي لطب الأسنان الخالي من الزئبق، والاتحاد الدولي لرابطات الصحة العامة، والصندوق العالمي للطبيعة، وشبكة زوي للبيئة.

هاء – بيانات عامة بشأن الدورة الحالية

21- وعقب الاتفاق على تنظيم العمل دعا الرئيس جهات الاتصال الإقليمية والقطاعية والمشاركين الآخرين إلى الإدلاء ببياناتهم العامة فيما يتعلق بآمالهم وتوقعاتهم للدورة الراهنة.

22- وقال ممثل تحدث نيابةً عن منطقة أوروبا الوسطى والشرقية إنه فيما تم اتخاذه من خطوات في إطار النهج الاستراتيجي نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، لا بد من بذل مزيد من الجهود لتحقيق هدف عام 2020. وقال إن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 أوضح أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ليست

مسألة مستقلة، بل ستكون عنصراً شاملاً رئيسياً من عناصر جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 في سياق التنمية المستدامة. وقال إن منطقته ترحب بالتوجه العام والتوجيهات العامة، بما في ذلك العناصر الأساسية الاحد عشر التي حددت فيها، وحث على اعتمادها في هذه الدورة. ومسلطاً الضوء على الأهمية التي تعلقها مجموعته على مسائل السياسات الناشئة، دعا المؤتمر إلى النظر في اعتماد مقرر جامع يقر بالأهمية المتساوية لجميع مثل هذه المسائل. وأشار إلى أن المبادرات الجديدة ستعني مزيداً من التوقعات على المستويين الوطني والإقليمي، ثم دعا جميع أصحاب المصلحة للتعاون وبناء شراكات وإظهار الإرادة السياسية لكفالة ضمان النجاح في تحقيق هدف عام 2020، ولكفالة أن تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية كذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

23- وشدد الممثل الذي تحدث باسم المنطقة الأفريقية أيضاً على الحاجة لبذل المزيد من الجهود اللازمة لبلوغ هدف عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الأخذ بالتخطيط الاستراتيجي إلى ما بعد عام 2020، خصوصاً وأن جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 سلم بأن الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات في طوال دورة حياتها شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وسلط الضوء على مسائل ذات أهمية خاصة لأفريقيا، من بينها القضاء على مبيدات الآفات شديدة الخطورة، قائلاً إن المقترحات المعروضة على المؤتمر حول ذلك الموضوع لا ترقى لتطلعات المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ الفعال والمستدام للنهج الاستراتيجي، مع قرب نهاية برنامج البداية السريعة، يتطلب تعبئة آليات وموارد مالية أخرى حتى عام 2020 وما بعده من خلال اتخاذ نهج متكامل. وفي الختام، قال إن المنطقة الأفريقية تقر بالتقدم الذي تم إحرازه في مسائل السياسات الناشئة، غير أن مسألة المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية تظل مثيرة للقلق بشكل خاص في المنطقة، والتي تعتبر وجهة رئيسية للمنتجات الإلكترونية المنتهية مدتها. ولا بد من المزيد من الأنشطة والبرامج لمعالجة تلك المسألة.

24- وقال ممثل تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إن هذه الدول ملتزمة التزاماً كاملاً بضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها. وأضاف أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات تمثل هدفاً في حد ذاتها وكذلك وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؛ وهي ستساهم أيضاً في تحقيق ''الاقتصاد الدائري''، وهو هدف أخذ يكتسب أهمية في الاتحاد الأوروبي. وفي الدورة الحالية من المهم تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تحقيق هدف عام 2020، من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تسريع العمل، والنظر في جدول الأعمال لما بعد عام 2020 في سياق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخراً. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في عام 2013 برنامج عمله البيئي السابع تحت عنوان ''العيش الكريم، ضمن حدود موارد كوكبنا''. وأقر البرنامج بالمجالات التي تتطلب مزيداً من العمل، بما في ذلك الآثار المتجمعة للمواد الكيميائية، والمواد المعيقة لعمل الغدد الصماء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد النانوية. وأضاف أن هناك أيضاً حاجة إلى تحسين عمليات جمع البيانات ورصدها، وإلى توفير تغطية أفضل للفئات الضعيفة في تقييمات المخاطر وفي جوانب معينة من إدارة النفايات. وقد وافق الاتحاد الأوروبي أيضاً على أن يضع، بحلول عام 2018، استراتيجية لبيئة غير سُمِّية تحدد خطة عمله لما بعد عام 2020 فيما يتعلق بالمواد الكيميائية. وفي معرض ترحيبه بالعمل الذي أنجز لتحديد الأولويات في الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي والرامية إلى تحديد العناصر اللازمة على الصعيد الوطني من أجل تحقيق هدف عام 2020، شدد على أهمية إدراج مسألة النفايات في المداولات والإجراءات المضطَلَع بها في إطار النهج الاستراتيجي. وأخيراً، قال إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، وغير ذلك من المسائل التي جرى تحديدها كأولويات خلال

اجتماعين على الأقل من الاجتماعات الإقليمية لتحديد الأولويات، ألا وهي المواد المعيقة لعمل الغدد الصماء، وتمويل النهج الاستراتيجي، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، والرصاص في الطلاء، كلها تتسم بالأهمية البالغة. وبالنظر إلى أن النهج الاستراتيجي هو عامل حاسم في تحقيق الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، قال إنه يتطلع إلى التقدم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2020 في الدورة الحالية.

25- وتحدث ممثل نيابةً عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن الإنجازات وأوجه القصور والتطلعات التي تعيشها المنطقة. وتشمل الإنجازات إنشاء آليات تنسيق لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني من أجل تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات؛ وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ ووضع خطط العمل الوطنية والإقليمية والبيانات الوطنية للمواد الكيميائية؛ وتوفير المعلومات المتاحة بسهولة لتعريف الجمهور بمخاطر المواد الكيميائية والنفايات؛ وزيادة المعرفة في أوساط وزارات الدولة ولدى الجهات المعنية الأخرى وإذكاء الوعي لديها وتبادل المعلومات فيما بينها، ولا سيما عن مسائل السياسات الناشئة؛ وبناء القدرات لأنشطة السلامة الكيميائية المُضطَلَع بها من خلال برنامج البداية السريعة. وبالنسبة لأوجه القصور، ذكر أن أبرزها متعلق بوجود ثغرات في الدعم المالي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وأضاف أن هناك حاجة إلى مواصلة حشد مصادر جديدة للدعم المالي يمكن التنبؤ بها وتتسم بالاستدامة وتكون مخصصة لتنفيذ النهج الاستراتيجي في المنطقة، بما في ذلك مواصلة برنامج البداية السريعة وتوسيعه لكي تستفيد منه بلدان أكثر، مع ضمان الشفافية في تخصيص الأموال. وتشمل تطلعات المنطقة تحسين الاتصال بين الأمانة وجهات التنسيق الإقليمية والوطنية وكذلك بين لجنة التنسيق الإقليمية وجهات التنسيق؛ وسد الثغرات المعرفية في مجالات مثل أثر المواد الكيميائية الصناعية والزراعية والمواد الكيميائية الأخرى، والرصد والتقييم؛ وزيادة التعاون وأنشطة التدريب عبر الحدود من أجل الحد من الاتجار الدولي غير المشروع. وقال في الختام إن معظم البلدان في المنطقة ترى أن مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها ينبغي أن يظل عنصراً موجهاً لوضع السياسات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

26- وقال ممثل تحدث نيابةً عن منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إن البلدان النامية استفادت من النهج الاستراتيجي في عدد من المجالات، بما في ذلك وضع بياناتها الوطنية للمواد الكيميائية، وبدء الأنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي مثل خطة عمل السوق الجنوبية المشتركة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتنفيذ مشروع يتعلق بتسجيل الملوثات ونقلها بالتنسيق مع وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت المنطقة مواطن قوة متنوعة في مجال إدارة المواد الكيميائية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك ما قامت به بمساعدة من برنامج البداية السريعة، في مجالات من قبيل إشراك العمال في البرامج المتعلقة بالصحة البيئية؛ وتيسير عمل المنظمات غير الحكومية مع الحكومات؛ ووضع مواد التدريب من أجل التعامل الآمن مع المواد الكيميائية. ولكن المنطقة لا تزال تواجه تحديات في عدد من المجالات، بما في ذلك تنفيذ خطط العمل، والتنسيق على الصعيد القطري، والحصول على التمويل من أجل إدارة المواد الكيميائية، وهو أمر حاسم للغاية بالنظر إلى أن إنتاج بعض المواد الكيميائية آخذ في الانتقال بسرعة إلى البلدان النامية. وأضاف أن هناك أيضاً حاجة مستمرة إلى تعزيز الأطر التنظيمية من أجل إتاحة الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها. ومن الضروري أيضاً وجود تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات في الفترة الممتدة حتى عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يقوم المؤتمر في الدورة الحالية بإنشاء عملية وآلية لما بين الدورات، من أجل وضع خطط الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بعد عام 2020، لكي ينظر المؤتمر فيها في دورته الخامسة، مع مراعاة أن إدارة المواد الكيميائية تتطلب تقديم

الدعم المالي والتقني وبناء القدرات بشكل مستمر، كما تتطلب فهم المخاطر التي تمثلها على صحة الإنسان والبيئة. وفي الختام، قال إن بلدان المنطقة ملتزمة بالمشاركة مع جميع القطاعات، الحكومية منها وغير الحكومية، في مجال الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات. وشعرت بلدان المنطقة بأن من المهم إحراز تقدم على صعيد دراسة التدابير الرامية للحماية من الآثار الضارة بصحة الإنسان والبيئة الناجمة عن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة والمواد الصيدلانية المقاومة للتحلل والمواد الكيميائية في المنتجات الإلكترونية والمواد المعيقة لعمل الغدد الصماء، إضافةً إلى مواد أخرى. ويجب أن تراعي هذه التدابير المبادئ المشتركة المتفق عليها، بما في ذلك تلك الواردة في اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التابع لمنظمة التجارة العالمية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية للتجارة.

27- وقال ممثل تحدث بالنيابة عن النقابات إن إنجازات برنامج البداية السريعة قد تتضرر بشدة ما لم تأخذ الآلية المالية الجديدة في حسبانها مسائل إمكانية استفادة جميع الجهات صاحبة المصلحة، ومدى كفاية التمويل واستدامته في الأجل الطويل. ويلزم إجراء المناقشات البناءة في الدورة الحالية بشأن كيفية تمويل النهج الاستراتيجي. وأضاف أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، من أجل إنجاز برنامج يوفر العمل اللائق على النحو الذي تتوخاه الأمم المتحدة من خلال منظمة العمل الدولية، ولتحقيق الهدف المتمثل في توفير أماكن العمل الآمنة والصحية، ولا سيما في البلدان النامية. ولذلك لا بد من ضمان مستقبل النهج الاستراتيجي لما بعد عام 2020، وذلك بوضع آلية مالية كافية ومستدامة ويسهل الوصول إليها، وتوفير التمويل المناسب للأمانة من أجل تمكينها من تنفيذ التزاماتها على نحو فعال. وقال في الختام إن العمال والنقابات العمالية يقرون بالتقدم المحرز في مسائل مختلفة، بما في ذلك مسائل السياسات الناشئة، ويتطلعون إلى المشاركة البناءة من أجل ضمان استجابة الدورة الحالية لاحتياجات العمال وأسرهم، ولاحتياجات الجمهور العام.

28- وقال ممثل تحدث باسم القطاع الصحي إنه على الرغم من إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الهدف المتمثل في أنه بحلول عام 2020 سيصبح إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها يتَّبع وسائل تؤدي إلى التقليل من آثارها الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة إلى أدنى حد ممكن، فإن تحقيق هذا الهدف بالكامل لن يكون ممكناً في الوقت المتبقي. وقد أتاحت دراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية مؤخراً وشملت منظمات القطاع الصحي الحكومية وغير الحكومية في 51 بلداً، فهماً عميقاً لأولويات القطاع الصحي فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية. فالحكومات تولي الأهمية لتطوير سبل أفضل لتحديد تأثيرات المواد الكيميائية على الصحة، من أجل تيسير وضع الاستراتيجيات الرامية إلى منع اعتلال الصحة الذي تسببه المواد الكيميائية، والمساعدة في بناء القدرات الوطنية من أجل التعامل مع الحوادث الكيميائية. وقد ركز جميع المجيبين في الاستقصاء على أهمية وضع استراتيجيات موجهة تحديداً إلى صحة الأطفال. في حين قام المشاركون من المنظمات غير الحكومية بتحديد إجراءات من قبيل تحسين إمكانية الوصول إلى المعارف العلمية وتشجيع استخدام بدائل للمواد الكيميائية الثابتة وشديدة السمية، معتبرين أنها إجراءات ذات أولوية. وأبرز جميع المجيبين ضرورة التوعية والتدريب المهني داخل القطاع الصحي في ذلك المجال. ويظهر الوعي بالمسائل البيئية في أوساط مؤسسات الرعاية الصحية، وتمنح الأولوية لمسائل من قبيل استخدام البدائل الآمنة للمواد الكيميائية الضارة، والتقليل من النفايات وإعادة تدويرها، ومعالجة النفايات والتخلص منها على نحو سليم بيئياً. ولكن التنفيذ العملي للأهداف لا يزال بعيد المنال، الأمر الذي يبرز ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل إنجاز خطة عمل النهج الاستراتيجي في القطاع الصحي التي لم تكتمل بعد.

29- وقال ممثل تحدث بالنيابة عن المؤسسات الصناعية إن أوساط الصناعة العالمية للمواد الكيميائية تثق بالنهج الاستراتيجي وباعتماد نهج يشمل أصحاب مصلحة متعددين لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي. وقد اتخذ المجتمع العالمي خطوات هامة نحو تحقيق هدف عام 2020، وشارك القطاع الخاص كشريك بارز في هذه الجهود. وأضاف أن تحقيق التقدم على الصعيد الوطني هو أمر أساسي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومن المهم أيضاً بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في هذا المجال بمساعدة من الصناعة العالمية للمواد الكيميائية. فالإدارة السليمة للمواد الكيميائية هي في صميم التنمية المستدامة، وهي شرط لازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل حماية صحة الإنسان وحماية البيئة، ولاجتذاب الاستثمار ورفع مستويات المعيشة. وستواصل الصناعة العالمية للمواد الكيميائية أخذها بزمام المبادرة في وضع التزامات جديدة وإقامة شراكات جديدة من أجل النهوض بتنفيذ النهج الاستراتيجي حتى عام 2020 وما بعده.

30- وقال ممثل تحدث باسم منظمات المصالح العامة إنه ينبغي على المؤتمر أن يعتمد عملية لما بين الدورات، تسبق انعقاد الدورة الخامسة، لبحث مواصلة عمل النهج الاستراتيجي بعد عام 2020؛ وإن التوجه العام والتوجيهات العامة ينبغي أن تركز على اتخاذ إجراء فعلية للتخلص نهائياً من مصادر التعرض مثل إلغاء الرصاص تماماً من الطلاء؛ وإنه استجابة للشواغل التي أعرب عنها كثير من البلدان ينبغي أن ينشئ المؤتمر تحالفاً عالمياً من أجل التخلص التدريجي من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛ وإنه ينبغي اتخاذ خطوات مجدية للتعامل مع مسائل السياسات الناشئة، التي تثير قلقاً كبيراً لدى البلدان النامية ولا تغطيها المعاهدات البيئية القائمة؛ وإنه من الضروري وجود تمويل جديد مستدام وإضافي من أجل التنفيذ القوي للنهج الاستراتيجي من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ولا سيما بالنظر إلى اختتام برنامج البداية السريعة.

31- وأدلى عدد من ممثلي فرادى الحكومات أيضاً ببيانات في إطار هذا البند. وبيَّن أحدهم الخطوط الرئيسية لتجربة بلده في خطة التنفيذ الوطني من أجل إدارة المواد الكيميائية والنفايات، مقترحاً أنها قد تكون مفيدة للبلدان الأخرى، وأعرب عن استعداد بلده لإتاحة المعلومات المتعلقة بالموضوع. وقال ممثل آخر إنه على الرغم من أن النهج الاستراتيجي أسفر عن تقدم كبير فلا تزال هناك فجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث التنفيذ والإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويتعين إعطاء الأولوية، عند التنفيذ المستمر للنهج الاستراتيجي، لمعالجة تلك الفجوة وضمان توفير ما يكفي من المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة المتفاوتة. ودعا ممثل ثالث إلى توفير تمويل مكرس لتنفيذ النهج الاستراتيجي.

ثالثاً – التمثيل ووثائق التفويض والاعتماد (البند 3 من جدول الأعمال)

32- أبلغ الموظف القانوني الأقدم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أنه وفقاً للمادة 11 من النظام الداخلي فقد درس المكتب أوراق التفويض التي قدمها ممثلو الجهات الحكومية المشاركة لهذه الدورة. وقد جرى تسجيل ممثلي عدد 132 جهة حكومية مشاركة لهذه الدورة، وحضر هؤلاء الممثلون بالفعل. ووفقاً للمادة 10 من النظام الداخلي قدم ممثلو عدد 103 جهات مشاركة أوراق تفويض صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو عن وزير الشؤون الخارجية أو من جانب الهيئة المختصة في منظمة في حالة منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية. وقدم خمسة عشر ممثلاً لجهات حكومية مشاركة أوراق تفويض صادرة في نموذج لا يتوافق مع اشتراطات المادة 10 من النظام الداخلي، ولذلك منحت هذه الجهات الحكومية المشاركة صفة مراقبين لأغراض هذه الدورة. ولم يقدم أربعة عشر ممثلاً لجهات حكومية مشاركة أي أوراق تفويض، وعليه منحت هذه الجهات الحكومية المشاركة صفة مراقبين أيضاً.

33- وافق المؤتمر على تقرير المكتب عن أوراق التفويض.

رابعاً – التقدم المحرز والتحديات نحو تحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (البند 4 من جدول الأعمال)

ألف – الإنجازات، ونقاط القوة، والتحديات الإقليمية والقطاعية في سياق العمل نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة لسياسات النهج الاستراتيجي

34- أشارت ممثلة الأمانة لدى عرضها لهذا البند الفرعي، إلى أنه وفقاً للفقرة 24 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات يضطلع المؤتمر بتقييمات دورية للنهج الاستراتيجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، طلب المؤتمر في دورته الثالثة أن تعد الأمانة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة 2011-2013. وعرضت بعد ذلك موجزاً للمعلومات الواردة في ذلك التقرير (SAICM/ICCM.4/3)، الذي قالت إنه سيُعدَّل لتصحيح الإسقاط المتعلق بالمعلومات المقدمة من البرازيل، وعرضت عدداً من وثائق المعلومات المتعلقة بالبند الفرعي (SAICM/ICCM.4/INF/1–4، وINF/7، وINF/24، وINF/26، وINF/33–36).

35- بعد ذلك دعا الرئيس مسؤولي التنسيق الإقليمي وممثلي المراكز القطاعية إلى تقديم آخر ما استجد من المعلومات عن الإنجازات، ونقاط القوة والتحديات التي يشهدها التنفيذ الإقليمي والقطاعي للنهج الاستراتيجي حتى الآن، مع التركيز على التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة الثالثة.

36- وأعرب منسق أوروبا الوسطى والشرقية من مراكز التنسيق الإقليمية عن ارتياحه للنتائج الإيجابية التي أثمرتها جهود المنطقة من أجل تحقيق هدف عام 2020، ولكنه أعرب عن قلقه الشديد إزاء التقدم المحدود الذي تحقق على الصعيد العالمي، وإزاء إشارة تقرير الأمانة إلى أن الفجوة آخذة في الاتساع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها. ودعا إلى تنفيذ خطة العمل العالمية وشجَّع جميع أصحاب المصلحة على تنفيذ الأنشطة المقترحة في التوجه العام والتوجيهات العامة، بما في ذلك العناصر الأحد عشر الأساسية الواردة فيها للفترة الممتدة حتى عام 2020، واقترح أن يناقش كيفية إدخال مزيد من التحسين على الإبلاغ. وفي معرض قوله إن برنامج البداية السريعة قد ساعد على بناء القدرات وتعزيزها في المنطقة، شكر الجهات المانحة للبرنامج ورحب بالمعلومات المقدَّمة عن مصادر التمويل المحتملة الأخرى للنهج الاستراتيجي، ودعا أصحاب المصلحة إلى تقديم المساعدة للأمانة في مواصلة تطوير تلك الوثائق. وقال إن اعتماد نهج متكامل للتمويل هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق هدف عام 2020، ورحب بإنشاء البرنامج الخاص للتعزيز المؤسسي في سياق النهج المتكامل. وأعرب عن شكره للمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، على الأنشطة التي قامت بها في النهج الاستراتيجي، ومنها منظمة الصحة العالمية التي عززت مشاركتها مع القطاع الصحي في إطار النهج الاستراتيجي.

37- وحدد المنسق الإقليمي لمنطقة أفريقيا الأنشطة المضطلع بها في منطقته في إطار النهج الاستراتيجي، بما في ذلك 63 مشروعاً نفذت في إطار برنامج البداية السريعة ساعدت في بناء وتعزيز قدرات الكثير من البلدان الأفريقية على صعيد تحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعالجت المشاريع مسائل من قبيل التخلص التدريجي من الرصاص في البنزين، ومراكز معلومات ومكافحة السموم، ومنع وقوع الحوادث الكيميائية والاستعداد لها، والبحوث، ووضع التشريعات، وإلغاء الرصاص تماماً في الطلاء، والتسجيل المنسق لمبيدات الآفات. ومن الإنجازات التي تحققت إدخال تحسينات على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، والاعتراف بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، وهو ما من شأنه أن يدفع الجهود

الوطنية الرامية لإدماج هذه الإدارة في سياسات التنمية، وإنشاء اتحاد إقليمي للجهات المنظمة لمبيدات الآفات، وشبكة إقليمية معنية بالمواد النانوية، وفرع أفريقي لجمعية علم السموم البيئية والكيمياء. ومن التحديات التي لا تزال باقية عدم القدرة على اتخاذ إجراء بشأن المواد الكيميائية ذات الأولوية؛ واستيراد النفايات الخطرة في شكل معدات إلكترونية وكهربائية مستعملة؛ واستمرار استخدام الرصاص في دهانات الديكور؛ والتمويل غير الكافي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وتخزين مبيدات الآفات القديمة؛ والاتجار غير المشروع في المواد الكيمائية والنفايات الخطرة؛ ووسم المواد الكيميائية.

38- وقال منسق دول أوروبا الغربية ودول أخرى إن هذه البلدان تبلي بلاءً حسناً فيما يخص الأهداف الخمسة للاستراتيجية الجامعة للسياسات. وتمتلك جميع هذه البلدان تقريباً لجاناً علميةً لتقييم المخاطر، وأبلغ معظمها عن تنفيذ النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، كما شرع معظمها في إجراء بحوث شاملة أو موَّل هذه البحوث، وشارك الكثير منها في وضع توجيهات وأدوات بشأن المواد الكيميائية تحت إشراف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وشهدت الاستخدام الواسع النطاق لهذه الأدوات كوسيلة لتحقيق هدف عام 2020؛ ووضعت ضوابط للإتجار غير المشروع في إطار الهياكل الإدارية القائمة كجزء من جهود الإدماج التي يبذلها النهج الاستراتيجي؛ كما انخرطت العديد من هذه البلدان في أنشطة تتعلق بالمسائل السياساتية الناشئة. وفي اجتماع عقد في شباط/فبراير 2014 عبرت هذه البلدان عن الأمل في أن تساعد تجربتها بلداناً أخرى في تنفيذ النهج الاستراتيجي، الذي قدمت له الكثير من الجهات مساهمات مالية. كذلك تم تحديد الدور الحاسم للمعاهدات الكيميائية والتشريعات، إضافةً إلى الحاجة لجعل التوجيهات والمعلومات الحالية أكثر يسراً مع النظر في المسائل الصحية والاجتماعية في إطار تنفيذ النهج الاستراتيجي.

39- ووجه ممثل المنظمات التسعة المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الانتباه إلى تقرير عن أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي التي اضطلعت بها المنظمات منذ الدورة السابقة للمؤتمر (SAICM/ICCM.4/INF/2). ومن ثم عرض وثيقة أعدها البرنامج (SAICM/ICCM.4/INF/7) قدمت تحليلاً لتنفيذ خطة العمل العالمية والتقدم المحرز والثغرات في أربعة مجالات، هي الحوادث الكيميائية والاستجابة للطوارئ؛ والنظام العالمي المنسق؛ ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛ وإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في سياسات التنمية. وقد أحدثت المنظمات المشاركة في البرنامج فرقاً كبيراً في المجالات التي كانت ولاياتها فيها واضحة كما تم تحديد الإجراءات ذات الأولوية مثل تنفيذ النظام العالمي المنسق ومنع الحوادث الكيميائية. واشتملت الوثيقة كذلك على اقتراح بشأن مجموعة من المؤشرات لتتبع التقدم المحرز في المستقبل في تنفيذ النهج الاستراتيجي، قُصد منها أن تكون مستكملة لترتيبات الإبلاغ القائمة على أن تُجمع البيانات العالمية من جانب المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا، كما تسعى المؤشرات لتتبع التقدم المحرز على صعيد القضاء على الرصاص في الدهانات، وتغطية خطط تسجيل مبيدات الآفات، والوصول إلى مراكز السموم.

40- وقدم ممثل تحدث بالنيابة عن المؤسسات الصناعية الكيميائية تقريراً مرحلياً عن جهود تنفيذ النهج الاستراتيجي منذ الدورة الثالثة للمؤتمر (SAICM/ICCM.4/INF/26)، حدد فيه التقدم المحرز مقابل 20 مؤشراً وبيَّن أنه تم إحراز تقدم جيد في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وفي أوروبا الوسطى والشرقية، وفي آسيا والمحيط الهادئ. ويجري بذل جهود لتسريع وتيرة التقدم في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، حيث ظل التقدم ثابتاً، كما أُطلقت استراتيجية توعية في أفريقيا لتعزيز القدرات وتوسيع نطاق برنامج الرعاية المسؤولة في

أفريقيا، وهو برنامج يحتوي التقرير على بيانات محدودة عنه نظراً لوجود دولتين فقط مشاركتين في شبكته. وقد واصل اتحاد الصناعات تنفيذ استراتيجية عالمية لتعزيز رعاية المنتجات خلال كامل دورة المنتجات، وعقد أكثر من 170 حلقة من حلقات العمل الصناعية الرامية لبناء القدرات، خصوصاً في البلدان النامية، كما نشر على موقعه الشبكي موجزات عن سلامة المنتجات لما يزيد عن 600 4 مادة كيميائية تُستخدم بشكل متكرر. كذلك عقد الاتحاد شراكات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وقدم الدعم المالي لأمانة النهج الاستراتيجي.

41- وأبلغت ممثلة تحدثت نيابةً عن منظمات المصالح العامة عن أنه منذ عام 2012 اضطلعت هذه المنظمات بالعديد من الأنشطة الرامية لتعزيز فعالية تنفيذ النهج الاستراتيجي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وشملت هذه الأنشطة الكثير من عناصر خطة العمل العالمية ومواضيع الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وحددت الممثلة الأنشطة الواسعة النطاق التي نفذتها المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية حول العالم لتعزيز السلامة الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي، وفق ما هو مبين بالتفصيل في تقرير المواطن الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.4/INF/33، والذي يركز على وجه الخصوص على التقدم المحرز عن طريق الحملات العالمية للقضاء على الرصاص في الدهانات والزئبق. وهناك برنامج يجري تطبيقه في 29 بلداً لتعزيز التصديق السريع على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق وتنفيذها، بينما يجري تنفيذ أنشطة إذكاء الوعي وبناء القدرات وتقاسم المعلومات بهدف خفض مستوى مبيدات الآفات الشديدة الخطورة والقضاء عليها وتشجيع البدائل الآمنة. إن المنظمات غير الحكومية هي عوامل دافعة فعالة للتغيير وستبقى في غاية الأهمية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، بيد أن هناك حاجة لتمويل كافٍ ومستدام من أجل تحقيق هذا الهدف.

42- وأثنى ممثل تحدث بالنيابة عن قطاع الصحة العامة على العمل المنجز في مجال إذكاء الوعي وتنسيق المعلومات العلمية للقطاع الصحي، وامتدح نطاقه الإقليمي والمواضيعي. ورحب كذلك باعتماد اتفاقية ميناماتا وأشار إلى تواريخ التخلص التدريجي التي حددتها فيما يخص المنتجات المضاف إليها الزئبق والتركيز على قضايا الصحة. وهناك تطور مهم آخر تمثل في إنشاء قواعد بيانات للمستشفيات لتحديد ومقارنة المواد الكيميائية في المنتجات استناداً إلى خواصها السمية ومكوناتها الخطرة، وهو أمر يحظى حالياً باهتمام عالمي متزايد. ولذلك فإن التقدم المحرز باتجاه تحقيق هدف عام 2020 يكتسب زخماً في قطاع الصحة العامة، كما تم إنشاء أدوات لترجمة الأدلة العلمية إلى معلومات قابلة للاستخدام، وهو ما يبشر بإحراز المزيد من التقدم في العقد القادم. ووجه الممثل الانتباه إلى المجال الناشئ المتمثل في الأثر البيئي للمواد الصيدلانية، وهو مجال يمتلك القطاع الصحي معلومات كثيرة عنه.

43- وأبرزت ممثلة منظمة الصحة العالمية التحديات التي تواجه التقدم نحو تحقيق هدف عام 2020: أولها ما تشير إليه الردود على الدراسة الاستقصائية الثانية المتعلقة بالإبلاغ في النهج الاستراتيجي، وهو الحاجة إلى تعزيز التواصل بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى على الصعيد القطري، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الرامية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وثانيها هو الحاجة إلى إقامة تعاون إقليمي فعال من أجل تنشيط الأنشطة القطرية ودعمها. وبالنسبة لمشاركة القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي، وجهت الاهتمام إلى تقرير منظمة الصحة العالمية بشأن ذلك الموضوع (SAICM/ICCM.4/INF/3) وأشارت إلى أمثلة اجتماع عقد مؤخراً بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي في القطاع الصحي في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية؛ وتقييم للمواد الكيميائية وإدارتها أجري عام 2015 في أفريقيا ونشره المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، وتضمن توصيات بشأن الإجراءات الداعمة؛ وإنشاء شبكة فرعية جديدة ضمن شبكة منظمة الصحة العالمية

بشأن تقييم المخاطر الكيميائية تركز تحديداً على احتياجات البلدان النامية؛ ونشر التقارير التقنية القائمة على الأدلة فيما يتعلق بالرصد الأحيائي وتوفر مراكز لمكافحة السموم في أفريقيا.

44- وقدم ممثل تحدث بالنيابة عن النقابات العديد من الأمثلة على مشاريع نفذتها النقابات في أنحاء العالم لدعم النهج الاستراتيجي، وأضاف أن برنامج البداية السريعة شكل عاملاً رئيسياً في الكثير من هذه المشاريع وأن الحصول على تمويل للبرنامج يظل أمراً بالغ الأهمية. ومن المهم أيضاً التصدي لما يقال إنه عدم تشاور الحكومات مع النقابات بشأن تنظيم المواد الكيميائية، والتقدير غير الكافي من جانب مفتشي العمل لحوادث العمال وتجارهم والافتراض الذي ينطوي عليه نهج أصحاب المصلحة المتعددين وهو أن جميع أصحاب المصلحة يتمتعون بموارد وقدرات متساوية للمشاركة. وقال أيضاً إن مجرد الامتثال إلى أدنى حد ممكن للاشتراطات القانونية ليس كافياً وأنه يجب عدم السماح لسرية العمل بأن تعيق وضع أهداف طموحة. إن العمال يطالبون بحق أساسي وهو أن يكونوا على علم كامل بالمخاطر التي ينطوي عليها عملهم، ورفض أو إغلاق الأعمال غير الآمنة دون الخوف من العقاب، والمشاركة بوصفهم شركاء متساوين في السياسات والبرامج والإجراءات المتعلقة بمكان العمل والصحة والسلامة. وهناك نقص خطير في المعلومات الموثوقة المتوفرة مجاناً عن مخاطر المواد الكيميائية والتي يتعين تصحيحها. وبدون وجود إدارة جيدة للمواد الكيميائية فإن هدف التنمية المستدامة، العمل اللائق للجميع، سيكون من المستحيل تحقيقه.

45- وقال ممثل لمنظمة غير حكومية في مجال حقوق الإنسان إن من الضروري وضع أولويات للحصول على المعلومات فيما يخص الأفراد والمجتمعات المتأثرة بتسربات المواد الكيميائية وحوادث النفايات السامة، مشيراً إلى التسرب الغازي الشهير الذي حدث عام 1984 في بوبال، الهند، وإلى طمر النفايات السامة في كوت ديفوار عام 2006. ويجب أن يُطلب إلى الشركات بيان حقوق الإنسان فيها وعمليات إيلاء العناية الواجبة والمعلومات المتعلقة بتأثير عملياتها على البيئة، والصحة العامة، والمسائل الأخرى التي تهم الجمهور. إضافةً إلى ذلك فإن الوكالات الحكومية يجب أن تتمتع بالموارد والقدرات اللازمة للتحقق من المعلومات المقدمة. إن الكشف الإلزامي عن المعلومات سيعزز مطالبة الأفراد المتأثرين بحقوقهم وحماية هذه الحقوق مع محاسبة المتنفذين، كما يعمل كأداة فعالة لمنع إساءة الاستخدام والفساد.

46- وأبلغ ممثل أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم عن نتائج اجتماع العام 2015 لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الثلاث، التي تساهم في تحقيق الأهداف الخمسة للاستراتيجية الجامعة للسياسات: اعتماد المبادئ التوجيهية التقنية التسعة الجديدة في إطار اتفاقية بازل، وإضافة مواد كيميائية جديدة إلى اتفاقيتي روتردام واستكهولم (الهدف ألف: الحد من المخاطر)؛ واعتماد المؤتمرات الثلاثة لقرارات متماثلة بشأن إيجاد آلية لتبادل المعلومات من أجل دعم وضع السياسات وصنع القرارات الرامية إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة (الهدف باء: المعرفة والمعلومات) وحول موضوع "من العلم إلى العمل"؛ والاعتراف بأهمية تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية الأخرى، مثل أمانة النهج الاستراتيجي، على النحو المبين في الوثيقة SAICM/ICCM.4/INF/24 (الهدف جيم: الحوكمة)؛ واعتماد قرارات متشابهة بشأن المساعدة التقنية، واتفاق لتمديد الشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية والتابعة لاتفاقية بازل حتى عام 2017 (الهدف دال: بناء القدرات والتعاون التقني)؛ والطلب من أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم أن تعد توصيات بشأن أوجه التآزر الممكنة فيما يتعلق بمنع الاتجار غير المشروع والتجارة في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وإصدار تكليف للجنة التنفيذ والامتثال لاتفاقية بازل بوضع توجيهات بشأن التعامل مع النفايات المتجر بها بصورة غير مشروعة، ومواصلة الشبكة البيئية لتحقيق الامتثال التنظيمي الأمثل بشأن الاتجار غير المشروع (الهدف هاء:

الاتجار الدولي غير المشروع). وقال إن أمانة الاتفاقيات الثلاث هي إحدى أصحاب المصلحة الأساسيين في النهج الاستراتيجي، وستواصل مشاركتها في تنفيذ هذا النهج، عن طريق تقديم المساهمات في العمليات المتصلة به في مجالات الاهتمام المشترك للاتفاقيات، كما ستواصل القيام بأنشطة تعاونية مع أمانة النهج الاستراتيجي. وتحدث عدد من الممثلين أيضاً في إطار هذا البند الفرعي.

47- وتحدث عدد من الممثلين الآخرين أيضاً تحت هذا البند الفرعي. وقال ممثل تحدث نيابةً عن مجموعة من البلدان إن التوجه العام والتوجيهات العامة قدمت توجيهات مفيدة، وشجع جميع أصحاب المصلحة على الاضطلاع بالأنشطة المقترحة، بما في ذلك العناصر الأساسية الأحد عشر حتى عام 2020، التي قال إنها أهم من الأنشطة في المجالات التي دلت فيها المؤشرات على تقدم أقل من المتوقع. ورحب بالجهد المبذول في تقرير الأمانة لربط المؤشرات بهذه العناصر، قائلاً إنه يتعين بذل جهود لتعزيز تغطية العناصر الأساسية في عمليات الإبلاغ القادمة. وقال إن الفجوة الآخذة في الاتساع في مجال القدرات بين البلدان في مختلف مستويات التنمية هي أمر مثير للقلق وأشار إلى ضرورة إدراج السياسات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية، خصوصاً في ضوء جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

48- وعبر ممثل عن شكره للدعم المقدم لبلاده من مجموعة من المنظمات من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي وأشار إلى ضرورة وضع أهداف قصيرة الأجل قابلة للقياس بهدف تعزيز التقدم الإقليمي باتجاه تحقيق هدف عام 2020.

باء – تقرير برنامج البداية السريعة

49- عند تقديمه لهذا البند الفرعي، وجه ممثل الأمانة الانتباه إلى تقرير موجز عن حالة برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستئماني (SAICM/ICCM.4/4)، مشيراً إلى أنه منذ عام 2006، تمت الموافقة على تمويل عدد من المشاريع من الصندوق الاستئماني في أكثر من 100 بلد، تشمل 54 من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار الممثل إلى أن البرنامج كان قد قرر في دورته الثالثة تمديد فترة تقديم المساهمات إلى الصندوق الاستئماني حتى هذه الدورة ووافق على استمرار إنفاق الأموال المخصصة للمشاريع قبل إغلاق الصندوق الاستئماني إلى حين اكتمال جميع المشاريع المعتمدة في الحافظة، وقال إن الأمانة اقترحت، عملاً بمقرر اللجنة التنفيذية لبرنامج البداية السريعة في اجتماعها التاسع، أن يُغلق الصندوق الاستئماني في 31 تموز/يوليه 2019. وستناقَش هذه التوصية في إطار البند 7 (ب). وجه الممثل كذلك الانتباه إلى التقرير النهائي عن تقييم تأثير برنامج البداية السريعة الذي أجرته جهات تقييم مستقلة بناءً على طلب اللجنة التنفيذية (SAICM/ICCM.4/INF/5).

50- ومن ثم قدم السيد روبرت نوريك، وهو مستشار رائد يقود عملية تقييم التأثير، عرضاً لنتائج التقييم، يبين المعلومات المقدمة في التقرير عن التقييم (SAICM/ICCM.4/INF/5). وأظهر التقييم جملة أشياء من ضمنها أن العملية الشاملة والتشاركية المنطوية على وضع وتقديم وتأمين تمويل للمشاريع المقترحة كانت إيجابية إلى حد كبير، وأن كل مشروع تقريباً أبلغ عن تحسن في مستوى الوعي بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الخطرة وأن المشاريع أرست الأسس لتعاون أصحاب المصلحة، مع وجود أمثلة كثيرة للثقة المتزايدة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وأن مشاركة المؤسسات الصناعية كانت شائعة إلا أن نهج أصحاب المصلحة المتعددين لم يضمن المشاركة العادلة للمرأة؛ وأنه توجد الكثير من الأمثلة على إدماج المواد الكيميائية في التشريعات الوطنية أو السياسات العامة أو المؤسسات نتيجةً لهذه المشاريع، رغم أن بعض البلدان كانت غير قادرة على إدماج خطط العمل المشاريعية في السياسات العامة أو الولايات الرسمية.

51- وفيما يتعلق بتأثير المشاريع الممولة من برنامج البداية السريعة على تنفيذ النهج الاستراتيجي قال السيد نوريك إن معظم هذه المشاريع أنجزت الهدف المتمثل في الشروع في التنفيذ من خلال البناء الأولي للقدرات وأنشطة أخرى، كما ساهمت في تحقيق العديد من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات: حيث أحرز معظمها تقدماً على صعيد قضايا الإدارة بينما تصدى عدد قليل نسبياً منها لمسألة الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. وفيما يتعلق بالعناصر الأساسية الأحد عشر للتوجه العام والتوجيهات العامة المتعلقة بهدف عام 2020 فإن معظم المشاريع ساهمت في تحقيق عنصري (أ) (الأطر القانونية) و(د) (التعاون بين أصحاب المصلحة)، أما العناصر الأقل حظاً من حيث المعالجة فهي (ك) (البدائل السليمة بيئياً والأكثر أماناً). وبعد إدراج الاستنتاجات الرئيسية للتقييم اختتم السيد نوريك عرضه بقائمة التوصيات الرامية لمعالجة العديد من الثغرات المحددة وتعزيز تطوير برنامج البداية السريعة، وفق ما هو مبين في الفرع 5 من التقرير.

52- وفي المناقشات التي تلت ذلك عُبِّر عن تقدير عام للتقرير الذي أعدته الأمانة وعمل وتقرير مقيِّمي التأثير المستقلين. وقال أحد الممثلين إن التقرير قدم عرضاً عاماً جيداً ومعلومات مفيدة عن نتائج محددة لبرنامج البداية السريعة. ورحب ممثل آخر، تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، على وجه الخصوص بالاستنتاج الذي يفيد بأن البرنامج قد ''حقق بشكل واضح هدفه المتمثل في إنشاء بيئات مواتية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني، بل وتعداه في الكثير من الحالات''. وأعرب أحد الممثلين عن قلقه لأن التقرير الختامي لتقييم تأثير برنامج البداية السريعة لم ينشر على الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي حتى 27 أيلول/سبتمبر 2015. ودعا العديد من الممثلين إلى أن يركز البرنامج بصورة أكبر على تحسين إدارة المشاريع، والرصد والمتابعة، خصوصاً للبلدان النامية، بغرض الحفاظ على الزخم الناتج بعد اكتمال المشاريع وضمان تعزيز إنجازات هذه المشاريع. وقال أحد الممثلين إنه يتعين التركيز بشكل خاص على التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع.

53- وعبَّر معظم الممثلين الذين تحدثوا، بمن فيهم ممثلان تحدثا نيابةً عن جهات مانحة للصندوق الاستئماني، عن شكرهم ودعمهم لبرنامج البداية السريعة نفسه، وأشار الكثير منهم إلى التجربة الإيجابية لحكوماتهم ومنظماتهم ذات الصلة مع مشاريع في مجالات من قبيل تعزيز السلامة الكيميائية في البيئات المحلية والمهنية؛ والوسم الأكثر فعاليةً للمواد الكيميائية؛ وتعزيز الروابط بين صحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك على المستوى الوطني، وتعزيز مشاركة القطاع الصحي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وتنفيذ برامج استبدال المواد الكيميائية وإدارتها في مرافق الرعاية الصحية؛ وإذكاء الوعي وتوفير التدريب الأساسي فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الخطرة وآثارها على موظفي الرعاية الصحية، وهو أمر يأخذ الجنس أيضاً في الاعتبار نظراً لأن الغالبية العظمى من العاملين في مجال التمريض نساء. وقال أحد الممثلين إن شمولية البرنامج يسرت الجهود الرامية لحل قضايا إدارة المواد الكيميائية من خلال السماح بوضع سياسات أكثر فعاليةً والتنفيذ. وقال ممثل آخر، تحدث بالنيابة عن مجموعة من المنظمات الحكومية الدولية، إن فوائد برنامج البداية السريعة يمكن تعزيزها من خلال ضمان تقاسم مخرجات المشاريع مثل التقارير، سواءً أكانت مطبوعة أم غير مطبوعة، بما في ذلك عبر آلية مركز تبادل المعلومات في النهج الاستراتيجي.

54- وأشار الكثير من الممثلين إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستئماني على صعيد تيسير بناء القدرات والتعاون التقني وتمكين الكثير من البلدان من التصدي للأولويات على الصعيد الوطني والإقليمي. وعبر الكثير من الممثلين عن القلق بشأن الكيان الذي سيحل محل برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستئماني. وقال العديد منهم إن تقرير المقيِّمين يشير إلى وجود حاجة واضحة لآلية تمويل يمكن التنبؤ

بها إذ أريد للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن تنفذ التوجه العام والتوجيهات العامة، وأن تحقق هدف عام 2020 والتصدي لتحديات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في إطار خطة التنمية لما بعد عام 2030. وعبر ممثل عن القلق من أن البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لن يكون ملائماً كمصدر للتمويل في الكثير من السياقات المختلفة التي يغطيها النهج الاستراتيجي؛ وقال آخر إن منتدىً متعدداً لأصحاب المصلحة كالنهج الاستراتيجي يحتاج لآلية تمويل متعددة أصحاب المصلحة. وأشار ممثلان لنموذج مرفق البيئة العالمية كبديل محتمل.

55- وقال ممثل تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إن قرار تحديد تاريخ إغلاق الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة ينبغي أن يترك للمجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة، وذلك من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة، بما في ذلك إمكانية نقل وإعادة نشر الموظفين، وأضاف أنه ينبغي تخفيض الميزانية المخصصة للموظفين، حسب الاقتضاء، مع اقتراب موعد إغلاق الصندوق. وأعرب أيضاً عن أمله في أن تكون المساهمات التي يتم الاتفاق عليها في الدورة الحالية إلى جانب الأموال المستردة من المشاريع كافية لتغطية جميع المشاريع المعتمدة التي لم يتم تمويلها بعد، مضيفاً أن أي مشاريع غير ممولة ينبغي أن تعتبر لاغية.

جيم – الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في سياق أهداف التنمية المستدامة

56- قال ممثل الأمانة عند تقديمه لهذه المسألة إن قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، التي عقدت في نيويورك خلال الأسبوع الذي سبق هذه الدورة، اعتمدت خطة تنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة مع 169 غايةً، وهو ما سيوجه جهود التنمية المستدامة حتى عام 2030. إن الخطة المعروفة بجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة شكلت فرصةً لتعزيز نهج وإجراءات شاملة وتعاونية باتجاه تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وقد بذلت أمانة النهج الاستراتيجي، بالتعاون مع مجموعة من الشركاء، العديد من الجهود الرامية لضمان إدماج القضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والغايات الأخرى المرتبطة بها. وقدم الممثل وثائق الاجتماع المتعلقة بهذه المسألة.

57- وفي المناقشات التي تلت ذلك رحب عدد من الممثلين بأهداف التنمية المستدامة المعتمدة حديثاً وبالدور الذي أداه النهج الاستراتيجي في ضمان إدراج هدف عام 2020، المتمثل في تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع أشكال النفايات خلال كامل دورتها، في شكل غاية هي الغاية 12-4. وأشار بعض الممثلين إلى عوامل قالوا إنه يتعين النظر فيها لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، والغاية 12-4 بشكل خاص. وقدم العديد من الممثلين نماذج لأنشطة تضطلع بلدانهم بها بالفعل بهدف إحراز تقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجال المواد الكيميائية والنفايات. وقال ممثل إن من المهم تحديد مصادر البيانات التي يمكن من خلالها رصد تحقيق الأهداف مع ضمان تحديد تكلفة عدم اتخاذ أي إجراء بشكل مفصل. وقال العديد من الممثلين إن من المهم وضع مؤشرات واضحة وقابلة للقياس لضمان الرصد الجيد للتقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال ممثل آخر إن مساهمات النهج الاستراتيجي ستكون مهمة في تحقيق الغاية 2-4 من أهداف التنمية المستدامة من خلال التخلص التدريجي المتزايد من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة وتعزيز إنتاج الغذاء الإيكولوجي.

58- وشدد العديد من الممثلين على أهمية ضمان استمرار مساهمة النهج الاستراتيجي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في سياق تعزيز التنمية المستدامة. وقال أحد الممثلين إنه يتعين عدم النظر إلى النهج

الاستراتيجي على أنه مصدر للمؤشرات فقط ولكن كشريك أساسي يرشد جميع أصحاب المصلحة باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال ممثل آخر إن العمل الحقيقي لا يزال في الطريق، مع تنفيذ الأهداف على المستوى الوطني والدولي؛ وفي هذا المجال سيشكل النهج الاستراتيجي، بهياكله المتعددة القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة، المنبر المثالي للتعامل مع الجوانب المتعلقة بالمواد الكيميائية في جدول أعمال 2030.

59- وفي هذا الصدد شدد عدد من الممثلين على الطبيعة الشاملة لمسألة المواد الكيميائية والنفايات في كثير من الأهداف والغايات، وأشار الكثيرون إلى غايات محددة يمكن أن تساهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بشكل كبير في تحقيقها، بما في ذلك في مجالي الصحة والرفاهية، والمساواة بين الجنسين، والزراعة المستدامة والصناعة المستدامة، والقضاء على الفقر، والعمل اللائق للجميع، والتلوث البحري. وقال ممثل تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان إن تقرير الأمانة المرحلي عن تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة 2011-2013 أظهر أن الكثير من البلدان لم تدرج بعد المواد الكيميائية والنفايات بوصفها مكوناً رئيسياً في خطط التنمية الوطنية أو في الميزانيات القطاعية، وأن هناك حاجة واضحة لمزيد من الإدماج للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الخطط الوطنية.

60- وقال العديد من الممثلين إن من الضروري تطبيق نهج شامل وتعاوني يشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية، بهدف تحقيق نتائج عملية على المستوى الوطني لإنجاز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقال ممثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إن المنظمات المشاركة في البرنامج تعد استراتيجيات للتنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأنها ستتولى زمام المبادرة في رصد إنجازاتها، كما فعلت فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. إضافةً إلى ذلك فإن هذه المنظمات ستدعم البلدان في جهودها الرامية لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الأنشطة المشتركة التي اضطلع بها البرنامج مع المنظمات الأخرى لبيان فوائد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الجديدة، بإيجاد بيئة مستقرة للاستثمار، والتركيز على المؤشرات والغايات، وإيصال طريقة ابتكارية مع أصحاب المصلحة الآخرين. وقدم ممثل فريق إدارة البيئة في الأمم المتحدة تقريراً عن المساهمة المقدمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (SAICM/ICCM.4/INF/6)، مشدداً على الحاجة لنهج شامل.

61- وقال العديد من الممثلين، بما في ذلك ممثل تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إن تنفيذ التدابير الوطنية الملائمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمواد الكيميائية سيتطلب تعبئة تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به وكافي ويسهل الوصول إليه. وقال ممثل إنه يتعين أخذ الظروف والقدرات وأولويات التنمية الوطنية في الاعتبار، مضيفاً أن كل البلدان ستكون قادرة على تنفيذ خطط التنمية الوطنية الخاصة بها وتحقيق غايات التنمية في حال وجود وسائل واضحة للتنفيذ.

62- ورحب المؤتمر بجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها ووافق على النظر فيها في القرارات المتعلقة بتحقيق هدف عام 2020 والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020.

خامساً – التنفيذ على سبيل تحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (البند 5 من جدول الأعمال)

ألف – التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام 2020

63- أشارت ممثلة الأمانة عند تقديمها لهذا البند إلى أنه عقب اختتام الجزء الرفيع المستوى خلال الدورة الثالثة للمؤتمر وافق الأخير على أن يطلب إلى الأمانة أن تعد توجهاً عاماً وتوجيهات عامة بشأن ما يتعين عمله لتحقيق هدف عام 2020. وحدد التوجه العام والتوجيهات العامة ستة مجالات رئيسية للأنشطة لتنفيذ الأهداف المحددة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات للفترة 2015-2020 وأحد عشر عنصراً أساسياً ضرورية على المستوى الوطني والإقليمي لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وقدمت الممثلة وثائق الاجتماع المتعلقة بالمسألة، بما في ذلك على وجه الخصوص الوثيقة SAICM/ICCM.4/6، التي تتضمن مشروع قرار يؤيد ويفعِّل التوجه العام والتوجيهات العامة. وأشار الرئيس في مداخلته إلى أن التوجه العام والتوجيهات العامة قد تم مناقشتها بعناية في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية؛ وعقب ذلك الاجتماع وضعتها الأمانة في صيغتها النهائية بتوجيه من المكتب وفقاً لرغبات الفريق العامل المفتوح العضوية. واعتبر المكتب نص التوجيهات نهائياً، ومن المنتظر أن تركز مناقشات المؤتمر في هذه الدورة على مشروع القرار ذي الصلة.

64- وعرض ممثل سويسرا ورقة اجتماع مقدمة من حكومات غامبيا والأردن والسنغال وسويسرا واليمن تقترح إدخال تعديلات على مشروع القرار في الوثيقة SAICM/ICCM.4/6. وقال إن المقترحات تهدف إلى الاعتراف بعمل المناطق في وضع التوجه العام والتوجيهات العامة، والتأكيد بشكل أكبر على قدرة النهج الاستراتيجي، بوصفه منبراً تنسيقياً ضمن مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، على تقديم توجيهات أكثر تحديداً إلى مرفق البيئة العالمية بشأن أولويات التمويل وضمان أن يرتكز إنشاء الآلية المقررة لمركز تبادل المعلومات على الآلية الحالية المستخدمة من جانب أعضاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وكذلك الآلية التابعة لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم.

65- وقدم ممثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ورقة اجتماع تتضمن مقترحات بشأن التنفيذ الرامي لتحقيق هدف عام 2020، استناداً إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.4/6. وتشمل المقترحات مجالات مثل وضع خطط عمل لتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق هدف عام 2020، وضرورة إجراء تقييم مستقل لتأثير النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بهدف عام 2020 لكي ينظر فيه الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثالث، وأهمية التركيز المتساوي على جميع المسائل السياساتية الناشئة ودعم مراكز التنسيق الوطنية وأيضاً الإقليمية، إن أمكن، فيما يتعلق بالمسؤوليات الإضافية الملقاة على عاتقها من جانب التوجه العام والتوجيهات العامة.

66- وفي المناقشات التي تلت ذلك رحب جميع الممثلين الذين تحدثوا بالتوجه العام والتوجيهات العامة، قائلين إنها مهمة لتحقيق هدف عام 2020، وقال العديد منهم إنهم يرغبون في مناقشة مشروع القرار المصاحب في فريق اتصال. وقال أحد الممثلين إنه يرغب في اقتراح تعديلات على التوجه العام والتوجيهات العامة، بينما قال ممثلون عديدون آخرون إن هذه التوجيهات قد تم بالفعل التفاوض عليها بعناية وقبولها وأنه يتعين عدم فتحها لمزيد من النقاش مرة أخرى. وقالت ممثلة إنه فيما يتعلق بالعنصر الأساسي الذي يشير إلى الإدماج فإنه يتعين التركيز على ضمان أن تحترم أي إجراءات مقترحة الحقوق والالتزامات في إطار الاتفاقيات القائمة المتعلقة بالمواد الكيميائية. ودعت أيضاً الدول المتقدمة والمنظمات المتعددة الجنسيات لتقديم المساعدات

المالية والتقنية للبلدان النامية لتعزيز قدراتها. وقال ممثل آخر إن من المهم للغاية ترتيب أولويات الأنشطة لضمان توزيع الموارد على المجالات التي سيكون لتلك الموارد أكبر تأثير فيها. وأعلنت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية عن مساهمة من حكومتها قدرها 750 000 دولار للبرنامج الخاص المعني بالتعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق والنهج الاستراتيجي.

67- وقالت ممثلة، وأيدها في قولها ممثل ثان، إنه على الرغم من أن أولويات القطاع الصحي مضمنة بشكل جيد في التوجه العام والتوجيهات العامة وأنها مرتبطة مع العناصر الأحد عشر الأساسية إلا أن اللغة المستخدمة فيها تختلف عن اللغة المستخدمة في القطاع، ولذلك فإن أصحاب المصلحة في القطاع الصحي ربما يواجهون صعوبات في فهم الأحكام المرتبطة بالقطاع الصحي في التوجيهات. واقترحت الممثلة أن تُحل المشكلة من خلال تعديل مشروع القرار ذي الصلة.

68- صرح ممثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بأن المنظمات المشاركة تقوم بالفعل بتنفيذ مشروعات تتصل بجميع عناصر التوجه العام والتوجيهات العامة وأنها ملتزمة بالاستمرار على هذا النحو، وهى تُزمع تنسيق الأنشطة لتنفيذ التوجيهات، ويمكن أن تتشارك في خططها في هذا الصدد مع أصحاب المصلحة الآخرين في النهج الاستراتيجي. وأبرز الممثل كذلك أن المشروع التابع للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الرامي إلى تطوير مجموعة أدوات لصُنع القرارات في مجال إدارة المواد الكيميائية، قد وجه الاهتمام إلى المقترح (SAICM/ICCM.4/INF/7) بشأن 10 مؤشرات كمية بسيطة لتقييم التقدم المحرز في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى القطري.

69- وألقى السيد باسكوت تونجاك، المقرر الخاص، بياناً بشأن تداعيات الإدارة السليمة بيئياً للمواد والنفايات الخطرة والتخلص منها في مجال حقوق الإنسان، استعرض فيه إدارة المواد الكيميائية من زاوية حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه في عام 2006، في دبي، التزم المشاركون في الدورة الأولى للمؤتمر في إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، باحترام حقوق الإنسان. ومنذ ذلك التاريخ، اتُخذت خطوات إيجابية، غير أن المزيد من العمل ضروري من جانب جميع البلدان. أما الحقوق التي تنتهكها المواد الكيميائية السُمية فتشمل الحق في الحياة، والحق في أعلى معيار للصحة يمكن تحقيقه، والحق في الغذاء المُغذي، والحق في الماء الصالح للشرب، والحق في المعلومات، والحق في العلاجات الفعالة. وقال إنه يلزم اتخاذ عدد أكبر من الإجراءات الاستراتيجية لتضييق الفجوات الحرجة على طريق إعمال حقوق الإنسان، وبخاصة بين الفئات الضعيفة، بما في ذلك العُمال، والنساء، والأطفال، وذوو الدخول المنخفضة، والأقليات، والمجتمعات المُهمَشة والسكان الأصليون. وأضاف أن حسم أوجه الإجحاف ذات الصلة هذه هو جزء لا يتجزأ من تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وأعرب عن سعادته لأن يُشير إلى أن التوجه العام والتوجيهات العامة شملت عناصر أساسية وتدابير واضحة تُشير إلى الإعمال الأفضل للحق في الحصول على المعلومات بشأن المواد والنفايات الخطرة.

70- وفي أعقاب المناقشات، وافق المؤتمر على إنشاء فريق اتصال تشترك في رئاسته السيدة ليتيشيا كارفالهو (البرازيل) والسيدة آنيت إيجرستد (الدانمرك)، وذلك لمواصلة مناقشة هذه المسألة. ويكلف هذا الفريق بوضع الصيغة النهائية من مشروع قرار بشأن التوجه العام والتوجيهات العامة المذكورة في الوثيقة SAICM/ICCM.4/6، مع مراعاة المناقشات التي جرت في الجلسة العامة وورقات غرفة المؤتمر التي قدمتها سويسرا والاتحاد الأوروبي. وجرى الاتفاق أيضاً على أن فريق الاتصال سيعتبر القضايا الشاملة مثل أهداف التنمية المستدامة كقضايا ذات أهمية.

71- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 1/4 بشأن التنفيذ باتجاه تحقيق هدف عام 2020 (انظر المرفق الأول).

باء - مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل الأخرى المثيرة للقلق

72- لدى تقديمه هذا البند، أشار نائب الرئيس[2] إلى أن أحد مهام المؤتمر في إطار استراتيجية السياسات الجامعة، هي تحديد التدابير المناسبة بشأن مسائل السياسات الناشئة والدعوة إليها. وقال إن أربع قضايا سوف تُبحث بموجب هذا البند ألا وهي؛ مُقترح بإدراج الملوثات الصيدلانية غير القابلة للتحلل في البيئة بصفتها مسألة من مسائل السياسات الناشئة؛ ومقترح بتناول مبيدات الآفات الشديدة الخطورة بصفتها مسألة مُثيرة للقلق؛ والتقدم المُحرز فيما يتعلق بمسائل السياسات الحالية؛ والتقدم المُحرز فيما يتعلق بالقضايا الأخرى المُثيرة للقلق، بما في ذلك المواد الكيميائية البيرفلورية.

73- وبحث المؤتمر كذلك مقترحيْن وردا في ورقات غرفة المؤتمر، وقدمهما الاتحاد الأوروبي وحكومات السنغال، وسويسرا وتايلند على التوالي، ويتضمن المقترحان نص مشروع قرار جامع بشأن القضايا الناشئة والقضايا المثيرة للقلق المطروحة على بساط البحث.

1 - مقترح بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بصفتها مسألة سياسات ناشئة

74- قدمت ممثلة الأمانة مذكرة أعدتها الأمانة بشأن تعيين الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بصفتها مسألة جديدة من مسائل السياسات الناشئة وذلك بموجب النهج الاستراتيجي (SAICM/ICCM.4/7)، مُقدمة من جانب حكومات بيرو وأوروغواي والجمعية الدولية للأطباء من أجل البيئة، وثلاث وثائق إعلامية هي (SAICM/ICCM.4/INF/15، وSAICM/ICCM.4/INF/23، وSAICM/ICCM.4/INF/28).

75- وذكر ممثل أوروغواي أن هذا المقترح يسعى إلى تسليط مزيد من الضوء على الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة وتعزيز التعاون بشأنها؛ وتشجيع زيادة التنسيق وجوانب التآزر فيما بين المبادرات الحالية، وزيادة قدرات البلدان على تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بمثل هذه الملوثات. وقد دعا هذا المقترح المنظمات التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى تيسير العمل التعاوني، من أجل وضع خطة عمل للملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، وإعداد تقرير بشأن هذه الأنشطة وتقديمه إلى المؤتمر أثناء دورته الخامسة.

76- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الكثير من الممثلين، من بينهم ممثلان يتحدثان نيابة عن مجموعات البلدان، عن دعمهم لاقتراح إدراج الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة كمسألة من مسائل السياسات الناشئة في إطار النهج الاستراتيجي، وقال أحدهم في هذا السياق إنه يجب على البلدان أن تمتثل لاتفاقات التجارة المتعددة الأطراف، بما في ذلك تلك المتعلقة بتدابير الصحة النباتية والعوائق التقنية أمام التجارة.

77- وأعرب عدد من الممثلين عن قلقهم بشأن وجود مواد صيدلانية في البيئة، بما في ذلك في المياه، وقال أحدهم إن التركيزات المنخفضة للملوثات الصيدلانية يمكنها أن تُحدث تأثيرات سلبية طويلة الأجل على صحة الإنسان والبيئة، ووجه ممثل آخر الانتباه إلى دراسات حديثة تُشير إلى أن بعض المواد الصيدلانية تمثل مخاطر على التنوع البيولوجي. ولذلك يصبح من الضروري تطوير المعارف، وزيادة الوعي بشأن المخاطر المحتملة على البيئة والصحة، والتي تنتج عن الملوثات الصيدلانية غير القابلة للتحلل في البيئة، بما في ذلك التأثيرات المحتملة التي تنتج

(2) نزولاً على طلب الرئيس، ترأس السيد لينيف الاجتماع الذي انعقد بعد ظهر الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر.

عن التعرض المزمن من جانب الحوامل والأطفال لمستويات منخفضة من مثل هذه الملوثات، وكذلك وضْعْ تدابير قائمة على المعارف، ومُنسقة على المستوى الدولي. واقترح أحد الممثلين الذي يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان ضرورة دعوة منظمات الأمم المتحدة إلى تعميق المعارف العلمية بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بغرض تقديم توصيات لأكثر الإجراءات إلحاحاً، بما في ذلك إيجاد الحلول التقنية، وذلك لبحثها من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية أثناء اجتماعه الثالث. وشدد عدد من الممثلين على فكرة ضرورة اتخاذ تدابير دولية مُنسقة للتصدي للتحديات التي تفرضها الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة.

78- وصرح عدد من الممثلين من بينهم ممثل يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان بأنه ينبغي تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية لمساعدتها على تنفيذ التدابير الرامية إلى التعامل مع الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، ومن بينها إجراء البحوث، والإدارة السليمة للنفايات الصيدلانية، ودعا أحدهم إلى إنشاء فريق من الخبراء لتسريع البحوث ذات الصلة، ودعا ممثل آخر إلى إنشاء إطار لتشجيع منتجي اللحوم على تفادي إساءة استخدام العقاقير البيطرية في إنتاج اللحوم، وزيادة الوعي العام فيما يتعلق بتفادي التداوي الذاتي. وصرح أحد الممثلين بأن الحاجة تستدعي إصدار المزيد من البيانات بشأن الصلة المحتملة بين المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، والتي قد تكون من الملوثات الصيدلانية الثابتة أو مبيدات الآفات الشديدة الخطورة والسمية، وبشأن التأثير المحتمل للمواد الصيدلانية على البيئة البحرية. ودعا كذلك إلى الرصد البيولوجي للأسماك التي قد تكون مصدراً للتعرض البشري لمثل هذه المواد الكيميائية. وصرح ممثل إحدى منظمات الرعاية الصحية غير الحكومية بأنه على الرغم من اتخاذ الكثير من البلدان للتدابير بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، فإنه يلزم اتخاذ إجراءات إضافية لرصد هذه المسألة، والتعامل مع المخاطر المحتملة، وبصفة خاصة في البلدان النامية.

79- اقترح أحد الممثلين أن يُطلب إلى منظمة الصحة العالمية والأجهزة الدولية المختصة الانخراط في الجهود التعاونية لتطوير ممارسات سليمة في الصناعة الصيدلانية تشمل الجوانب البيئية. واقترح ممثل آخر، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، أن يطلب إلى منظمة الصحة العالمية وإلى المنظمات الأخرى المختصة التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تنسيق التدابير بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة. وشجع أيضاً الصناعة الصيدلانية على تقديم الدعم النشط للتدابير التي تُتخذ بشأن هذه الملوثات. وناشد آخر هذه الصناعة بأن تقوم بتطوير مواد صيدلانية ليست مقاومة للتحلل في البيئة.

80- وصرح أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان بأن الجوانب البيئية للأمان الصيدلاني لا تخضع على الدوام للتنظيم الشامل من جانب السلطات ولا للترتيبات الصيدلانية المحلية أو الإقليمية. وصرحت ممثلة أخرى بأن بلدها لا يعتقد بأن النهج الاستراتيجي هو المنبر المناسب للتعامل مع القضايا ذات الصلة بتصميم المواد الصيدلانية، أو المسائل الصحية ذات الصلة المتعلقة بتفاعلات العقاقير، ولكن بلدها قد يؤيد هذا المقترح الذي قالت إنه يقع في صميم نطاق النهج الاستراتيجي.

81- واقترح أحد الممثلين وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان بأنه ينبغي للأنشطة التي تجري بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة أن تبني جوانب التآزر مع المبادرات الحالية، مثل تلك المبادرات المتعلقة بالمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، ومبادرات فرقة عمل الأمم المتحدة غير الرسمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمشتريات المستدامة داخل القطاع الصحي. واقترح كذلك بأنه ينبغي عند تطوير مثل هذه الأنشطة أن يتم بحث التدابير المقترحة في الدراسة التي أجراها الاتحاد الأوروبي بشأن المخاطر البيئية للمنتجات الدوائية وتوثيقها والتي عُرضت أثناء حلقة التدريب العملية بشأن المواد الصيدلانية في البيئة التي عُقدت في 2014 (SAICM/ICCM.4/INF/23).

82- وأوجز مندوب منظمة الصحة العالمية العديد من الأنشطة التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية بشأن المواد الصيدلانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالممارسات السليمة للتصنيع، وبذل العناية الواجبة تجاه المسائل البيئية، وبناء القدرات لرصد ومعالجة مياه الشرب وتطوير المؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو هدف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه والإصحاح، والتي يمكن أن تتناول الملوثات الصيدلانية. وفيما يتعلق بالمقترح المطروح للمناقشة، فمن المهم للغاية تطوير أهداف واضحة وأنشطة مُركزة. وقال إن منظمة الصحة العالمية يمكن أن تُسهم في هذه الأنشطة داخل نطاق ولايتها، غير أن النتائج تعتمد في النهاية على المشاركة النشطة من جانب الحكومات، وعلى الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة.

83- وصرح ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن الأمر يحتاج إلى تقاسم المعلومات والمعارف والبحوث بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، بما في ذلك ما يتعلق بتأثيراتها البيئية، وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد لأن يعمل مع المنظمات الأخرى التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي لمعالجة هذه القضية.

84- وبشأن ملاحظة أن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة تشتمل على المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، صرح أحد الممثلين بأنه ينبغي للإجراءات المتخذة لمعالجة هذه الملوثات أن تضع الأولوية لنواتج التعرض الحساسة، وأن تبحث بصورة نظامية التأثيرات المحتملة لمقادير قليلة جداً من الملوثات، وقدرتها على العمل بصورة متآزرة مع المواد المعيقة لعمل الغدد الصماء الآتية من مصادر أخرى، ومن بينها المواد الكيميائية غير المقاومة للتحلل، وتدرس تأثيراتها المحتملة الطويلة الأجل والممتدة عبر الأجيال. وتشمل الأنشطة التي تنفذ بشأن المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء والتي تناسب هذه الملوثات، زيادة الوعي لدى العاملين في المجال الصحي، وتوعية الفئات المُعرضة، وأنشطة الرصد، وإشراك علماء الغدد الصماء في الجهود الرامية إلى معالجة التأثيرات المحتملة الناتجة عن مثل هذه الملوثات على البشر وعلى الحياة البرية.

85- وصرح ممثل صناعة المواد الصيدلانية بأن هذه الصناعة مُلتزمة بالممارسات السليمة بيئياً وبالمشاركة في النهج الاستراتيجي. وأحد النماذج على هذا الالتزام هو عرضها الذي قدمته في حلقة عمل عقدت في عام 2014 ونظمتها وزارة البيئة الاتحادية الألمانية بشأن ''الإشراف الصيدلاني الإيكولوجي''، وهو نهج يجري تطويره من أجل الوصول لفهم أفضل وإدارة أحسن لسلوك المخلفات الصيدلانية في البيئة. ويشجع الإشراف الصيدلاني الإيكولوجي على تقاسم المعلومات والتوعية بشأن الاستخدام الجيد والتخلص السليم من المواد الصيدلانية، ويركز على المجالات التي يمكن فيها إحداث أكبر تأثير، بما في ذلك إدارة النفايات السائلة الناتجة عن تصنيع المواد الصيدلانية، ويعتمد على مبادئ معروفة للإشراف على المنتجات كما يستند إلى رؤية مفادها أن جميع المستفيدين من استخدام المنتجات خلال كامل دوراتها يتقاسمون مسؤولية إدارتها بصورة سليمة بيئياً. ووفق رأي المؤسسات الصناعية فإن العمل المتعلق بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة يجب أن يركز على تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة، مع تطبيق المعارف المكتسبة بطريقة متدرجة مستندة إلى المخاطر من أجل تفادي التطوير المتعجل لحلول مقترحة قبل فهم المخاطر الأساسية. والهدف الأول والأساسي لممارسات التصنيع الجيدة هو ضمان توفير عقاقير آمنة وعالية الجودة للمرضى، إلا أن إضافة عنصر بيئي لممارسات التصنيع الجيدة يهدد بزعزعة ذلك الهدف. وخلص الممثل إلى أن المؤسسات الصناعية ترحب بفرصة المساهمة في أي فريق اتصال قد يُشكَّل وبالمشاركة في إجراءات المتابعة الناشئة عن هذه الدورة.

86- وتساءل أحد الممثلين عما إذا كان من المقبول تبادل المعلومات من خلال مركز تبادل المعلومات لدى الأمانة.

87- وعقب المناقشات أشار الرئيس إلى أنه قد ساد اتفاق عام على ضرورة اعتبار الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة كمسألة من مسائل السياسات الناشئة في إطار النهج الاستراتيجي. وبعد ذلك قرر المؤتمر إنشاء فريق اتصال معني بمسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى المُثيرة للقلق، ترأسته السيدة شيريل بيلارد (كندا) والسيدة سيلفيا كالنينس (لاتفيا). ويكلف هذا الفريق بالسعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير التعاونية المتعلقة بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، باستخدام نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.4/7 كنقطة انطلاق.

88- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال وافق المؤتمر على اعتبار الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة مسألةً سياساتيةً ناشئةً جديدة، واعتمد القرار 2/4، وهو قرار جامع بشأن المسائل السياساتية الناشئة، بما فيها الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة (انظر المرفق الأول).

2 - مقترح بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة بوصفها مسألة مثيرة للقلق

89- قدمت ممثلة الأمانة اقتراحاً بشأن الخطوات المقبلة المتعلقة بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة، والتي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية (SAICM/ICCM.4/8)، ووثائق المعلومات المتصلة بها (SAICM/ICCM.4/INF/29 وINF/32)، وورقتان من أوراق غرفة الاجتماعات تتعلقان بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة.

90- وعرض ممثل منظمة الأغذية والزراعة اقتراحاً مقدماً من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، جرى إعداده بناءً على طلب من الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثاني، وقال في هذا السياق إن المنظمة تقر بضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، واقترح مواءمة الأنشطة مع المبادئ التوجيهية التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والتي توصي باتباع نهج من ثلاث خطوات. وتتألف هذه الخطوات من تحديد مبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛ وتقييم الحاجة إلى مبيدات من هذا القبيل وتقييم المخاطر المتعلقة بها؛ وتحديد تدابير مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر، تتراوح في شدتها بين حظر هذه المبيدات وتغيير طرق استخدامها. وتنطوي العملية على تحليل كل حالة على حدة، لأن تحليل الاحتياجات والمخاطر يختلف حسب المنتج، والغرض منه، وظروف استخدامه ومدى توفر بدائل له، غير أنه ينبغي اختيار أكثر البدائل استدامة وفقاً لنهج الإدارة المتكاملة للآفات وناقلات الأمراض.

91- ولدى تقديم ورقة قاعة الاجتماعات التي تتضمن مشروع القرار المتعلق بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة الذي ترعاه حكومة بلده، وعدد من الحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية، قال إن الاقتراح يعكس شواغل مناطق النهج الاستراتيجي بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة ودعا المؤتمر إلى الموافقة على تشكيل تحالف عالمي للتخلص التدريجي من هذه المبيدات؛ ودعا جميع أصحاب المصلحة إلى الانضمام إلى عضوية التحالف، وتقديم الموارد المالية أو العينية أو الخبرات، حيثما كان ذلك مناسباً، من أجل وضع أنشطة التحالف وتنفيذها؛ وطلب إلى التحالف العالمي أن يعتمد اختصاصاته المرجعية، التي ينبغي أن تحدد الهدف العام لها وهو التخلص تدريجياً من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في الصناعة والاستيراد والتصدير والبيع والاستخدام، مع إيلاء اهتمام خاص لمبيدات الآفات التي ظهر أنها غير آمنة في شروط الاستخدام العادية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

92- وتحدثت ممثلة شبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات، بوصفها من رعاة مشروع القرار، فقالت إن القرار يسعى إلى معالجة الحاجة الملحة إلى العمل من أجل تحقيق التخلص التدريجي من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، الذي أوصى به مجلس منظمة الأغذية والزراعة في عام 2006، الأمر الذي يعالج مشكلة تسمم المزارعين من استخدام تلك المواد، وهي مشكلة قائمة منذ فترة طويلة. وأضافت أن هناك أدلة قاطعة على أن استخدام بدائل أكثر أمناً من شأنه أن يحسن الأمن الغذائي ويزيد من دخل المزارعين وقدرتهم على التكيف مع تغير المناخ، ويمكن للنهج الاستراتيجي أن يقوم بدور رئيسي في تنسيق الإجراءات الرامية إلى دعم انتقال المزارعين والبلدان إلى استخدام هذه البدائل.

93- وأعرب ممثل شبكة كروب لايف الدولية عن تأييده للاقتراح المقدم من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ولكنه قال إن من الضروري أن تشكل النُهُج القائمة على تحديد المخاطر أساساً لجميع الجهود الرامية إلى إدارة مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وذلك لمنح الحكومات حرية اتخاذ قراراتها. وقدم بعد ذلك ورقة قاعة الاجتماعات التي تتضمن موقف شبكة كروب لايف الدولية إزاء مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وبينت تلك الورقة الأنشطة التي تنفذها صناعة حماية المحاصيل من أجل تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وذلك بوسائل منها السحب الطوعي لمنتجات محددة بعد إجراء تقييم للمخاطر، وقال إن تشكيل تحالف عالمي من أجل التخلص التدريجي من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة سيكرر الأنشطة الحالية والمقررة دون إضافة قيمة، وسيحول دون داع موارد منظمة الأغذية والزراعة ويحد من الخيارات المتاحة للحكومات والمزارعين في مكافحة الآفات والأمراض.

94- وأعرب عدد من الممثلين، تحدث أحدهم باسم مجموعة من البلدان، عن تأييد الاقتراح المقدم من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، وقال إن الأنشطة المضطلع بها في إطار الاستراتيجية المقترحة ينبغي أن تركز على تعزيز قدرة البلدان على إدارة المخاطر الناجمة عن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وذلك بوسائل منها تنظيم أنشطة التدريب والتوعية لأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المزارعين وغيرهم من مستخدمي مبيدات الآفات، وتحسين القدرات الوطنية في مجال التحليل المخبري، وتعزيز الإدارة المتكاملة للآفات وناقلات الأمراض، وتحسين تسجيل مبيدات الآفات، ووضع الضوابط التنظيمية، وتحسين التعاون عبر الحدود وأعمال مراقبة الحدود من أجل تحسين إدارة التجارة بالمنتجات الخطرة، وتشجيع استخدام بدائل آمنة مثل المبيدات البيولوجية. وقال ممثلان أيضاً إن من المهم كفالة التنسيق بين المنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين العاملين على هذه المسألة لتفادي ازدواجية الجهود.

95- وأعربت واحدة من الممثلين عن تأييدها لمشروع القرار الذي قدمته اليمن نيابة عن مجموعة من البلدان والمنظمات غير الحكومية، موجهة الانتباه إلى النساء والأطفال من عمال الزراعة، باعتبارهم من الفئات الضعيفة بوجه خاص، وقالت إن هؤلاء يستفيدون بشكل خاص من التخلص التدريجي من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. وقالت إنه يلزم القيام بإجراءات منسقة على الصعيد الدولي، من أجل رصد التقدم المحرز وضمان تحقيق هذا التخلص التدريجي على نحو فعال، كما يلزم أن تقوم وكالات الأمم المتحدة بعمل إضافي من أجل تعزيز الزراعة الإيكولوجية واعتماد تدابير لدعم العاملين في الصناعة الكيميائية الذين قد تتأثر مصادر معيشتهم بالتخلص التدريجي من المبيدات.

96- وأعرب أحد الممثلين عن تأييده للمقترح الذي يقضي بإنشاء تحالف عالمي بشأن المبيدات الشديدة الخطورة، مستشهداً بنموذج التحالف العالمي للقضاء على الطلاء المحتوي على الرصاص. وصرح ممثل آخر بأن التحالف العالمي المقترح يمكن أن يكون بمثابة منصة للتعاون المتبادل المفيد، ولتبادل المعلومات بشأن أفضل

الممارسات، مُضيفاً أنه ينبغي بذل الجهود عند التعامل مع المبيدات الشديدة الخطورة من أجل التقليل إلى أدنى حد من احتمال إلحاقها الضرر بفرص المزارعين في كسب العيش وبرفاه المجتمع.

97- وصرح ممثل آخر بأن تشجيع تبادل المعلومات المتاحة وأفضل الممارسات أمر ذو قيمة، ولكنه أردف يقول إن فكرة التحالف العالمي قد نوقشت خلال الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية ولم تحصل على تأييد. وينبغي أن يتركز العمل بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في إطار النهج الاستراتيجي على تمكين البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين من تحسين إدارة تلك المواد بصورة تتوافق مع الحقائق والتحديات التنظيمية والتشريعية على الصعيد الوطني. وأضاف أن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تتسم بالمرونة، وأن تستفيد من طائفة من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها البلدان التي لديها، أو التي ليس لديها الآن أُطر تشريعية أو تنظيمية قائمة للتعامل مع مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. ولا يؤيد وفدها وضع قائمة بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة أو مبيدات الآفات المحتملة الخطورة وإنما ينبغي للجهود الرامية إلى تنظيم المبيدات الشديدة الخطورة أن تعتمد نهجاً قائماً على المخاطر.

98- وصرح أحد الممثلين بأن الأمر يحتاج إلى المساعدة التقنية، وإلى بناء القدرات لمساعدة البلدان على التعامل مع مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان توافر البدائل التي ثبت صلاحيتها علمياً وتقنياً، وغير الضارة بالبيئة، وذات الجدوى الاقتصادية، والمتوافرة تجارياً، والتي تتواءم مع نظم زراعية محددة. وصرح ممثل آخر بأنه ينبغي لصناعة مبيدات الآفات أن تتحمل مسؤولية أكبر في تنظيم استخدام مبيدات الآفات الخطيرة، وتقليل المخاطر، وأن على دوائر البحث أن تنهض بتعزيز البحوث وتبادل المعلومات بشأن تأثيرات مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. وصرح ممثل آخر بأنه ينبغي الربط بين المقررات المتعلقة بتنظيم مبيدات الآفات وبين الظروف الواقعية للاستخدام لدى البلدان، وبالحقوق السيادية للبلدان بالتعامل مع البراهين العلمية التي تنبني على الظروف المحلية وضرورة احترام تلك الحقوق.

99- وقرر المؤتمر بأن يواصل فريق الاتصال، الذي أُنشئ لبحث مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى المثيرة للقلق، مناقشة مبيدات الآفات البالغة الخطورة بهدف إعداد مشروع قرار لكي ينظر فيه المؤتمر، وأن يستند في عمله هذا إلى نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.4/8 ومشروع القرار الوارد في ورقة قاعة الاجتماعات المقدمة من اليمن نيابة عن مجموعة من البلدان والمنظمات غير الحكومية.

100- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 3/4 بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة (انظر المرفق الأول).

3 – مسائل السياسات العامة الناشئة الحالية

101- قدم ممثل الأمانة الوثائق المتعلقة بالبند الفرعي، مُشيراً إلى أن مسائل السياسات الناشئة المطروحة على بساط البحث، هي الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، والمواد الخطرة داخل دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المُصنَّعة، والمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء. وقد دُعِيَ المؤتمر إلى استعراض التقدم المُحرز بشأن كل مسألة، وإلى بحث الخطط المقترحة للقيام بالمزيد من العمل بشأن كل مسألة، وحيثما يتناسب، اقتراح إجراءات محددة لمتابعة أي قرار ذي صلة.

(أ) **الرصاص في الدهانات**

102- نزولاً على طلب الرئيس، قدمت ممثلة منظمة الصحة العالمية، التي تحدثت أيضاً نيابةً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إفادةً بشأن التقدم المحرز في مجال الرصاص في الدهانات منذ الدورة السابقة للمؤتمر، بما في ذلك عمل التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الدهانات، موجزةً المعلومات الواردة في تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية (SAICM/ICCM.4/INF/14) مضيفةً بأن الفريق الاستشاري لهذا التحالف قد وافق لتوه على خطة عمل للفترة 2015-2016. ولفتت الانتباه أيضاً إلى تقرير حالة بشأن الضوابط الملزمة قانوناً للرصاص في الطلاء (SAICM/ICCM.4/INF/25)، قدم معلومات أبلغت عنها 124 حكومة بشأن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالرصاص في الدهانات. وأبلغت 59 حكومة من هذه الحكومات الـ 124 عن أن بلدانها تطبق قيوداً ملزمةً قانوناً على استخدام الرصاص في الدهانات، وأبلغت 65 حكومة منها عن عدم وجود هذه القيود في بلدانها، بيد أن 3 من الحكومات الـ 65 أبلغت عن أن الدهانات الرصاصية لم تعد متاحة في بلدانها، وأبلغت 18 حكومة عن أنه يجري وضع هذه التدابير، وأبلغت 7 عن تطبيقها معايير اختيارية. ولا يزال يتعين على البلدان المتبقية أن تقدم البيانات الوطنية اللازمة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية المتمثلة في وضع ضوابط على الدهانات الرصاصية لدى جميع البلدان بحلول عام 2020. وبشأن وصفها للمستجدات الرئيسية التي لم تُذكر في هذه الوثائق، أبرزت أسبوع العمل الدولي بشأن منع التسمم بالرصاص (25-31 تشرين الأول/أكتوبر) وكذلك حملة شبكة القضاء على الملوثات العضوية الثابتة التي تنسقها منظمة الصحة العالمية وتحظى بتأييد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لأخذ العينات واختبار محتوى الرصاص في الطلاءات التزيينية التي تباع في الأسواق، ومجموعة الأدوات المتاحة على الانترنت التي دشنها مؤخراً التحالف العالمي، وتهدف إلى مساعدة الحكومات في وضع أُطر وطنية لتنفيذ وإنفاذ الضوابط على الرصاص في الطلاء. وجرى تشجيع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على المشاركة في أنشطة التحالف العالمي لأغراض من بينها تسريع التقدم نحو غاية 2020.

103- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تم الإعراب عن التقدير العام للتقارير وللتقدم المُحرز نتيجة لما قام به التحالف العالمي ومنظماته الرائدة من أعمال للقضاء على الطلاءات المحتوية على الرصاص، وصرح العديد من الممثلين بأن هذا التحالف ذو أهمية حاسمة للتشجيع على عدة أشياء من بينها تعميق الوعي، والتدريب، والبحث والتكنولوجيا وتبادل المعلومات، وكذلك عمليات تقييم التأثيرات التي تقع على الصحة والبيئة. وحثَّ بعض الممثلين، من بينهم ممثل يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، جميع البلدان وأصحاب المصلحة على الانضمام إلى هذا التحالف، وأضاف أحد الممثلين بأن الفرصة متاحة للتعاون مع الآخرين، وللوصول إلى المعلومات الحاسمة لتعزيز الجهود الوطنية للتخلص التدريجي من الرصاص في الطلاء.

104- وصرح بعض الممثلين، من بينهم ممثل يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، بأن الدراسات أظهرت عدم وجود ضوابط تنظيمية تُنفذ بصرامة، الأمر الذي يسمح للمُصنعين بمواصلة تسويق الطلاءات اللامعة ذات المحتوى المرتفع من الرصاص، وذلك على الرغم من توافر بدائل صالحة. وأشاد أحد الممثلين بالبلدان التي أخذت بمثل هذه الضوابط، وشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها في أسرع وقت، مُضيفاً بأن الإجراء التنظيمي يحتاج أيضاً إلى التوجه نحو المصنعين والتجار. وسلط العديد من الممثلين الضوء على الإجراءات التي اتُّخذت داخل بلدانهم للقضاء على الرصاص في الطلاءات الهندسية والصناعية والتزيينية، بما في ذلك عن طريق إدراج الطلاء المحتوي على الرصاص بصفته مادة خطرة. وصرح أحد الممثلين بأن الصناعة تؤيد التخلص من طلاءات التزيين الجديدة التي تحتوى على مُضافات من الرصاص بصورة عالمية بحلول 2020. وقال بعض الممثلين بأن

موقف الصناعة في هذا الصدد جاء نتيجة للتعاون المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة، وأضاف أحد الممثلين بأن الالتزامات الطوعية من جانب الصناعة كانت عاملاً رئيسياً في القضاء على الطلاء المحتوي على الرصاص داخل بلده.

105- وقدم ممثل الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة ورقة قاعة اجتماعات تشتمل على مشروع قرار بشأن الرصاص في الطلاء، وأشاد إلى جانب أمور أخرى بالتقدم الذي أحرزه التحالف العالمي، وأيد استحداث قوانين مُلزمة قانونياً داخل جميع البلدان، وقوانين تنظيمية ومعايير وإجراءات للتحكم في إنتاج، واستيراد، وبيع واستخدام الطلاءات المحتوية على الرصاص بحلول 2020، بصفة ذلك غاية من غايات النهج الاستراتيجي لتقليل المخاطر؛ وشجع مراكز الاتصال الوطنية على بدء مناقشات متعددة أصحاب المصلحة على المستوى القطري لتعزيز هذه الغاية، تستفيد من دعم عمليات فعالة لرصد الامتثال والإنفاذ.

106- وأعرب ممثلان يتحدث أحدهما نيابة عن مجموعة من البلدان، عن دعمهما لمشروع القرار، ووصفه آخر بأنه نقطة انطلاق مفيدة لإجراء المزيد من المناقشات؛ واقترح ممثل رابع ضرورة إدراجه في القرار الشامل المُقترح بشأن القضايا الناشئة المطروحة على بساط البحث.

107- وقرر المؤتمر أن يقوم فريق الاتصال الذي أُنشئ لبحث مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى المُثيرة للقلق بمواصلة مناقشة الرصاص في الطلاء، وذلك بهدف إعداد مشروع قرار لإدراجه في مشروع قرار شامل عن مسائل السياسات الناشئة يبحثه المؤتمر، وأن يعتمد في عمله على مشروع القرار الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات المقدمة من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة. وسينظر هذا الفريق أيضاً في ورقة قاعة اجتماعات مقدمة من كندا، واليابان، والنرويج، وأوروغواي والولايات المتحدة الأمريكية، وتقترح إدخال تعديلات على مشروع القرار المقدم من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة.

108- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 2/4، وهو قرار جامع بشأن المسائل السياساتية الناشئة، بما في ذلك الرصاص في الدهانات (انظر المرفق الأول).

(ب) المواد الكيميائية في المنتجات

109- وعند تقديم ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمناقشة نزولاً على طلب الرئيس وجه الانتباه إلى البرنامج المُقترح المعني بالمواد الكيميائية في المنتجات (انظر SAICM/ICCM.4/10)، وهو البرنامج الذي وضع بموجب القرار 2/3 جيم لتيسير الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بشأن المواد الكيميائية في المنتجات بالنسبة لجميع مجموعات أصحاب المصلحة ويجرى ترويجه طليعياً في قطاع المنسوجات في الصين. ووجه الانتباه كذلك إلى مشروع القرار ذي الصلة الوارد في نفس الوثيقة، وإلى التوجيه بتنفيذ البرنامج الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.4/11، والذي يمكن تكييفه لنماذج العمل المحددة ولقضايا المواد الكيميائية ذات الصلة بمنتجات قطاعات إفرادية. وصرح بأن كلتي الوثيقتين قد أُعدتا بمدخلات مهمة قدمها أصحاب المصلحة.

110- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تم الإعراب عن التقدير العام والتأييد للبرنامج المقترح وللتوجيه الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي يمكنه بحسب قول أحد الممثلين أن يكون مفيداً في مساعدة الدول المتقدمة والنامية سواءً بسواء لتحقيق غاية 2020، حيث أن العالم يتحرك نحو اقتصاد دائري. وصرح بعض الممثلين بأن نجاح هذا البرنامج سوف يعتمد على مدى مرونته وقدرة تكيفه عبر القطاعات، وكذلك على قدرته على الاعتراف ب، والتعلم من، مبادرات إدارة المعلومات الأخرى. وصرح أحد الممثلين بأنه ينبغي على هذا البرنامج أن يكون بمثابة مبادرة تصاعدية تُركز على احتياجات المشاركين لدى الدول النامية، ويمكن ضمان شموليته عن

طريق إسناد إدارة البرنامج إلى النهج الاستراتيجي. وقال هو وممثل آخر إنه لا توجد حاجة لإنشاء أمانة منفصلة. ومع ذلك، أيد أحد الممثلين، هذا المقترح، قائلاً أنه سوف يكون من المهم للغاية تأمين الدعم المالي لتنفيذ البرنامج لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وصرح ممثل آخر بأنه ينبغي أن يؤكد هذا القرار على الطبيعة الشاملة للبرنامج وأن يوضح أن وثيقة التوجيه هي أداة وليست شرطاً للمشاركة في البرنامج. وقال ممثل آخر، بأنه ينبغي على القرار كذلك أن يحدد عمال الإنتاج وإعادة التدوير ومُرفق التخلص بصفتهم مجموعة أصحاب مصلحة رئيسية يتضررون من المواد الكيميائية ويحتاجون إلى الإشهار الكامل للمعلومات بشأن تلك المواد الكيميائية، وأنه ينبغي للقرار أن يحُث البلدان على مواصلة سنْ التشريعات الوطنية وضمان الإنفاذ، والرصد والرقابة.

111- وأبرز العديد من الممثلين مسألة الإفصاح عن المعلومات باعتبارها من الشواغل الرئيسية مع دعوة البعض إلى إرغام الشركات إلى تحديد المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية المثيرة للشواغل في منتجاتها والإفصاح عنها استناداً إلى خصائصها الخطرة، وأضاف أحد الممثلين إلى ذلك أنه ينبغي ألا تختلف متطلبات الإفصاح في البلدان النامية عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة. وقال ممثل آخر، من ناحية أخرى، أن من الضروري حماية بعض المعلومات ذات الملكية الخاصة.

112- وقال العديد من الممثلين، من بينهم ممثل كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إن التوجيهات قد تكون بحاجة إلى المزيد من التطوير استناداً إلى الخبرات المكتسبة، وأبرز آخرون أمثلة على المبادرات المتعلقة بمراكز تبادل المعلومات والإيداع التي يجري وضعها في بلدانهم. واقترح أحد الممثلين أن يُحاط المؤتمر علماً، في القرار الذي سيعتمده، بالبرنامج وليس اعتماده. وقال العديد من الممثلين أنهم على استعداد لمواصلة مناقشة مشروع القرار في فريق اتصال.

113- وقرر المؤتمر أن يواصل فريق الاتصال الذي أُنشئ لنظر مسائل السياسات الناشئة وغير ذلك من المسائل المثيرة للقلق، مناقشة المواد الكيميائية في المنتجات بهدف إعداد مشروع قرار لإدراجه في مشروع قرار شامل بشأن مسائل السياسات الناشئة لكي ينظر فيه المؤتمر، وأن يعتمد في عمله هذا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.4/10.

114- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 2/4، وهو قرار جامع بشأن المسائل السياساتية الناشئة، بما في ذلك المواد الكيميائية في المنتجات (انظر المرفق الأول).

(ج) المواد الخطرة خلال دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

115- بناءً على طلب الرئيس، عرض ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الذي كان يتحدث نيابة عن البرنامج المشترك للإدارة السليمة للكيماويات بين المنظمات، تاريخ إدراج المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية ضمن قائمة مسائل السياسات الناشئة وتحدث عن التقدم المحرز في هذا الموضوع، وعرض المعلومات الواردة في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (SAICM/ICCM.4/INF/18) والذي تضمن خطة عمل مقترحة للفترة 2016-2020. ونظراً للطابع الشامل للمسألة وضخامة وزيادة كميات النفايات الإلكترونية التي تتولد، كان من المهم معالجة المسألة بطريقة جماعية، والواقع أن الكثير من الصكوك والمنظمات اشتركت في وضع وتنفيذ تدابير لمكافحة مشكلة النفايات الإلكترونية بما في ذلك اتفاقيات بازل واستكهولم، وميناماتا والكثير من منظمات الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج البيئة التي أبرزت مسألة النفايات الإلكترونية في التوقعات العالمية لإدارة النفايات الإلكترونية لعام 2015 باعتبارها تحدياً عالمياً كبيراً.

116- وحدد ممثل منظمة العمل الدولية أنشطة المنظمة في مجال النفايات الإلكترونية حيث قال إن النفايات الإلكترونية والتعرض للمواد الخطرة يمثلان أحد المجالات البرامج الرئيسية في المنظمة. وقام ممثل اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بنفس النسق مشيراً إلى أن النفايات الإلكترونية تمثل شواغل خاصة لاتفاقية بازل التي أُعتمدت في أيار/مايو 2015 على أساس مؤقت مشروع مبادئ توجيهية تقنية بشأن انتقال النفايات الإلكترونية والمعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة عبر الحدود، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالتمييز بين النفايات وغير النفايات في اتفاقية بازل. وعلاوة على ذلك توسع مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل خلال اجتماعه الثاني عشر في التفويض بشراكة العمل بشأن معدات المحاسبة التابعة للاتفاقية حتى عام 2017.

117- وقدم ممثل كان يتحدث نيابة عن الدول الأفريقية ورقة قاعة اجتماعات تتضمن مشروع قرار بشأن المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، ويدعو مشروع القرار إلى اتخاذ طائفة من الإجراءات من جانب جميع أصحاب المصلحة بهدف تخفيض المخاطر بأكبر قدر ممكن عن طريق تقليل استخدام المواد الخطرة في عمليات الإنتاج إلى الحد الأدنى، واستثارة الوعي. وقال إن المسألة تنطوي على أهمية كبيرة في أفريقيا نتيجة للتدفق الكبير للنفايات الإلكترونية على القارة وطرق إعادة التدوير البدائية المستخدمة مما يفرض مخاطر على صحة الإنسان والبيئة. ويتمثل التركيز الحالي على قضايا الإنتاج إلا أنه ينبغي إيلاء أهمية كبيرة لخفض مخاطر الأنشطة الموازية في مجال البحوث والتطوير. واسترعى الاهتمام إلى الوثيقة SAICM/ICCM.4/INF/18 التي تتضمن معلومات عن عدد من الثغرات والنواقص بما في ذلك مجالات التشريع ومسؤولية المنتج الممتدة، وخطط الاسترجاع، والتصميم والمشتريات الخضراء، والتقليل إلى أدنى حد من استخدام المواد الخطرة وحماية العمال والشفافية.

118- وخلال المناقشات اللاحقة، أعرب أحد الممثلين عن تأييده لمشروع القرار. وأعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لنهج متكامل لمعالجة المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، بما في ذلك ضمن القسم ذات الصلة في خطة العمل العالمية بشأن النهج الاستراتيجي. وقال العديد من الممثلين إن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تتطلب مساعدات تقنية ومالية للتعامل مع مسألة النفايات الإلكترونية المعقدة. وأبرز أحد الممثلين تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن النفايات الإلكترونية، بما في ذلك من خلال قواعد البيانات الإقليمية كوسيلة لمساعدة البلدان لتكوين المعارف والخبرات الضرورية اللازمة للتعامل مع التحديات التي تفرضها النفايات الإلكترونية. وتناول بعض الممثلين المبادرات التي يجري اتخاذها بالفعل في بلدانهم للتعامل مع النفايات الإلكترونية، بما في ذلك من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات وإشراك الصناعة، والتشريعات والتنظيم وتعزيز نظم الإدارة.

119- ورحب أحد الممثلين، الذى كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، بالهدف الوارد في خطة العمل المقترحة المتمثل في زيادة التركيز على أنشطة البحث والتطوير مثل خفض استخدام المواد الخطرة في الإنتاج. كما أبرز الصلة الوثيقة بالبرنامج المقترح للمواد الكيميائية في المنتجات التابع لبرنامج البيئة الذي سيمكن من تبادل المعلومات عن وجود المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات الإلكترونية، وشجع منظمة الصحة العالمية على تعزيز مشاركة القطاع الصحي في استثارة الوعي على نطاق واسع بالموضوع وضمان وضع الاستراتيجيات على المستويات الوطنية والدولية بهدف منع تعرض الأطفال للنفايات الإلكترونية.

120- وأبرز أحد الممثلين المشكلات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالتخلص الكامل من النفايات الإلكترونية في مرحلة دورة حياتها في الإنتاج، وحث على إدراج المسألة في أي مشروع قرار بشأن المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية.

121- وقال أحد الممثلين إنه نظراً لضيق الوقت المتاح لمناقشة المسألة خلال الدورة الحالية، فإن أحد الطرق الممكنة للتقدم تتمثل في تقديم خطة العمل المقترحة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بالنهج الاستراتيجي بعد اختتام اجتماع التعديل والتنقيح والتنفيذ.

122- وقرر المؤتمر أن يواصل فريق الاتصال الذي أُنشئ لنظر مسائل السياسات الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق مناقشة المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، بهدف إعداد مشروع قرار لإدراجه في مشروع قرار شامل بشأن مسائل السياسات الناشئة، وذلك لكي ينظر فيه المؤتمر، وأن يستند في عمله هذا إلى مشروع القرار الوارد في ورقة قاعة الاجتماعات المقدمة من الدول الأفريقية.

123- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 2/4، وهو قرار جامع بشأن المسائل السياساتية الناشئة، بما في ذلك المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية (انظر المرفق الأول).

(د) التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة

124- ولدى تقديم البند، أبلغ ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، بناء على طلب الرئيس، عن التقدم فيما يتعلق بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة محدداً المعلومات الواردة في تقرير أعده المعهد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (SAICM/ICCM.4/INF/19). وفيما بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2015 قام المعهد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدعم من حكومة سويسرا، بتنسيق ثلاثة حلقات عمل إقليمية عن أمان النانو في أقاليم أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ. ويواصل المعهد أيضاً المشروعات الوطنية في أرمينيا، والأردن، وفييت نام. وعلاوة على ذلك أطلق المعهد دورة جديدة عن التعلم عن بُعد عن التكنولوجيات النانوية وواصل نشر وثيقة توجيهاته عن وضع سياسات وبرامج وطنية عن التكنولوجيات النانوية على النحو المبين في الوثيقة SAICM//ICCM.4/INF/19.

125- وقدم ممثل تايلند ورقة قاعة اجتماعات تتضمن مشروع القرار المتعلق بالإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة والمقدم من الدول الأفريقية وكولومبيا والأردن وسويسرا وتايلند والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة. وقال إن تقدماً قد أُحرز بشأن القضايا الناشئة من خلال مختلف الأنشطة منذ الدورة الثانية للمؤتمر إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير، وكان النهج الاستراتيجي منبراً مثالياً للتقدم بالعمل بشأن الإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة. ويتضمن مشروع القرار مقترحات تتعلق باستثارة الوعي، وتقاسم المعلومات، والأنشطة فيما بين الدورات، ووضع توجيهات ومواد تدريب والتمويل. وقال ممثل مركز قانون البيئة الدولي، وهو منظمة عضو في الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة ويشترك في تقديم مشروع القرار، إن مشروع القرار يقترح وسائل عملية لزيادة الأنشطة من خلال الارتكاز على المبادرات الإقليمية الأخيرة التي اتخذتها الوكالات الرئيسية، ويعالج حالات النقص في التمويل ويوفر ارشادات لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي بشأن الأساليب التقنية والقانونية لضمان التنمية الآمنة والمستدامة في التكنولوجيات النانوية.

126- وأبلغت إحدى الممثلات أن بلدها قد استضاف أول حلقة عمل إقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن التكنولوجيا النانوية في حزيران/يونيه 2015. وحدد المشاركون في حلقة العمل المواد النانوية الرئيسية المستخدمة في الإقليم ووضعوا أولويات لمعالجتها. وكانت هناك حاجة إلى توسيع نطاق الشبكات لتعزيز التعاون بين البلدان وإشراك الأكاديميات وغيرها من أصحاب المصلحة في وضع المعارف المتعلقة بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة.

127- وقال أحد الممثلين، الذي كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إن المبادئ التوجيهية بشأن حماية العمال، وتقييم العمل المعرض للمخاطر وعن تصنيف الأخطار وحلقات العمل الوطنية لاستثارة الوعي وتنسيق أصحاب المصلحة الذين أشير إليهم في التقرير المشترك بين المعهد/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنهم مساهمين رئيسيين في ضمان الإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة خلال دورة حياتها على المستوى العالمي. وأعرب عن تأييده للأنشطة المقررة للسنوات الخمس القادمة وحث جميع أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصناعية، على المساهمة في العمل ودعا إلى التعاون الوثيق مع البرنامج المقترح للمواد الكيميائية في الإنتاج. وأعرب عن تأييده لمشروع القرار المقدم من تايلند مع بعض التعديلات إلا أنه اقترح ادراجه في قرار شامل عن جميع مسائل السياسات الناشئة.

128- وقالت إحدى الممثلات إنه من أجل تفادي الازدواجية والتناقض فإنه يتعين على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تقوم بدور رائد في توجيه التوصيات السياساتية وتيسير تقاسم المعلومات بين مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة. وقالت إن الصناعة الكيميائية تدرك الحاجة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالمخاطر المحتملة للمواد النانوية بطريقة شفافة، وأضافت أن الأدلة أظهرت أن المواد النانوية يمكن تقييمها عن طريق نفس المنهجية كما هو الحال بالنسبة لأي مادة كيميائية أخرى، وأنه يمكن استخدام الهياكل التنظيمية القائمة لمراقبة المواد النانوية. ويمكن للنهج الاستراتيجي أن يقوم بدور رئيسي في تقاسم أفضل الممارسات من أجل الإدارة الآمنة للتكنولوجيا النانوية التي جرى تدعيمها لكي تقدم فوائد كبيرة في الكثير من المجالات، بما في ذلك حماية البيئة.

129- وحدد العديد من الممثلين العمل الذي تم الاضطلاع به في بلدانهم لتعزيز المعرفة بالإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة وتحسين هذه الإدارة، بما في ذلك إنشاء مراصد وسجلات وقاعدة بيانات على الصعيد الوطني، وإنشاء إدارة وطنية للتعامل مع مسائل التكنولوجيا النانوية وتعزيز البحوث والتطوير.

130- وقدم ممثل الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية تقريراً عن مشروع ينفذه الاتحاد يتعلق بالتشكل الكيميائي لجسيمات نانوية بشرية المنشأ، ويهدف المشروع إلى وضع طريقة نظامية من شأنها أن تقدم معلومات عن سمية الجسميات النانوية وتوفرها البيولوجي ومصيرها البيئي وانتقالها.

131- وقال ممثل إن مسألة التكنولوجيا النانوية يجب أن تعالج بعناية وشفافية، نظراً لانعدام الأدلة في الوقت الحالي بشأن بالمواد النانوية التي يمكن تصنيفها على أنها خطرة أو تأثير التنظيم على السوق العالمي. ويجب إجراء تحليل دقيق للتأثير المحتمل لتطبيق معايير النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها على تصنيف المواد النانوية، كما يجب بذل جهود لضمان المشاركة الفاعلة لجميع البلدان في مجال التكنولوجيا النانوية.

132- وقال أحد الممثلين إنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتلبية توقعات واحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وأنه يتعين العمل على احترام الأطر التنظيمية الوطنية لفرادى البلدان.

133- وقرر المؤتمر أن يواصل فريق الاتصال، الذي أنشِئ للنظر في مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق، مناقشة التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، بهدف إعداد مشروع قرار لإدراجه في مشروع قرار شامل بشأن مسائل السياسات الناشئة لكي ينظر فيه المؤتمر، على أن يستند في عمله إلى مشروع القرار الوارد في ورقة الاجتماع التي قدمتها تايلند.

134- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 2/4، وهو قرار جامع بشأن المسائل السياساتية الناشئة، بما في ذلك التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة (انظر المرفق الأول).

(هـ) المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء

135- بناءً على طلب الرئيس قدم ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقريراً أعدته المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية عن المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، بما في ذلك الأنشطة المقررة حتى عام 2020 (SAICM/ICCM.4/INF/20). وحدد الممثل بعض الأنشطة الواردة في التقرير، بما في ذلك العمل الذي تضطلع به المنظمة على صعيد وضع أو استكمال توجيهات وأدوات ومنهجيات لتقييم واختبار المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، وتنظيم حلقات عمل إقليمية لإذكاء الوعي بالمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، وإنشاء فريق استشاري معني بالتعرض البيئي وتأثير هذه المواد، وتطوير مشروع لمواصلة إذكاء الوعي بهذه المواد من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتنظيم اجتماع للخبراء لمناقشة منهجيات لتقييم المخاطر الصحية التي تشكلها هذه المواد، ونشر منظمة الصحة العالمية تقريراً بعنوان تحديد المخاطر الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء على المستوى القطري. وأشار الممثل أيضاً إلى تقرير لعام 2012 صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية عن حالة علم المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، بعنوان حالة علم المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، وموجز ذو صلة لمقرري السياسات.

136- ومن ثم قدم ممثل كان يتحدث نيابة عن بنغلاديش مشروع قرار عن المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، يرد في ورقة اجتماع قدمتها مجموعة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويعكس القرار المقترح شواغل مناطق النهج الاستراتيجي ويدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من بين جملة أمور، إلى جمع قائمة بالمواد المعيقة لعمل الغدد الصماء والمواد الكيميائية المحتملة المعيقة لعمل الغدد الصماء، استناداً إلى التقرير عن حالة علم المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، وإصدار تقارير تهدف إلى مساعدة الجهات المنظمة في تحديد الأشياء التي يمكن أن تحتوي على هذه المواد، بما في ذلك المنتجات، وإجراء دراسات رصد بيولوجي لهذه المواد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في أربع مناطق تابعة للأمم المتحدة. ويسعى المقترح أيضاً إلى تحقيق أوجه تآزر مع العمل الجاري حالياً في إطار اتفاقيات المواد الكيميائية.

137- وعبَّر الكثير من الممثلين، بما في ذلك ممثل تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، عن تقديرهم لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لعملها على المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، بما في ذلك إصدار تقرير عام 2012 عن حالة علم المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء الذي قال أحد الممثلين إنه سيساعد في إثراء عملية صنع القرارات، وإنشاء فريق استشاري للمساعدة في توجيه الإجراءات المستقبلية المتعلقة بالمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء. وقال ممثل آخر إن مناقشات الفريق الاستشاري لم تعالج الآراء العلمية المتعارضة ونتائج البحوث غير الحاسمة بطريقة متوازنة وعبر عن الأمل في أن يتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطوات لتصحيح هذه العيوب.

138- وأيد الكثير من الممثلين الأنشطة التي خططت لها المنظمات الثلاث، بما في ذلك تلك المتعلقة بوضع مبادئ توجيهية لاختبار وتقييم المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، التي قال ممثل إنها ستساعد في تيسير مواءمة نُهُج هذه المواد عبر القطاعات والمناطق، والدراسات المتعلقة بالتعرض لهذه المواد وآثارها وبالتعرض البيئي لهذه المواد الكيميائية الذي يمكن تجنبه في المراحل العمرية المبكرة. وقال عدد من الممثلين إنه ونظراً لأن

المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء تدخل في عدة قطاعات فإن من الضروري أن يكون هناك تعاون بين جميع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل إحراز تقدم. ودعا ممثل أيضاً إلى أن تزيد الجهود إلى أقصى حد من أوجه التآزر لضمان أنجع استخدام للموارد.

139- وقال ممثل تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان إن القرارات المتعلقة بالمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء التي اعتمدتها ثلاث مناطق تابعة للنهج الاستراتيجي أظهرت أن هناك حاجة لمزيد من العمل من أجل تطوير وتقاسم المعلومات عن هذه المواد، بما في ذلك من خلال أنشطة إذكاء الوعي وإجراء دراسات حالة عن التعرض البشري والبيئي للمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء. وقال الممثل إن الدراسات الحديثة أبرزت التكلفة العالية لعدم التحرك على صعيد المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء والتعامل مع الآثار السلبية لهذه المواد الكيميائية، خصوصاً فيما يتعلق بالأطفال.

140- وحدد ممثلان الجهود التي تبذلها البلدان للتعامل مع المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، وهي جهود قال ممثل إنها شملت وضع بروتوكولات لإجراء الاختبارات على الأسماك والبرمائيات نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وستستخدم لتقييم المواد الكيميائية، ومن المؤمل أن تمهد الطريق لتعزيز فهم هذه المواد.

141- وقال ممثل إن المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء هي مواد مثيرة للقلق الشديد نظراً لمخاطرها الخاصة على الأجنة والأطفال الصغار، والعلاقة غير الخطية بين الجرعة والاستجابة، والأدلة التي تشير إلى أنه لا توجد مستويات تعرض آمنة لبعض من هذه المواد. وأشار آخر إلى أن هناك حاجة إلى النظر في بدائل أكثر أماناً لهذه المواد التي تم تحديد وجودها في المنتجات الاستهلاكية وتحديد آثارها السلبية. وقال ممثل إن هناك حاجة لإجراء المزيد من البحوث العلمية في مجال المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء قبل اتخاذ إجراء بشأنها، خصوصاً في جنوب شرق آسيا، ومن أجل بناء قدرات البلدان النامية لإجراء مثل هذه البحوث. وقال آخر إنه على الرغم من أن بلاده قلقة بشأن الآثار البيئية والصحية لهذه المواد إلا أن أي مقرر من جانب المؤتمر يجب أن يحترم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف، مشيراً إلى أن حظر المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء استناداً إلى مخاطرها المحتملة وليس إلى أدلة علمية راسخة لن يكون متسقاً مع هذه الاتفاقيات.

142- وعبر العديد من الممثلين عن دعمهم لمشروع القرار الذي قدمته بنغلاديش نيابة عن مجموعة من البلدان والمنظمات غير الحكومية وقالوا إنه سيساعد البلدان النامية على تعزيز فهمها ومعالجتها لمسألة المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء. وقال ممثل إن السلطات الوطنية ستستفيد من قائمة بالمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، خصوصاً تلك الموجودة في المنتجات الاستهلاكية، ومن البحوث المستندة إلى الأدلة، ونشر المعلومات عن المبادرات المتعلقة بهذه المواد، خصوصاً المعلومات المتعلقة بخفض المخاطر وبدائل المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء في القطاع الصحي. واقترح آخر أن يُطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إصدار قائمة بالمؤسسات التي تتعامل مع بحوث الغدد الصماء لتيسير إنشاء تعاون طويل الأجل بشأن المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء وتمكين الحكومات من دعوة هذه المؤسسات لإجراء بحوث. واقترح أيضاً دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إعداد تقرير مرحلي عن التقدم المحرز على صعيد الرصد البيولوجي للمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء.

143- وقال ممثلان إن مشروع القرار متسق مع حالة علم المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء. وقالا إن تكلفة عدم التحرك في مجال المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء تقدر بـ157 بليون يورو في السنة في أوروبا وحدها، ووجها الانتباه إلى دراسة حديثة أجرتها جمعية الغدد الصماء جمعت فيها أدلة من مئات الدراسات التي خضعت لاستعراض النظراء تُظهر الآثار الصحية السلبية لهذه المواد، بما في ذلك مساهمتها في زيادة عبء الأمراض المزمنة، وإلى بيان علمي جديد بشأن المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء صادر عن الجمعية في عام 2015.

144- وقال ممثل آخر إن أنشطة النهج الاستراتيجي المتعلقة بالمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء يجب أن تركز على تقاسم المعلومات ودعا إلى اعتماد نُهُج قائمة على حجم الأدلة والمخاطر لتحديد وإدارة مخاطر هذه المواد، التي تَعزَّز الفهم العلمي لها نتيجةً لعمل اضطلع به العديد من أصحاب المصلحة. واعترض الممثل على وضع قوائم بالمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء المعروفة أو المحتملة دون دليل علمي واضح أو استعراضات تنظيمية. وقال إن المؤسسات الصناعية ستواصل العمل على المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، بما في ذلك من خلال المشاركة في الفريق الاستشاري المعني بالمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال ممثل آخر إن النُّهُج القائمة على حجم الأدلة والمخاطر تعارض النهج التحوطي والنُّهُج القائمة على الأخطار، مشيراً إلى أن التقييمات العلمية التي تجريها المؤسسات الصناعية ليست محايدة ويتعين دراستها بشكل دقيق لضمان خدمتها لمصالح صحة الإنسان والبيئة.

145- وأشار ممثل أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم إلى أن اتفاقية استكهولم تغطي عدداً من المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء من بينها المركبات الثنائية الفينيل المتعددة الكلور والـ دي. دي. تي، وقال إن الأمانة تثمن العمل في مجال المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء في إطار النهج الاستراتيجي وستواصل التصدي لمشكلة هذه المواد بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

146- وقرر المؤتمر أن يواصل فريق الاتصال، الذي أنشِئ للنظر في مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل الأخرى المهمة، مناقشة المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، بهدف إعداد مشروع قرار لإدراجه في مشروع قرار شامل بشأن مسائل السياسات الناشئة لكي ينظر فيه المؤتمر، على أن يستند في عمله إلى مشروع القرار الوارد في ورقة الاجتماع التي قدمتها بنغلاديش نيابة عن مجموعة من البلدان والمنظمات غير الحكومية.

147- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 2/4، وهو قرار جامع بشأن المسائل السياساتية الناشئة، بما في ذلك المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء (انظر المرفق الأول).

4 – مسائل أخرى مثيرة للقلق: المواد الكيميائية البيرفلورية

148- وقدم ممثل الأمانة مذكرة أعدتها الأمانة عن التقدم المحرز بشأن المسائل الراهنة للسياسات الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق (SAICM/ICCM.4/9)، التي تشمل تحديثاً لما يتعلق بالمواد الكيميائية البيرفلورية، ووثيقة معلومات أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، وتتضمن تحديثاً بشأن إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والتحول إلى بدائل أكثر أماناً منها (SAICM/ICCM.4/INF/21).

149- وبين ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأنشطة التي نفذها الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والواردة في وثيقة المعلومات، وشملت هذه الأنشطة إعداد تقرير توليفي عن المواد الكيميائية البيرفلورية ونشر نتائج

هذا التقرير من خلال أربع حلقات دراسية عبر شبكة الإنترنت؛ وتحليلاً لتدابير الحد من مخاطر مواد الألكيل البيرفلورية والمتعددة الفلور، التي انتقل إنتاجها إلى حد كبير من اليابان والولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى الاقتصادات الناشئة في آسيا القارية، حيث يلزم بذل الجهود للحد من هذا الإنتاج؛ ووضع خطة عمل لمواصلة تيسير تبادل المعلومات بشأن مواد الألكيل البيرفلورية والمتعددة الفلور وتقديم الدعم إلى الانتقال إلى بدائل أكثر أمناً على الصعيد العالمي.

150- ورحب عدة ممثلين بالتقدم الذي أحرزه الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية المشترك بين منظمة التنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتكلم أحد الممثلين نيابة عن مجموعة من البلدان، فقال إن عمل الفريق يتسم بأهمية هائلة لأن المواد الكيميائية البيرفلورية هي مواد شديدة الثبات، ولا تشملها الاتفاقات المتعددة الأطراف، باستثناء المواد الكيميائية البيرفلورية الواردة في الاتفاقية استكهولم. وأعرب عدة ممثلين عن دعمهم للجهود الرامية إلى التحول إلى بدائل أكثر أمناً، ولكن أحدهم قال إن الإجراءات المتخذة في إطار النهج الاستراتيجي يجب أن تحترم قواعد منظمة التجارة العالمية.

151- وفيما يتعلق بخطة العمل المقترحة للفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية، دعا ممثلان، تحدث أحدهما باسم مجموعة من البلدان، إلى المزيد من التركيز على تقييم الخصائص الخطرة للمواد الكيميائية البيرفلورية القصيرة السلسلة، التي قال أحدهم إنه لا ينبغي اعتبارها بدائل أكثر أمناً لنظيرتها الطويلة السلسلة. واقترح أيضاً أن يركز الفريق على جدوى استخدام بدائل غير مفلورة للمواد الكيميائية البيرفلورية وأن يعمل مع أوساط الصناعة لضمان أن سرية الأعمال لا تعلو على حق الجمهور في معرفة التركيب الكيميائي للمنتجات الاستهلاكية. وطالبت واحدة من الممثلين بخطة عمل أكثر حيوية للفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية، وذلك دعماً لتحقيق هدف العام 2020، ولا سيما فيما يتعلق بالمواد الكيميائية البيرفلورية القصيرة السلسلة، ودعت إلى تقديم الدعم إلى البلدان في جهودها الرامية إلى إيجاد بدائل مناسبة للمواد البيرفلورية القصيرة السلسلة، وإلى ضرورة توخي المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالمواد الكيميائية خلال كامل دوراتها. وحثت أيضاً أوساط الصناعة على اتخاذ خطوات استباقية من أجل التخلص التدريجي من جميع المواد الكيميائية البيرفلورية.

152- وأبلغ ممثل الاتحاد الأوروبي عن أن الاتحاد قدم في أيار/مايو 2015 مقترحاً لإدراج حامض البنتاديكافلوروكتانويك وأملاحه والمواد الكيميائية المرتبطة به في المرفق ألف في اتفاقية استكهولم. وشجع الممثل أيضاً جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وأصحاب المصلحة في أوساط الصناعة عبر المراحل المختلفة لسلسلة قيمة المواد الكيميائية البيرفلوروكلورية إلى المشاركة في أعمال فريق المواد الكيميائية البيرفلوروكلورية العالمي.

153- وقال ممثل أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم إن حامض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني أدرجت في المرفق باء من اتفاقية استكهولم، والتي يجري بموجبها تقييم استمرار الحاجة إلى مثل هذه المواد مرة كل أربع سنوات، استناداً إلى جملة أمور منها توافر البدائل المناسبة. وشاركت الأمانة بنشاط في أعمال الفريق العالمي الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية وفي تبادل المعلومات عن البدائل.

154- وشكر الرئيس جميع أولئك الذين تحدثوا ونوه بأهمية المواد الكيميائية البيرفلورية في سياق النهج الاستراتيجي وشجع جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ الإجراء المناسب على جميع المستويات.

سادساً – الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020 (البند 6 من جدول الأعمال)

155- أشار نائب الرئيس،[3] في معرض تقديمه للبند، إلى الصلة بين النهج الاستراتيجي والأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، الأمر الذي يوفر فرصة لتشجيع اعتماد النُهُج والإجراءات التعاونية في أوساط أصحاب المصلحة وبين القطاعات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على نحو يتسق مع منتدى النهج الاستراتيجي. وأشار ممثل الأمانة إلى أن هدف استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بحلول عام 2020 بطرق تؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من الأضرار الكبيرة على صحة البشر والبيئة، وقد اعتمدته الحكومات في أول الأمر خلال المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002. واعتُمِد بعد ذلك هدف 2020 في عام 2006 بواسطة المؤتمر الدولي بشأن إدارة المواد الكيميائية خلال دورته الأولى باعتباره هدفاً هاماً من أهداف النهج الاستراتيجي. ودون التقليل من أهمية هدف 2020 أدركت الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بعد ذلك، بما في ذلك جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 5/1 بشأن المواد الكيميائية والنفايات ومواصلة أهمية الإدارة الكيميائية السليمة فيما بعد عام 2020. وخلال اجتماعه الثاني في كانون الأول/ديسمبر 2014، قرر الفريق العامل المفتوح العضوية ضرورة إدراج تعزيز إدارة المواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 على جدول أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر. وقرر الفريق أيضاً أن القرار 5/1 يمكن أن يستخدم كأساس لمزيد من العمل في هذا المجال. وقدم بعد ذلك الوثائق ذات الصلة بالبند من جدول الأعمال (SAICM/ICCM.4/13، وSAICM/ICCM.4/INF/22، وINF/30، وINF/31).

156- وعرض ممثل غانا مشروع قرار مقدم من مجموعة من البلدان فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي لما بعد عام 2020، وتضمن الاختصاصات المرجعية المتعلقة بتقييم النهج الاستراتيجي. وأوجز المشروع عملية لما بين الدورات تهدف إلى وضع خيارات لمتابعة النهج الاستراتيجي، بما في ذلك إجراء تقييم مستقل للنهج الاستراتيجي وإنشاء فريق عامل لما بين الدورات. وطلبت أيضا إلى الفريق العامل المفتوح العضوية أن يبحث، في عام 2018، نتائج التقييم المستقل والخيارات التي طرحها الفريق العامل لما بين الدورات، كما طلب تقديم مقترحات بشأن مستقبل النهج الاستراتيجي لكي ينظر فيها المؤتمر في جلسته الخامسة، في عام 2020.

157- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد كثير من الممثلين على أهمية مواصلة العمل الجاري حاليا في إطار النهج الاستراتيجي في السنوات التالية لعام 2020، وأشار عدد منهم إلى التوجيهات الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 5/1، معتبرين أنها أساس جيد للقيام بذلك. وأكد عدد من الممثلين على قيمة النهج الاستراتيجي بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان في معالجة مصادر المواد الكيميائية السامة التي لا تشملها الاتفاقيات القائمة، وإلى واقع ازدياد إنتاج واستخدام هذه المواد في تلك البلدان. وقال عدد من الممثلين، منهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إنه يتعين إنشاء أي إطار مستقبلي متوخى على أساس التزام طوعي قوي من جميع أصحاب المصلحة، وأضاف ممثل آخر أن هذا الالتزام يمثل عنصراً حيوياً في تيسير امتلاك زمام إطار فترة ما بعد عام 2020.

158- وجرى التعبير عن تأييد عام للاقتراح المتعلق بإجراء تقييم مستقل للنهج الاستراتيجي وإنشاء الفريق العامل لما بين الدورات، وأضاف أحد الممثلين أن العمل فيما بين الدورات سيكون مفيداً للغاية في وضع الإجراءات الفعالة وفي العمليات المستمرة لتقديم الاستعراضات والتوجيه والتقارير المرحلية المتعلقة بتحقيق هدف

(3) بناء على طلب الرئيس، ترأس السيد لينيف الاجتماع الذي عُقد بعد ظهر يوم الثلاثاء 29 أيلول/سبتمبر.

عام 2020. وقال الممثلون أيضاً إن أعمال ما بين الدورات وأي إطار مستقبلي متوخى لأعمال ما بعد عام 2020، ينبغي أن تكون مفتوحة وشاملة للجميع ومحددة الهدف وفعالة من حيث التكلفة، ويشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة، وتأخذ في الاعتبار الوثيقة الختامية للعملية التشاورية التي تقودها البلدان والمتعلقة بتعزيز التعاون والتنسيق ضمن مجموعة المواد الكيميائية والنفايات؛ ووثيقة التوجه العام والتوجيهات الشاملة، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالموضوع، وما يتصل بها من الأهداف الفرعية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وقال أحد الممثلين إنه على الرغم من تركيز الإطار الاستراتيجي على أنشطة التمكين، ينبغي أن يكون تركيز فترة ما بعد عام 2020 على استخدام القدرات التي جرت تنميتها مؤخراً لدى البلدان، من أجل التخلص نهائياً من مصادر التعرض للسميات وتقليلها إلى أدنى حد ممكن. وذكر أيضاً أن الاهتمام بمسائل السياسات العامة الناشئة سيحظى بأهمية بالغة في فترة ما بعد عام 2020، وأشار أحد الممثلين بوجه خاص إلى أهمية إذكاء الوعي وبناء القدرات وتبادل المعلومات واحترام حقوق الفئات المهمشة في هذا السياق.

159- وقالت واحدة من الممثلين إنه على الرغم من إسهام النهج الاستراتيجي بشكل كبير في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ينبغي للأعمال المقترحة للتقييم ولما بين الدورات أن توفر المعلومات لاتخاذ قرار بشأن مستقبل النهج الاستراتيجي ما بعد عام 2020 لا أن تصدر حكماً مسبقاً عليه. وقالت أيضاً إن التقييم المقترح ينبغي أن يركز على تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالاستفادة من الوثائق الموجودة، بما في ذلك وثيقة تقييم أثر برنامج البداية السريعة. وقال ممثل آخر إنه على الرغم من تأييد حكومته لإجراء تقييمات منتظمة للنهج الاستراتيجي، فهي تخشى أن تؤدي كثرة التقييمات والهياكل الجديدة الموضوعة قيد النظر في الدورة الحالية إلى تحويل الموارد وانصراف التركيز عن تحقيق هدف عام 2020. وينبغي أن توازن المقررات التي تعتمد في الدورة الحالية بين الأعمال التي يتعين القيام بها بحلول عام 2020، والأطر المستقبلية لتناول السلامة الكيميائية لما بعد عام 2020 على ضوء جدول أعمال 2030.

160- وقال أحد الممثلين إن المؤشرات التي وضعت مؤخراً لقياس الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات قد تسهم في المناقشات، وإن مفهوم الكيمياء المستدامة والخضراء قد يهم البلدان النامية. ودعا عدد من الممثلين إلى استخدام نواتج مستهدفة قابلة للقياس، وقال أحدهم إنها يجب أن تكون أيضاً محددة زمنياً ومتوافقة مع الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، وإنه يجب التفكير في وضع أهداف مستدامة فيما يتعلق بالكيمياء. وأضاف ممثل آخر أن الأهداف والأنشطة المستقبلية في مجال إدارة المواد الكيميائية ينبغي أن تكون مبنية على العلم، واقترح تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال الكيمياء الخضراء؛ وينبغي أيضاً منح الأولوية للنهج التنظيمية الفعالة على الصعيد الوطني.

161- واقترح أحد الممثلين أن يعقد اجتماعان متتاليان من اجتماعات ما بين الدورات مع الدورتين الثانية والثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، المنعقدتين في عامي 2016 و2018 على التوالي، وأن يتم النظر في نتائج هاتين الدورتين في الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح باب العضوية والدورة الخامسة للمؤتمر.

162- وقالت واحدة من الممثلين إن التقييم ينبغي أن يتعرف على الثغرات ومواطن القوة والضعف، ويقوم بمواءمة أولويات الصحة والبيئة؛ ويوضح الأدوار والمسؤوليات التي يتولاها أصحاب المصلحة في المنظمات الرئيسية، وذلك بهدف تحسين الفعالية والتماسك؛ ويقوم بجمع المعلومات من خلال المقابلات ودراسات الحالة؛ ويقوم بتقدير القيمة مقابل المال. واقترحت أيضاً إجراء تقييم مرحلي لدعم المناقشة بشأن الثغرات ومواطن القوة

والضعف في الأجل القصير، بينما يكون التقييم الكامل قيد الإجراء. وقال أحد الممثلين إن صحة التقييم تتطلب قيام جميع أصحاب المصلحة بالإبلاغ.

163- وقال عدد من الممثلين، منهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إنه لا بد من توفر المزيد من التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق هدف عام 2020 والإجراءات لما بعد عام 2020 في البلدان النامية، وتقدم أحدهم باقتراح محدد هو أن يتاح التمويل للمشاريع الكبيرة والمتوسطة الحجم في المدن التي يبلغ عدد سكانها مليون نسمة أو أكثر، وكذلك لتعزيز المؤسسات.

164- وبعد المناقشة، وافق المؤتمر على إنشاء فريق اتصال برئاسة السيد ديفيد كابيندولا (زامبيا) والسيد نيكو أورهو (فنلندا)، وذلك من أجل تطوير عملية لما بين الدورات للنظر في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020 وتحديد المعلومات اللازمة لدعم هذه العملية. وتم الاتفاق أيضاً على أن فريق الاتصال سينشئ صلات مع أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، وسيستخدم كأساس لعمله مشروع القرار المقدم من غانا نيابة عن مجموعة من البلدان وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة كأساس لعملها.

165- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 4/4، بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 (انظر المرفق الأول).

سابعاً – أنشطة الأمانة والميزانية (البند 7 من جدول الأعمال)

ألف – الميزانية المقترحة للأمانة

166- قام ممثل الأمانة، في سياق عرضه للبند الفرعي، بتوجيه الانتباه إلى الوثيقة SAICM/ICCM.4/14، التي تتضمن تقريراً عن أنشطة الأمانة العامة للفترة من كانون الثاني/يناير 2012 إلى حزيران/يونيه 2015، وقائمة بالأنشطة المقترحة للفترة 2016-2020، بالإضافة إلى الميزانية الإرشادية المقترحة للفترة 2016-2018، على النحو المطلوب في القرار 5/3، وللفترة 2019-2020، بناء على طلب المكتب. واسترشدت الميزانيات المقترحة بالمهام التي ستقوم بها الأمانة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 28 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات وفي القرارات اللاحقة ذات الصلة، مستندة إلى النمو الاسمي الصفري مقارنة بالميزانية الحالية. ولفت ممثل الأمانة الانتباه إلى تعيين الموظفين لدى الأمانة وإجراءات تقديم الدعم لها والتي دعا إليها القرار الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/5 المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات (انظر SAICM/ICCM.4/INF/22)، وأشار مع التقدير إلى المساهمات التي قدمها المانحون دعماً لتنفيذ هذه التدابير.

167- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أُعرب عن الامتنان لجميع أصحاب المصلحة الذين قدموا التبرعات المالية والعينية دعماً للنهج الاستراتيجي، مما يشير إلى اتساع نطاق الإحساس بملكية النهج الاستراتيجي. وتكرر الإعراب عن مواصلة الالتزام بتوفير الدعم من جهات عدة. وطلب أحد الممثلين توضيحاً لكيفية استخدام المساهمات الواردة من أوساط الصناعة، وذلك من أجل تجنب الازدواجية وزيادة الكفاءة. وأشار أحد الممثلين إلى أن أوساط الصناعة تساهم في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ولا يقتصر ذلك على المساهمات المالية المباشرة في النهج الاستراتيجي، فهي تساهم أيضاً عن طريق الضرائب والرسوم وغير ذلك من التدابير. وأعلن عن تأييده لنتائج العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، مضيفاً أن المساهمات الرامية إلى تعزيز تصنيع المواد الكيميائية والتعامل معها واستخدامها على نحو مأمون قد تكون له فوائد هامة للتنمية الاقتصادية.

168- وأشار ممثل آخر، تحدث باسم إحدى المجموعات البلدان، إلى أن منظمة الصحة العالمية اختارت في السنوات الأخيرة عدم تمويل وظيفة في الأمانة، وأكد مجدداً على الدعوة التي وُجِّهت في الدورة الأولى للمؤتمر وطُلب فيها إلى منظمة الصحة العالمية أن تتولى دوراً ريادياً بتوفير الموظفين المتخصصين، وهو أمر أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنظر إلى أن إحدى غايات الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة الجديدة هي تخفيض الوفيات والأمراض الناجمة عن التلوث. وأشار ممثل منظمة الصحة العالمية إلى المهام المقترحة لوظيفة من وظائف منظمة الصحة العالمية ترد تفاصيلها في الجدول 6 من الوثيقة SAICM/ICCM.4/14، فقال إن منظمة الصحة العالمية تقوم بالفعل على نحو نشط بإنشاء وتعهد شبكة من الجهات صاحبة المصلحة في النهج الاستراتيجي، ولا سيما في القطاع الصحي وتعزيز مشاركة القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي، وذلك من خلال الأعمال التي يرد وصفها في عدد من وثائق المعلومات الصادرة للدورة الحالية، فهي الأقدر على القيام بذلك من مقر المنظمة ومن المكاتب الإقليمية والقطرية. وتخصص منظمة الصحة العالمية أيضاً موارد كبيرة لتبادل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة والواردة من القطاع الصحي، وهي تمثل عملها اليومي. واكتملت بالفعل إقامة وتعهد علاقة عمل مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بهدف الاستفادة من خبراتها القطاعية، وبوجه خاص مع تلك المشاركة في الأنشطة الصحية، نظراً لأن منظمة الصحة العالمية هي إحدى المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ولكن منظمة الصحة العالمية أقل قدرة على المساهمة في توفير الدعم العام لأمانة النهج الاستراتيجي ودعم وضع وثائق الاجتماعات، غير أنها تدير عملية الإبلاغ الشبكي في النهج الاستراتيجي وستواصل بذل ما تستطيع، في حدود مواردها، مع الترحيب بأي دعم تقدمه الجهات المانحة.

169- وأعرب أحد الممثلين عن تأييده لاعتماد ميزانية إرشادية بالنمو الإسمي الصفري للفترتين، وأقر ممثل آخر، يتحدث باسم مجموعة من البلدان، استخدام الميزانية المقترحة التي أعدتها الأمانة كأساس لإجراء مزيد من المناقشات يجري النظر خلالها في الموارد اللازمة لأنشطة التوجه العام والتوجيهات العامة لما بعد عام 2020. وأعرب عن تأييده لإعادة تخصيص التمويل لوظيفة مقترحة لموظف البرامج المعني بإدارة المعارف ولترقية رتبة وظيفة واحدة لموظف برامج لدى الأمانة من ف-2 إلى ف-3، لكي يعكس ذلك الحاجة الكبيرة إلى قدرات تحليل السياسات في الأمانة. وقال أيضاً إن قرار الميزانية ينبغي أن يتضمن المبالغ وجداول الموظفين التي تم الاتفاق عليها.

170- وأعرب ممثل آخر عن القلق لأن مستويات ملاك موظفي الأمانة تقع دون المستويات المأذون بها في الميزانية الإرشادية الحالية، ولا سيما في ضوء المساهمة البالغة الأهمية التي يقدمها النهج الاستراتيجي في خطة عمل المواد الكيميائية والنفايات في الفترة المؤدية إلى عام 2020. وطلبت واحدة من الممثلين معلومات عن الأعمال التي يقوم بها موظفو الأمانة العامة، ولا سيما شاغل الوظيفة المقترحة لموظف البرامج المسؤول عن إدارة المعارف، وكذلك العمل الذي يقترح أن يقوم به الخبراء الاستشاريون. وأضافت أن الأنشطة لا ينبغي أن تقتصر على تلك الرامية إلى تعزيز إشراك الصناعات. وطلب أحد الممثلين مزيداً من المعلومات عن ترقيات الرتب أو تخفيضات الملاك المقترحة بالنسبة لبعض الوظائف، وأضاف أنه ينبغي تقديم تقرير مرحلي للميزانية إلى الفريق العامل المفتوح العضوية، في جلسته الثالثة، وأنه ينبغي منح الفريق العامل المفتوح العضوية صلاحية الموافقة على أي تعديلات قد تلزم للميزانية قبل الدورة الخامسة للمؤتمر.

171- وفي أعقاب المناقشة، قرر المؤتمر إنشاء فريق اتصال يشترك في رئاسته السيد ميتسوغو سايتو (اليابان)، والسيدة روكسان بليسام (بالاو)، للاتفاق على مقترح برنامج العمل والميزانية لأمانة النهج الاستراتيجي، وذلك للفترتين الماليتين 2016-2018 و2019-2020.

172- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 5/4، بشأن أنشطة الأمانة والميزانية (انظر المرفق الأول).

باء - الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة

173- قام ممثل الأمانة، في سياق عرضه للبند الفرعي، بتوجيه الانتباه إلى الوثيقة SAICM/ICCM.4/14، التي تتضمن المقترح المقدم من الأمانة العامة بإغلاق الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة بصورة نهائية وكاملة في 31 تموز/يوليه 2019.

174- وتكلم أحد الممثلين نيابة عن مجموعة من البلدان، فأعرب عن ارتياحه لأن برنامج البداية السريعة أدى الغرض المرجو منه بحفز تنفيذ النهج الاستراتيجي. ويلزم أن يتحول الدعم من تعزيز المؤسسات إلى دعم التنفيذ التعاوني للنهج الاستراتيجي واتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا. ولهذا فقد أعرب عن تأييده القوي للبرنامج الخاص المتعلق بالتعزيز المؤسسي على المستوى الوطني من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية مينماتا بشأن الزئبق، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مشيراً إلى أن البرنامج الخاص يتيح مشاركة المجتمع المدني. واقترح أيضاً اعتماد مقرر عن موعد الإغلاق النهائي للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة وتفويضه للمجلس التنفيذي للبرنامج، لكي يأخذ هذا القرار في الاعتبار آخر المعلومات المستجدة. وقالت ممثلة أخرى إن بلدها قد يدعم تاريخ الإغلاق النهائي للصندوق الاستئماني الذي اقترحته الأمانة - وهو 31 تموز/يوليه 2019 - إذا لم يكن القيام بذلك في تاريخ أقرب ممكناً عملياً.

175- وقدم ممثل الهند مشروع قرار بشأن إنشاء آلية مالية قوية لتحقيق الأهداف المعلنة للنهج الاستراتيجي.

176- وقرر المؤتمر أن يبحث فريق الاتصال المنشأ من أجل الاتفاق على مقترح برنامج العمل والميزانية الاقتراح المتعلق بتاريخ الإغلاق النهائي للصندوق الاستئماني، وأن يبحث فريق الاتصال المعني بالتوجه العام والتوجيهات العامة مشروع القرار الذي قدمته الهند.

177- وعقب انتهاء أعمال فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار 5/4، بشأن أنشطة الأمانة والميزانية (انظر المرفق الأول).

ثامناً - مكان وموعد انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر (البند 8 من جدول الأعمال)

178- وأشار الرئيس، في سياق عرضه لهذا البند، إلى أنه وفقاً للفقرة 25 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، كان من المقرر أن تعقد الدورة الخامسة للمؤتمر في عام 2020، وأن تعقد، عند الاقتضاء، تباعاً عقب اجتماعات الهيئات الإدارية في المنظمات الحكومية الدولية المعنية. واقترح بأن المؤتمر قد يرغب، في أن يطلب عروضاً من الحكومات لاستضافة دورته الخامسة، وكذلك عروضاً من الهيئات الحكومية الدولية المعنية التي ترغب في عقد اجتماعاتها بصورة متوالية مع تلك الدورة، وهي العروض التي ينبغي تقديمها بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2019. وقد يرغب أيضاً في تفويض المكتب في اتخاذ قرار بشأن موعد ومكان الدورة الخامسة. وفي غضون ذلك، وضعت الأمانة ترتيبات مبدئية لعقد الدورة في المركز الدولي للمؤتمرات في جنيف، خلال الفترة من 23 إلى 27 آذار/مارس 2020، رهناً بحدوث تغيير في هذا الحدث في حالة تلقي عرض مناسب لاستضافة الدورة.

179- وقال ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان إن اختيار مكان انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر سيكون مفتوحاً للنظر فيه، شريطة ألا تترتب عليه أي آثار غير مقبولة من حيث التكاليف. واقترح أن تعقد الدورة بصورة متوالية مع جمعية منظمة الصحة العالمية، إذا كان ذلك ممكناً عملياً.

تاسعاً – الجزء الرفيع المستوى

180- كما ورد في القسم ''ثانياً -جيم''، أعلاه، بشأن تنظيم العمل، فقد عُقد جزء رفيع المستوى بعد ظهر يوم الخميس 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وصباح يوم الجمعة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2015، بهدف التشجيع على توسيع نطاق المشاركة والانخراط في النهج الاستراتيجي، مع الإقرار بالحاجة إلى معالجة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020، مع التركيز على صلاتها بأهداف التنمية المستدامة والفرص التي تنشأ عن تنفيذها، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى التحرك الفوري لأسباب بيئية وصحية واقتصادية.

181- وافتتح الجزءَ الرفيع المستوى السيد تيموثي كاستن، نائب مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اضطلع بمهمة رئيس التشريفات. وأدلى بملاحظات افتتاحية السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في بيان تلاه نيابة عنه السيد كاستن،[4] والسيد ريتشارد ليسيامبي، رئيس المؤتمر. وبعد ذلك ألقى كلمات رئيسية كلٌّ من السيدة فيكتوريا تاولي كوربوز، المقرر الخاص للأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والسيد ميشيل جيانوتسي، الرئيس التنفيذي لشركة ''تاركيت''، وهي شركة تقوم بتصنيع الأرضيات والأسطح الرياضية.

182- وتلت الكلمات الرئيسيةَ ثلاث حلقات نقاش تفاعلية منفصلة أديرت بصورة متزامنة تناولت التعاون المتعدد القطاعات لتعزيز كفاءة إدارة المواد الكيميائية؛ والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة؛ وتفعيل نموذج النهج الاستراتيجي. وتضمنت كل حلقة من حلقات الحوار التفاعلي بيانات افتتاحية أدلى بها أعضاء فريق المناقشة، وحواراً بين المنسق وأعضاء الفريق، ومناقشة تفاعلية بين فريق المناقشة والمشاركين؛ وعرضاً للرسائل الرئيسية قدمه أعضاء الحلقة والاختتام من قِبل المنسق.

183- وتولى مهمة رئاسة حلقات الحوار التفاعلي الثلاث، على التوالي، السيد رولف بايت، الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم؛ والسيدة سالي فيغان-وايلس، المديرة التنفيذية السابقة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ والدكتورة ماريا نيرا، مديرة إدارة الصحة والمحددات البيئية والاجتماعية للصحة في منظمة الصحة العالمية. وكان أعضاء حلقة النقاش الأولى هم السيد روبرت بكرسغيل، وزير المياه والأراضي والبيئة وتغير المناخ في جامايكا، والسيدة ليتيشيا كارفالهو، مديرة في وزارة البيئة بالبرازيل، والسيد هوارد مينيغ، الرئيس وكبير الرؤساء التنفيذيين لشركة كروب لايف الدولية، والدكتور ليوناردو تراساند، أستاذ مشارك في طب الأطفال، شعبة الطب البيئي والصحة السكانية بكلية الطب، جامعة نيويورك، والسيدة جينون جينسين، المديرة التنفيذية لتحالف الصحة والبيئة. وكان أعضاء حلقة النقاش الثانية هم السيد ليسيامبي بصفته وزير دولة بوزارة البيئة والمياه والموارد الطبيعية، كينيا، والسيدة جونفور إريكسون، وزيرة دولة بوزارة البيئة، السويد، والسيد دانيال كاليجا، المدير العام للإدارة العامة للبيئة بمفوضية الاتحاد الأوروبي، والسيد هربرت ماندیري، المدير العام لمجلس الصناعات الكيميائية الأوروبي. أما أعضاء حلقة النقاش الثالثة فهم السيدة باربارا هندريكس، وزيرة البيئة في ألمانيا، والسيدة كريستين داوسون، نائب الأمين المساعد المكلف للبيئة، وزارة الخارجية في الولايات المتحدة،

(4) انظر المرفق الثاني لهذا التقرير.

والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد فليتوود غروبلر، نائب الرئيس التنفيذي، ساسول، والسيدة سوزان ويلبيرن، مديرة الاستدامة، منظمة الرعاية الصحية بدون أضرار، والسيد تاديس أميرا، من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة/رابطة علاقة العمل في مجال مبيدات الآفات، إثيوبيا.

184- وفي صباح يوم الجمعة تواصل الجزء الرفيع المستوى بتقديم كلمة رئيسية من جانب السيد بويان سلات، الرئيس التنفيذي لمنظمة تنظيف المحيطات، وهي مبادرة تهدف لتخليص البحار من القمامة البحرية، إضافةً إلى موجزات جلسات الحوار التفاعلي لليوم السابق التي قدمها رؤساء تلك الجلسات، وحلقة نقاش أدارها رئيس للحلقة. وعقب مناقشات حلقة النقاش العامة أتيحت الفرصة للوزراء وسائر المشاركين في الجزء الرفيع المستوى للإدلاء ببيانات، ومن ثم اختتم الرئيس الجزء الرفيع المستوى.

ألف – مسائل أخرى (البند 9 من جدول الأعمال)

185- قال الرئيس في كلمته الافتتاحية للجزء رفيع المستوى إن النهج الاستراتيجي شهد نمواً مشجعاً خلال 10 أعوام من وجوده، وإن لديه القدرات المطلوبة للعمل المشترك من أجل إيجاد وتنفيذ الحلول للعديد من التحديات الراهنة. وأضاف أن ''برنامج البداية السريعة'' للنهج الاستراتيجي قام بدعم مشاريع في أكثر من 100 بلد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وأن النهج الاستراتيجي قام بتعزيز الشبكات والتعاون بين قطاعات وجهات معنية عديدة ومتنوعة. ومضى يقول إن العمل المتبقي الذي يتعين القيام به بحلول عام 2020 يصبح أكثر صعوبة في ظل الأهداف السبعة عشر الجديدة للتنمية المستدامة التي تشمل مجالات حيوية مثل الصحة البشرية، والغذاء، والمياه والصرف الصحي، لأنه بدون توفر الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ستكون تلك الأهداف بل والحياة نفسها معرضة للخطر.

186- وأوضح الرئيس أن النهج الاستراتيجي نهج فريد لأنه يمد الجسور بين القطاعات وأصحاب المصلحة ويعمل عبر جميع المنتجات الزراعية والصناعية على امتداد دورة حياتها. ومن ثم فإن الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وبوجه خاص الجزء الرفيع المستوى منها، تتيح فرصة ثمينة لتبادل الخبرات وتقاسم الدروس، ومناقشة المبادرات وإقامة الشراكات بين أطراف متكافئة تعمل من أجل قضية مشتركة. وتتيح الدورة أيضاً فرصة لتجديد الالتزام بمستقبل آمن كيميائياً للصحة والبيئة والنمو الاقتصادي من خلال تعزيز النهج الاستراتيجي.

187- وقال الرئيس إن إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها يتزايدان في البلدان النامية أسرع من أي مكان آخر، مما يطرح مخاطر متزايدة، وأضاف أنه رغم التقدم الملموس الذي أحرز، لا تزال هناك اختلافات قائمة بين البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التطور. وأشار إلى أن نجاح النهج الاستراتيجي في معالجة مسائل السياسة العامة والتصدي للمسائل الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق، واتخاذ خطوات حاسمة لتوجيه تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام 2020 ستتوقف كلها على التعاون بين جميع القطاعات وأصحاب المصلحة. ولذا فإنه يتطلع إلى تعزيز الجهود وتوسيع نطاقها بحيث تنصب في اتجاه موحد صوب عام 2020 وأعلن رسمياً افتتاح الجزء الرفيع المستوى.

188- وأوجزت السيدة كوربوز في كلمتها الرئيسية عدداً من السبل التي يؤدي فيها التلوثُ الكيميائي الناتج عن أنشطة مثل التعدين والتجارب النووية، والحراجة، والزراعة الصناعية، والتخلص غير السليم من المواد الخطرة مثل النفايات الكهربائية والإلكترونية، إلى انتهاك الحقوقَ الفردية والجماعية للشعوب الأصلية، بما في ذلك الحق

في الحياة والصحة والتنمية، بل انتهاك بقائها كمجتمعات متميزة من خلال تدهور النظم البيئية في أراضيها وأقاليمها التي ترتبط بها أيما ارتباط. وأضافت أن حق الشعوب الأصلية في حفظ البيئة والقدرة الإنتاجية لأراضيها ومواردها وحمايتها ورد بصريح العبارة في المادة 29 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي تتسم بأهمية خاصة للنهج الاستراتيجي.

189- وأضافت السيدة كوربوز أن للشعوب الأصلية نُهُجاً تختص بها هي وحدها، من بينها تجنب استخدام المواد الكيميائية واستخدام المعارف التقليدية لاستصلاح المياه والأراضي الملوثة والتسميد دون اللجوء للتلويث. وفي الحالات التي حدث فيها تلوث لأسباب خارجة عن إرادتهم، يلزم التعاون على الصعيد العالمي وعلى نطاق واسع بين أصحاب المصلحة، ولهذا السبب أعربت عن دعمها لإشراك الشعوب الأصلية بصورة متزايدة في النهج الاستراتيجي، الذي يتيح محفلاً فريداً من نوعه للتعاون بين جميع أصحاب المصلحة من أجل التعامل مع المواد الكيميائية بطريقة منهجية، بحيث يشمل المواد الكيميائية ذات التأثير العالمي والتي لا تغطيها الاتفاقيات القائمة.

190- وفي سياق تأكيدها أكدت على أن الحوار هو أفضل وسيلة للتعامل مع المواد الكيميائية الخطرة، شجعت منظمات المجتمع المدني على العمل بشكل وثيق مع الحكومات وقطاع الصناعة لضمان حماية المجتمعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً من المواد الكيميائية السامة من خلال تنفيذ مبدأ النهج الوقائي ومبدأ الملوّث يدفع، من بين أمور أخرى. وناشدت أيضاً الدول المتقدمة على تقديم مساهمات إضافية لتنفيذ النهج الاستراتيجي دعماً لأهدافه.

191- وقال السيد جيانوتسي في كلمته الرئيسية إن هناك مسوغات مقنعة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مضيفاً أن الفترة الحالية هي فترة مثيرة لرائد من رواد الأعمال التجارية نظراً لما يجري تطبيقه من ابتكار وإبداع في مجالات التحديات الرئيسية. وأردف قائلاً إن أحد هذه التحديات يكمن في تأثير المنتجات على كوكب الأرض وعلى صحة البشر ورفاههم، مما يعني أن تطوير مواد كيميائية آمنة مسألة تتصدر خطط الشركات المصنعة في جميع أنحاء العالم وتمثل مصدر قلق رئيسي بالنسبة للمستهلكين. ونظراً لمخاوفه من التأثيرات البيئية لمواد الأرضيات المحتوية على الفينيل التي تصنعها شركته، قال إنه بدأ في التعاون مع السيد مايكل براونغارت، وهو رائد في مجال الحلقة المغلقة لإعادة التدوير والتصميم من المهد إلى المهد، وأنه يطور سبلاً لتحقيق انخفاض كبير في انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة من منتجات الشركة من كلوريد البوليفينيل وللقضاء على مواد فثالايت المستخدمة في أرضيات الفينيل. وبالإضافة إلى ذلك، وفي جو الابتكار المفتوح، لم تطلب الشركة من مورِّدها منَحها الحق الحصري، بل سمحت لغيرها من الشركات المصنِّعة في هذا القطاع بالتخلص التدريجي من استخدام مواد فثالايت وشجعت تجار التجزئة على التخلص التدريجي من أرضيات الفثالايت من متاجرهم. وأضاف أن شركته كثفت في عام 2013 من عملها مع الاقتصاد القائم على التدوير بالشراكة مع مؤسسة إلين ماك آرثر التي تستخدم مخلفات الصناعات الأخرى كمواد خام للأرضيات.

192- وفيما يتعلق بتكاليف وفوائد الالتزام بالتصميم الإيكولوجي، قال السيد جيانوتسي إنه على الرغم من أن الأمر ينطوي على تكاليف إضافية، على سبيل المثال في أثناء استبدال مواد الفثالايت، إلا أن هناك وفورات تتأتى من خفض استهلاك الطاقة والمياه. وأضاف قائلاً إنه، رغم تعذر قياس ذلك من منظور مالي، إلا أن هناك دفعة كبيرة لمستوى التفاني والاعتزاز لدى العاملين تُعزى جزئياً إلى أن الشركة أوضحت دون لبس أن استراتيجيتها المتعلقة بالاستدامة ستساهم في التخفيف من ندرة الموارد، والتصدي لتحديات تغير المناخ والتطور الحضري. وأردف قائلاً إن النمو السكاني في العالم يعني أن الاقتصاد العالمي ليس بمقدوره الاستمرار في النمو دون إيجاد سبل جديدة لإعادة استخدام الموارد وتحديد وسائل لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان

المناطق الحضرية. وفي حين تضطلع الحكومات والهيئات التنظيمية بدور حيوي في فرض معايير بيئية وصحية أكثر تشدداً إلا أن الواجب يحتم على قادة الصناعة المضي أبعد من ذلك، بالتحديد المسبق لهذه المعايير واقتراح الحلول الاستباقية. فمن الممكن، من خلال الابتكارات التكنولوجية والتعاون مع الموردين والزبائن والعاملين، استحداث منتجات جديدة تحدث أثراً إيجابياً على البيئة وصحة البشر. واختتم السيد جيانوتسي حديثه قائلاً إن على قادة القطاع الصناعي أن يعملوا على تحقيق الاستفادة القصوى من قدراتهم الابتكارية لكفالة أن يضطلعوا هم أنفسهم بتشكيل المستقبل بدلاً من انتظار الجهات التنظيمية لكي تملي عليهم ما ينبغي أن يكون عليه المستقبل.

193- ووصف السيد سلات في كلمته الرئيسية التي صاحبها عرض صوري منشأ الجهود الرامية لتنظيف القمامة البلاستيكية في محيطات العالم والتحديات التي تواجه هذه الجهود، حيث أن كميات هائلة من هذه القمامة تحملها التيارات البحرية إلى مواقع التركيز التي تعرف بالدوامات البحرية. وقد نتج عن القمامة البلاستيكية تلوث واسع النطاق أصبح يهدد بانقراض الكثير من الأنواع وتسبب في أضرار اقتصادية لا يمكن حصرها وزاد بصورة جذرية من تركيز المواد الكيميائية السامة عن طريق الامتصاص، بما في ذلك في السلسلة الغذائية البشرية. وقدم وصفاً للسدود العائمة الطويلة التي اخترعها لمعالجة المشكلة: حيث تثبت هذه السدود في قاع البحر وتوضع في شكل الحرف (V) لكي تجذب وتحتجز كميات كبيرة من القمامة البلاستيكية في المحيطات، ومن ثم يمكن استخلاص هذه القمامة من المياه لتخزينها وشحنها في النهاية إلى اليابسة لإعادة تدويرها. ومن خلال دراسة جدوى أجرتها المنظمة التي أسسها، منظمة تنظيف المحيطات، اتضح أن وضع سد عائم واحد طوله 100 كلم لمدة 10 سنوات يتيح تنظيف نصف المساحة في أكبر دوامة مائية هي الدوامة المعروفة ببقعة القمامة الكبرى في المحيط الهادئ، أما تنظيف نفس المساحة باستخدام الوسائل التقليدية فسيستغرق على النقيض من ذلك زهاء 000 39 سنة. علاوةً على ذلك فإن القمامة البلاستيكية في المحيطات يمكن إعادة تدويرها لإنتاج منتجات عالية الجودة.

194- ويجري حالياً تطوير وتنقيح طريقة لتنفيذ رؤيته في غضون أربع سنوات من خلال الاختبارات النموذجية. ويشتمل الاختبار التجريبي الأول على أكبر هياكل عائمة تم نشرها على الإطلاق فوق المحيطات، ومن المقرر إجراء هذا الاختبار في عام 2016 قبالة سواحل جزيرة توشيما اليابانية التي وقع عليها الاختيار بسبب انجراف كميات كبيرة من القمامة بشكل منتظم إلى سواحلها. علاوةً على ذلك فإن الحكومة اليابانية تخطط لتحويل القمامة البلاستيكية المحتجزة إلى طاقة تستفيد منها كامل الجزيرة. ويجري أيضاً تجهيز أكبر بعثة بحثية على الإطلاق في المحيطات لتعمل في منطقة رقعة القمامة الكبرى في المحيط الهادئ بهدف جمع قياسات من أجل تقديم تقديرات أكثر موثوقيةً من التقديرات المتوفرة في الوقت الحالي لكمية القمامة البلاستيكية في المحيطات، نظراً لأن المعلومات عن كمية القمامة ضرورية لأغراض تحديد التكاليف. ويمكن تتبع تقدم هذه البعثة المسماة بالبعثة العملاقة على الموقع الشبكي لمنظمة تنظيف المحيطات.

باء – موجزات رؤساء الجلسات للحوارات التفاعلية المتزامنة

195- لخص رئيس حلقة النقاش التفاعلية بشأن التعاون بين القطاعات للوصول إلى أدارة أكثر فعاليةً للمواد الكيميائية ما تضمنته الحلقة فقال إن المشاركين في النقاش اتفقوا على أن هناك حاجة لمشاركة كبيرة من القطاع الصحي في وضع سياسات وبرامج مشتركة بين الوكالات لإدارة المواد الكيميائية. وكانت أول رسالة رئيسية حُددت هي أن التعاون والاستمرار ضروريان لتحقيق هدف عام 2020، خصوصاً من خلال توسيع نطاق مشاركة قطاعات إضافية ومعالجة الروابط البينية القوية بين القطاعات. والرسالة الثانية هي أن هناك حاجة

لتعاون أوثق بين الجهات الصحية والبيئية الفاعلة بهدف معالجة المخاطر العالية للتعرض للمواد الكيميائية الخطرة في البلدان النامية التي تفتقر للقدرات، وقال المشاركون في النقاش إنه يتعين تأطير المخاطر البيئية والآثار الصحية المرتبطة بها من خلال منظور عام. أما الرسالة الثالثة فقد ركزت على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للنهج الاستباقي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من جانب الحكومات والقطاع الخاص معاً. وأوصى المشاركون في حلقة النقاش باعتماد نُهج وحلول ابتكارية في مجالات من قبيل تقييم المخاطر الصحية والتمويل. وطلب رئيس حلقة النقاش إلى المشاركين في حلقة النقاش العامة تقديم نماذج مجربة ومختبرة لنهج ابتكارية للتعاون بين مختلف القطاعات بشأن الإدارة الناجعة للمواد الكيميائية.

196- وقالت رئيسة جلسة الحوار التفاعلي بشأن التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة في موجزها لما تضمنته الجلسة إن نماذج الشراكات والمنابر التعاونية الإقليمية والوطنية الناجحة التي ذكرت أثناء المناقشات أظهرت بوضوح المساهمة الحيوية لجميع أصحاب المصلحة للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة وهدف عام 2020. والرأي السائد هو أن هذه الشراكات ساهمت مساهمة كبيرة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بل إن بإمكانها التغلب على التحديات الناتجة إذا جرى تعزيزها. كذلك كان هناك اتفاق على أن الشركاء يمكنهم، من خلال استخدام النهج الاقتصادي الدائري، الجمع بين الأطر التنظيمية المواتية والابتكار في مجال بحوث المواد الكيميائية والتنمية مع المشاركة الهادفة من جانب المجتمع المدني بهدف تحويل تضارب المصالح المحتمل إلى أوضاع يصبح الجميع فيها رابحاً، وهذا يتطلب قيادة ملهمة ورؤية. ومن المسائل التي أثيرت نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وأهمية الأطر التنظيمية الجيدة، ومنع المخاطر، والاستجابة السريعة للمخاطر، وتقاسم المعلومات والمعارف، ومؤشرات التقدم الملائمة، والمجتمعات المحلية المستدامة، وعمليات الشراكة التي تحظى بدعم جيد. والرسالة الرئيسية هي أن النهج الاستراتيجي يمثل منبراً فريداً يجب أن يستمر، كما أن أهدافه تشكل جزءاً من جدول أعمال 2030 بل وما بعده.

197- وفيما يتعلق بالحوار التفاعلي بشأن نموذج النهج الاستراتيجي في العمل قال رئيس جلسة الحوار إن المشاركين في النقاش قدموا أمثلة لعوامل النجاح الرئيسية والظروف المواتية لتكوين شراكات فعالة من أجل تحقيق هدف عام 2020 والاستفادة من تلك النجاحات التي تحققت حتى الآن. وشملت الأمثلة المقدمة إنشاء منبر جديد للكيمياء المستدامة، والتحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الدهانات، والمبادرات المتعددة للرعاية الصحية الخضراء، والنفايات الكهربائية والإلكترونية، والمعدات الكهربائية المنتهية الصلاحية، وإدارة المواد الكيميائية خلال كامل دورتها من جانب المؤسسات الصناعية. وتركزت الرسائل المقدمة حول الدور الذي يؤديه النهج الاستراتيجي في جمع الجهات الفاعلة والعناصر الضرورية للتصدي للمسائل السياساتية الناشئة، من جملة مسائل أخرى، وفي تعزيز نُهج متماسكة ومتناسقة لإدارة المواد الكيميائية تفضي إلى نموذج لكيمياء أكثر استدامةً. وجرى أيضاً التأكيد على الطبيعة الاختيارية ومرونة النهج الاستراتيجي، خصوصاً في سياق معالجة هذه المسائل وتعزيز شراكات أكثر ابتكاراً. كذلك جرى التأكيد على حقيقة أن المساهمة في الصحة والرفاه ترتبط بشكل وثيق بالبيئة وأن ضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية يشكل استثماراً ضرورياً في الصحة. وأخيراً اتفق المشاركون في النقاش على أنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها النهج الاستراتيجي حتى الآن إلا أن هناك دائماً مجال لتحسين النهج الاستراتيجي.

جيم – جلسة المناقشات العامة

198- قدم رئيس حلقة النقاش العامة، السيد كريستيان فريس باش، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، أعضاء الحلقة وهم: السيد كارلوس ساليناس دوغورتاري، رئيس المكسيك السابق ومفوض اللجنة العالمية المعنية بالتلوث والصحة والتنمية، والسيدة باربارا طومسون، نائبة وزير، إدارة الشؤون البيئية في جنوب أفريقيا، والسيدة ناوكو إيشي، المسؤولة التنفيذية الأولى ورئيسة مرفق البيئة العالمية، والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد يو زياوبينغ، رئيس مجموعة هوافون، والسيد كال دولي، الأمين العام للمجلس الدولي للاتحادات الكيميائية، والسيد ماني كالونزو، الرئيس المشارك للشبكة الدولية للقضاء على مبيدات الآفات.

199- وافتتح السيد كريستيان حلقة النقاش العامة فأكد على أهمية الفرص الابتكارية والمخاطر الشديدة المرتبطة بالمواد الكيميائية، قائلاً إن أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي مهيؤون جيداً لاتخاذ الإجراء اللازم الذي التزموا به من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الصكوك القائمة ذات الصلة والمكونات ذات الصلة لأهداف التنمية المستدامة الجديدة الطموحة. بعد ذلك طلب إلى كل مشارك في النقاش أن يتحدث بدوره من وجهة نظر منظمته عن موضوع ''رؤية مشتركة لعالم آمن من المواد الكيميائية''، طارحاً سؤالاً محدداً على كل مشارك. وتلي السؤال من المنصة ''رسائل لإيصالها للجهة المعنية'' مقدمة من المشاركين في النقاش مع تعليقات ختامية من جانب رئيس حلقة النقاش.

200- وتحدث السيد ساليناس دوغورتاري عن التجربة المكسيكية في معالجة مسألة إدارة المواد الكيميائية فقال إن مشكلة التلوث التي أبرزتها منذ بضعة عقود ماضية رسومات الأطفال لسماء مكسيكو سيتي أفضت إلى قرار بإغلاق مصفاة تكرير زيت رئيسية في منطقة حضرية مما أدى إلى التحسن المطلوب في البيئة المحلية. ومؤخراً قدمت مبادرات بالشراكة مع المجتمع المدني لمنع التلوث بالمواد السامة والمشاكل الصحية المرتبطة به في المجتمعات المحلية الأصلية من خلال تعزيز استخدام الطلاءات غير الرصاصية الجديدة في إنتاج الفخار. وقال إن هذين مثالان يجسدان كيف أنه يمكن تفادي المأساة من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة في مجال إدارة المواد الكيميائية.

201- وفيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي والجهود التعاونية التي تبذلها حكومة جنوب أفريقيا في مجال إدارة المواد الكيميائية شددت السيدة طومسون على الحاجة لاتخاذ إجراء عالمي سريع لتجنب التكلفة العالية التي قد تنتج في حال عدم اتخاذ ذلك الإجراء. وقد جرى الإضرار بالأداء الاقتصادي والتنمية في البلدان التي تم فيها تحويل الموارد غير المتوازنة، من بين جملة أشياء أخرى، إلى القطاع الصحي للتعامل مع آثار المواد الكيميائية السامة. ولذلك فإن هناك حاجة لبذل جهود لمعالجة الثغرات والاختلافات الحالية بين المناطق والبلدان، بما في ذلك من خلال وضع نُهج موحدة. إن تخصيص النهج الاستراتيجي أموالاً لتعزيز إدارة المواد الكيميائية سيكون مفيداً للبلدان النامية، وكذلك الحال فيما يخص الرصد لأغراض التحسين وتحديد بيانات المواد الكيميائية فيما يتعلق بحركتها عبر الحدود وكمياتها واستخداماتها والمخاطر المرتبطة بها. وفي جنوب أفريقيا تشكل إدارة المواد الكيميائية عملاً متعدد أصحاب المصلحة ويشمل الاستثمارات الصناعية في المشاريع الحكومية. وجرى أيضاً توجيه اهتمام كبير لبعض الوقت بالحماية البيئية وإعادة التدوير وهو أمر أدى بدوره إلى تعزيز إيجاد وظائف عمل. ويجري إعداد قانون مخصص لإدارة المواد الكيميائية ويجري الترويج لتخصيص أموال لإدارة المواد الكيميائية بوصفها مسألة ذات أولوية.

202- وتساءلت السيدة إيشي عن الكيفية التي ينظر بها مرفق البيئة العالمية لمسألة تمويل إدارة المواد الكيميائية والنفايات وقالت إن المرفق يطبق نهجاً شاملاً متعدد أصحاب المصلحة في حافظة المواد الكيميائية والنفايات التابعة له، كما هو واضح في عمله مع عدة جهات منها اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، ومشروع معني بالمواد الكيميائية في المنتجات بالصين، ومبادرات للكيمياء الخضراء في الموقع بأمريكا اللاتينية، حيث يصبح الحصول على دعم القطاع أمراً مهماً. وتشمل مجالات الاهتمام الحالية تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تخضير سلسلة توفير السلع الزراعية، وإدماج إدارة النفايات، بما في ذلك القمامة البحرية، في مشاريع المدن المستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا من خلال تعزيز الأراضي السليمة في شراكة متعددة أصحاب المصلحة مع منتجي البذور والأسمدة، من جملة مجالات أخرى. ويعقد المرفق آمالاً كبيرة على هذه الشراكات.

203- وفيما يتعلق بمسألة الالتزامات الجديدة بنقل النهج الاستراتيجي لما بعد عام 2020 أكد السيد شتاينر أن المجتمع الدولي مستعد للنظر في إدخال تغييرات كبيرة من أجل وضع نهاية لآثار من قبيل الوفيات الناتجة عن التسمم بالرصاص الناجم عن استمرار إنتاج وبيع أنواع الوقود القذرة التي تنتهك في الغالب المبادئ الدستورية. وقد أفادت البلدان في شرق أفريقيا النهج الاستراتيجي من خلال التزامها الكبير بالتخلص التدريجي من التكنولوجيا القذرة لكنها تحتاج إلى الدعم المالي والتقني. ونظراً لأن هدف عام 2020 مدرج ضمن أهداف التنمية المستدامة الجديدة فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يفكر ملياً وأن يتخذ نهجاً نظامياً. ويتعين أيضاً تقديم الدعم للمبادرات الابتكارية مثل مبادرة تنظيف المحيطات. ويتعين على المؤسسات الصناعية أن تقوم بدور رئيسي وأن تستخدم قدراتها للابتكار وبذل جهود جمعية لإعادة تشكيل الأسواق. وقال إن الشركات ستمتثل للتشريعات الملائمة ويجب أن تكون هناك آليات لممارسة ضغوط على الشركات التي لا تشارك. ويجب أن يظل النهج الاستراتيجي إطاراً لتسريع التقدم من المشاريع التجريبية إلى عمل أوسع نطاقاً يعالج المشاكل، مشكلةً مشكلة، باستخدام المعلومات العلمية ذات الصلة.

204- وفيما يتعلق بمسألة دعم المؤسسات الصناعية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قال السيد يو إن هناك واجب يقع على عاتق الشركات، بوصفها جهات مشاركة ومستفيدة من النهج الاستراتيجي، وهو ألا تركز على أعمالها فقط ولكن أيضاً على الدعوة لبيئة صحية من خلال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وسيستمر هو في إظهار الالتزام بالإجراءات الفعلية، حيث دعم ثمانية مشاريع قوانين بشأن هذا الموضوع خلال ثماني سنوات متتالية في مؤتمر الشعب الوطني.

205- وتساءل السيد دولي عن الكيفية التي ينظر بها قطاع المواد الكيميائية لمسؤولياته وقال إن القطاع فخور بأن جهوده الرامية لمعالجة مسائل الصحة البيئية والسلامة خلال العقد المنصرم أفضت إلى انخفاض كبير في معدلات الحوادث وأن ابتكاراته وتكنولوجياته أصبحت عنصراً أساسياً في القدرات الوطنية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن قطاع المواد الكيميائية تعامل بجدية مع التزامه بضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية واعتبر النهج الاستراتيجي بمثابة فرصة للوفاء بذلك الالتزام. وحدد القطاع أفضل طريقة لتطبيق مبادئ النهج الاستراتيجي، خصوصاً تلك المتعلقة بالجهود الجمعية الرامية لتعزيز السياسات الفعالة، وأسهم بالفعل في تحقيق هدف عام 2020 من خلال تنظيم حلقات عمل لمساعدة البلدان النامية في اعتماد أفضل الممارسات للصناعات الكيميائية الناشئة، بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. وبعد عام 2020 توقع السيد دولي ظهور فرصة للاستفادة من الإنجازات والعمل مع الحكومات والمنظمات البيئية غير الحكومية وسائر أصحاب المصلحة من أجل إيجاد بيئة سياسية وتنظيمية لإدارة سليمة وقائمة على أفضل الممارسات للمواد الكيميائية.

206- وتساءل السيد كالونزو عما إذا كان بإمكان المجتمع المدني أن يعمل مع المؤسسات الصناعية وأن يستخدم نموذج النهج الاستراتيجي لتحفيز العمل، ووصف كيف أن منظمة مدافعة عن البيئة في الفليبين قد طبقت النموذج للاشتراك مع قطاعات أخرى ومع الحكومة مما أفضى إلى فرض حظر على العديد من مواد التجميل ومنتجات العناية بالبشرة المحتوية على معادن ثقيلة والتي تشكل خطراً على النساء والمجموعات الضعيفة الأخرى. وقال إن خفض المخاطر هو مسألة أساسية وإنه يتعين على المؤسسات الصناعية أن تقوم بدورها وأن تزيل المواد الكيميائية الخطرة من المنتجات. ويتعين على مجتمع النهج الاستراتيجي التركيز على أهداف وإجراءات ملموسة قابلة للقياس لمعالجة أنماط الإنتاج والاستهلاك والتخلص غير المستدامة، مع توزيع التكاليف بشكل عادل بين الأطراف المسؤولة ودعم هذه الجهود بمصادر تمويل جديدة. إن المجتمع المدني ملتزم بمبادئ وأهداف النهج الاستراتيجي وسيستمر في المساهمة في التنفيذ من خلال عدة أنشطة منها إذكاء الوعي والدعوة والاستقصاءات الميدانية وتوليد البيانات بهدف دعم الإصلاح السياساتي والاستغلال الأمثل للموارد بغية إحداث تغيير هادف على أرض الواقع.

207- تناول الكلمة ممثل أثار مسألة الكيفية التي يمكن أن يسهم بها النهج الاستراتيجي في إقامة اقتصاد دائري يقوم على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وعلى فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، مضيفاً أن القضاء على المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات أمر أساسي في رفع مستوى جودة إعادة التدوير.

208- وقال السيد غونزاليز في رسالته إن المجتمع المدني يجب أن يكون له مقعده على الطاولة في عملية مفتوحة وشاملة وشفافة إن كان لنموذج النهج الاستراتيجي أن يحقق كامل إمكانياته؛ وأن أي حلول توضع من غير مشاركته لن تكون شافية؛ وأن المجتمع المدني ملتزم بكفالة تأمين حقوق الناس في الصحة والعدالة وفي مستقبل خال من المواد الكيميائية.

209- وقال السيد دولي في رسالته إن قطاع المواد الكيميائية ظل ينهض بتحسين إدارة المواد الكيميائية ويستفيد من القيمة المضافة المحتملة من عملية النهج الاستراتيجي الوطنية؛ وأضاف أن تحديث النظام الوطني لإدارة المواد الكيميائية هو فرصة لتحسين كفاءتها على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي من خلال أفضل ممارسات التصدير. وفيما يتعلق بالاقتصاد الدائري قال إن القطاع سوف يمضي إلى الأمام كذلك بتناول إعادة تدوير النفايات، بما في ذلك الحطام البحري، وإعادة استعمالها واستعادتها.

210- وأكد السيد يو في رسالته على أهمية أن تشارك دوائر الصناعة مشاركة نشطة في النهج الاستراتيجي، مضيفاً أن الشركات لا بد لها من تدخل ابتكارات وتجري تغييرات كثيرة في المجالات الخاصة بها بحيث توجد قيمة مضافة من النفايات. كما عليها تثقيف المجتمع المدني والسكان عامة حتى تضمن دعمها للإدارة السليمة المواد الكيميائية التي تستدعي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية نحو مجتمع أفضل.

211- قال السيد شتاينر إن هناك بالفعل بوادر تدل على أن الاقتصاد الدائري في طريقة إلى أن يصبح حقيقة واقعية والشاهد على ذلك الاقتراح بأن تقوم الصين في خطتها الخمسية القادمة بتعبئة تمويل أخضر قدره 300 بليون دولار سنوياً. وتعد مشاركة الصناعة، وبخاصة قطاع المواد الكيميائية الواسع الانتشار، أمراً حاسماً إلى جانب وجود توجيهات واضحة يمكن أن يساعد النهج الاستراتيجي في صياغتها على غرار المبادئ العشرة لاستدامة الكيمياء. أما بالنسبة لرسالته فقد دعا إلى التوقف عن الكلام بشأن الرصاص في الطلاء قائلاً إنه دون أدنى شك قد حان الوقت لاتخاذ الاجراءات العملية للقضاء عليه. وقال إن القيام بذلك أمر ممكن تماماً والعقبة الوحيدة أمام ذلك هي اعتراضات أولئك الذين يكسبون الأموال من ذلك ويمكن للنهج الاستراتيجي أن يساهم في ذلك من خلال حملات كثيرة حول هذه المسألة.

212- قالت السيدة إيشي، في رسالتها، إن مرفق البيئة العالمية يهدف إلى أن يعمل كمنسق لنهج متعدد أصحاب المصلحة، ينشئ شبكات يمكن أن تفيد الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكجهة حافزة لكل من التمويل وتطوير الأفكار الجديدة، بما في ذلك فكرة الاقتصاد الدائري.

213- وقالت السيدة طومسون في رسالتها إن الوقت قد حان الآن للتقليل من الكلام وزيادة التنفيذ، وأن على جميع أصحاب المصلحة الالتزام بجدية أكبر بتحقيق هدف عام 2020، وأن الشراكات الابتكارية أساسية في التصدي للقضايا الحالية والناشئة؛ وقالت إنه يمكن إنجاز الكثير بالتكاتف في العمل.

214- أشار مدير المناقشة، لدى اختتام المناقشة العامة في فريق المناقشة، إلى التزام فريق المناقشة بتكثيف العمل وباتخاذ النهج المتعدد أصحاب المصلحة وحث مجتمع أصحاب المصلحة بوضع رؤية قوية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في ما بعد عام 2010 من أجل تزويد صناع السياسات والقطاع الخاص، اللذين يكونان مسؤولين أمام المجتمع المدني، بالتوجيهات التي تمس إليها الحاجة. وقال إن البابا فرانسيس في خطابة الأخير أمام الجمعية العامة جعل من اتخاذ الخطوات العملية مسألة أخلاقية.

دال – البيانات الوزارية والرفيعة المستوى الأخرى

215- القيت بيانات من الوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى من البلدان التالية: الاتحاد الروسي وأرمينيا وإندونيسيا وأوروغواي وإيران (جمهورية – الإسلامية). (وجمهورية كوريا وزامبيا والسنغال والسويد وسيراليون وغابون وغانا وماليزيا

216- وأعرب جميع الذين تكلموا عن تقديرهم لسويسرا حكومة وشعباً لاستضافتها للدورة الحالية، وللأمانة على نجاح التنظيم والترتيبات اللوجستية ولشركاء التنمية والمانحين على تعاونهم وعلى مساعداتهم.

217- وشدد كثير من الممثلين على الدور المحوري الذي يؤديه النهج الاستراتيجي في وقت تزايد فيه الوعي بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وبالحاجة لاتخاذ نهج متعدد القطاعات إزاء التغلب على تحديات معقدة ومتشابكة. ووجه عدد من الممثلين الانتباه إلى أن هذه الدورة تأتي في وقتها المناسب، في ظل قيام الجمعية العامة مؤخراً باعتماد أهداف التنمية المستدامة وظهور الحاجة الملحة لاستراتيجية لتحقيق هدف عام 2020 وأيضاً لكفالة تحقيق سلامة إدارة المواد الكيميائية والنفايات في الفترة التي تعقب ذلك. وفي هذا الصدد، قال العديد من الممثلين إن النهج الاستراتيجي، بما في ذلك برنامج البداية السريعة، وخطة العمل العالمية، واستراتيجية السياسات الشاملة، شكلت عناصر هامة في الجهود المبذولة على صعيد العالم نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وفضلاً عن ذلك، ستكون للتوجه العام والتوجيهات العامة التي تم اعتمادها في الدورة الحالية أهمية حاسمة بالنسبة للمرحلة القادمة من العملية نحو عام 2020 وما بعده. وأشار ممثل إلى أن الإقرار الذي تضمنه جدول أعمال 2030 بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بحسبانها شرطاً أساسياً سابقاً للتنمية المستدامة أعطى النهج الاستراتيجي الأهمية التي يستحقها.

218- وأعرب عدد من الممثلين عن اعتزازهم بأن بلدانهم تشارك في النهج الاستراتيجي وتساهم فيه في السياق الأوسع لإدارة المواد الكيميائية وذلك ضمن أطر مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف البيئية والمتصلة بالمواد الكيميائية وغيرها من الالتزامات. وشدد العديد منهم على الأهمية البالغة التي تكتسيها الإجراءات والأعمال التعاونية المتعددة الأطراف في إدارة المواد الكيميائية والنفايات وإدارة الأمور الأخرى المتصلة بحماية صحة البشر والبيئة. وقال أحد الممثلين إن البيئة تعد من الأمور الأساسية التي يجب أن تراعيها الحكومات وهي تضع سياساتها، ودوائر الأعمال وهي ترسم استراتيجياتها، والأفراد وهم يزاولون أنشطتهم اليومية. وأضاف قائلاً

إن اتخاذ نهج متوازن، يراعي النمو الاقتصادي وحفظ البيئة، أمر أساسي في تحقيق أقصى ما يمكن من التحسين في نوعية الحياة للأجيال الحاضرة والمقبلة. ووجه العديد من الممثلين الانتباه إلى القواعد والمعايير الدولية التي، في رأيهم، ينبغي أن تظل في صلب عمليات اتخاذ القرارات وصنع السياسات بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك المبدأ الوقائي ومبدأ التشارك في المسؤوليات مع تفاوت التبعات.

219- ووضع عدد من الممثلين الحاجة إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في سياقها وذلك بأن وجهوا الانتباه إلى العواقب السالبة على صحة البشر والبيئة والاقتصاد من جراء عدم سلامة إدارتها، مع وقوع أشد آثارها على الفئات والشرائح السكانية الضعيفة. وسلط أحد الممثلين الضوء على عدد من التحديات التي تواجه بلده، وعدد من البلدان النامية الأخرى، في مكافحة تلك الآثار الضارة، وتشمل تلك التحديات عدم كفاية الموارد المالية والتقنية والبشرية؛ وعدم كفاية الوعي بأخطار المواد الكيميائية والنفايات؛ وعدم كفاية الهياكل الأساسية اللازمة للإدارة السليمة. وقال ممثل آخر إن تزايد قائمة قضايا السياسات المستجدة أمر يثير بالغ القلق للسكان في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وأبرز بعض الممثلين على وجه الخصوص المشاكل الناشئة عن التخلص من كميات كبيرة من النفايات الإلكترونية في أفريقيا وعن عدم سلامة التعامل مع تلك النفايات. وركز بعض الممثلين على الكوارث التي وقعت على الصعيد الوطني من جراء عدم سلامة تخزين ومناولة النفايات الشديدة الخطورة.

220- وفيما يتعلق بالحلول لتلك التحديات، قال عدد من الممثلين إن هناك ضرورة لاتخاذ نهج شامل للقطاعات وتعاوني يستعين بشراكات ذات طابع عملي بين أصحاب المصلحة. وذكر العديد من الممثلين أهمية اتخاذ نهج دورة الحياة في التعامل مع المواد الكيميائية والنفايات. ودعا أحد الممثلين إلى زيادة إنتاج ووفرة بدائل آمنة وغير ضارة بالبيئة ومجدية اقتصادياً ومتوفرة تجارياً وملائمة للتطبيق. وشدد عدد من الممثلين على أهمية التعزيز المؤسسي للوكالات المعنية بإدارة المواد السمية والضارة، فيما أضاف آخر أن تلك القدرات سوف تتعزز أكثر من خلال تقوية النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. كما ذكر أن تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي أيضاً من شأنه أن يساعد في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وأكد العديد من الممثلين على مسؤولية الصناعة عن تحقيق الأمان في إنتاج المواد الكيميائية وسلامة إدارتها طوال سلسلة القيمة. وقال أحد الممثلين إن تحقيق هدف عام 2020 سيتطلب كشفاً واسع النطاق للمعلومات عن آثار المواد الكيميائية على البيئة وصحة البشر في جميع مراحل سلسلة الإمدادات.

221- وأورد العديد من الممثلين أمثلة للتدابير التي يجري اتخاذها على الصعيد الوطني لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك إدماج القضايا المتصلة بالمواد الكيميائية في الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للعمل والتنفيذ. وتتضمن التدابير التي وردت الإشارات إليها تحديداً إنشاء مجلس وطني لإدارة المواد الكيميائية، ولجنة وطنية معنية بإدارة المواد الكيميائية، وتعاون مشترك بين الوكالات والوزارات والإدارات الحكومية، وتقوية أو سن قوانين ونظم وطنية، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، ودعم أو نشر توجيهات بشأن الضوابط الجمركية الوطنية، وتقييمات المخاطر. وقدم العديد من الممثلين أمثلة للتدابير التي يجري تنفيذها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومع الشركاء الثنائيين، ويشمل ذلك استضافة حلقات عمل تدريبية وغير ذلك من الأنشطة والمشاركة فيها سواء على المستويات الوطنية أو الإقليمية. وأعرب عدد من الممثلين عن امتنانهم للمانحين، بما في ذلك عبر برنامج البداية السريعة، على المساعدة التي قدموها في تنفيذ التدابير الوطنية بشأن سلامة إدارة المواد الكيميائية والنفايات.

222- وجرى تناول موضوع عام تمثل في الحاجة إلى موارد مالية وتقنية كافية لتنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيد الوطني. وقال أحد الممثلين إن وجود تمويل مستدام، وقابل للتنبؤ به، وكاف، ويمكن الحصول عليه عنصر أساسي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في البلدان النامية، مضيفاً أن الجهود التي بذلت لتعبئة التمويل الخارجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية كانت غير كافية وكانت دون مستوى تقديرات الاحتياجات. وقال ممثل آخر إنه ينبغي تحسين بناء القدرات والمساعدة المالية والتقنية المستدامة على المستوى الإقليمي لدعم إدماج إدارة المواد الكيميائية في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ذلك بالأدلة، والتدريب، وحلقات العمل التدريبية وتقاسم المعلومات بشكل استباقي. وقال آخر إن التمويل المستدام للنهج الاستراتيجي أمر لا غنى عنه لتحقيق هدف عام 2020 وجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة. وقال ممثل آخر إن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الكثير من البلدان النامية تتطلب الحصول على تكنولوجيات نظيفة أنه مع انتقال إنتاج المواد الكيميائية نحو البلدان النامية لا بد من وجود سياسات تشجع على نقل التكنولوجيات التي تقلل إطلاق الملوثات إلى الحد الأدنى.

223- وأخيراً أعرب العديد من الممثلين عن تطلعاتهم ورؤاهم حيال مستقبل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والدور الذي سيؤديه النهج الاستراتيجي في تشكيل ذلك المستقبل عن طريق الجهود الوطنية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتعاون الدولي. ومن الأمور ذات الأهمية المباشرة في ذلك الصدد بذل الجهود المتواصلة لتحقيق هدف عام 2020 المدعومة بآليات من قبيل التوجه العام والتوجيهات العامة، وجدول أعمال مسائل السياسات العامة الناشئة، وبرنامج المواد الكيميائية في المنتجات. ورحب عدد من الممثلين باعتماد أهداف التنمية المستدامة مؤخراً باعتبارها فرصة لوضع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياق الأوسع تماماً للتنمية المستدامة. وأعرب أحد الممثلين عن أمله في أن تساعد العملية التي بدئت من خلال المناقشات التي جرت في الدورة الراهنة في أن تضع العالم في طريق لا تشكل فيه المواد الكيميائية أي تهديد لصحة البشر والبيئة. وقال آخر إنه قد آن الأوان لأن نكون عمليين، وأن نكون متفائلين أيضاً بمستقبل أكثر ازدهاراً ينتفع فيه جميع الناس بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بغض النظر عن من هم أو المكان الذي يعيشون فيه.

هاء – اختتام الجزء الرفيع المستوى

224- قال الرئيس، لدي اختتامه الجزء الرفيع المستوى، إن مثال حملة ''تنظيف المحيطات'' ومؤسسيها من الشباب ينبغي أن يكون مصدر إلهام لجميع أصحاب المصلحة ليجددوا التزاماتهم بالنهج الاستراتيجي؛ وحث أفريقيا على وجه الخصوص على الاستجابة لذلك المثال الذي بادرت به حملة 'تنظيف المحيطات'، ووصفها بأنها مثال واضح لكيفية إمكانية تحويل النفايات إلى شيء له قيمة، وهي بيان للحاجة الواضحة للمسؤولية الاجتماعية، والتفكير المدني. وأكد أن الجزء الرفيع المستوى قد حقق هدفه في أن كان مصدر إلهام لتوسيع نطاق المشاركة في النهج الاستراتيجي، ومن ثم تقدم بالشكر للوزراء والمتكلمين الرفيعي المستوى على الأمثلة الكثيرة للإجراءات الوطنية المتخذة لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وقد أكدت المناقشات إثناء الجزء الرفيع المستوى أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عامل رئيسي في النجاح في القضاء على الفقر والمرض، وتحسين صحة البشر والبيئة وفي النهوض بمستويات الحياة في جميع البلدان. ومن بين الرسائل التي جرى الإعراب عنها بشكل واضح هو أن النهج الاستراتيجي نهج مفتوح، وشامل، وشفاف وأن التكاتف والتعاون والاستمرارية أمور حاسمة الأهمية في تحقيق عدف عام 2020، وإن حملات النهج الاستراتيجي والاستراتيجيات ذات أهمية بالغة وأن المشاركين ملتزمون بجعل هذا النهج حاضنة للابتكار، وحثهم على المواصلة بذات الروح وهم ينتقلون من مرحلة الحوار إلى العمل بطريقة منهجية تتجاوز عام 2020 لتشمل جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. وفي الختام، استشهد برسالة البابا بأن الذي يضر بالبيئة إنما يضر بالبشرية جمعاء، قائلاً إنها ليست موجهة لأي مجموعة واحدة بعينها بل لكل فرد.

عاشراً – المسائل الأخرى (البند 9 من جدول الأعمال)

225- لم يتناول المؤتمر أي مسائل أخرى.

حادي عشر–اعتماد التقرير (البند 10 من جدول الأعمال)

226- اعتمد المؤتمر هذا التقرير بناء على مشروع التقرير الوارد في الوثيقتين SAICM/ICCM.4/L.1 وAdd.1، على أن يعهد للأمانة بوضع التقرير في صورته النهائية، تحت إشراف المقرر.

ثاني عشر– اختتام الدورة (البند 11 من جدول الأعمال)

227- طلب أحد الممثلين، أثناء الدورة الحالية، متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، تسجيل بيانه في هذا التقرير، مضيفاً أن تلك البلدان تعتبر العمل الذي يقوم به الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية وأصحاب المصلحة الآخرون بشأن المواد الكيميائية البيرفلورية عملاً مهماً، ودعا الفريق وأصحاب المصلحة لمواصلة ذلك العمل وتقديم تقرير عنه إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثالث وإلى المؤتمر في دورته الخامسة. وعقب ذلك، وبعد البيانات الأخرى وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة في الساعة 18/00 من يوم الجمعة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

المرفق الأول

القرارات

القرار 1/4: التنفيذ باتجاه تحقيق هدف عام 2020

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى طلبه إلى الأمانة في دورته الثالثة وضع توجه عام وتوجيهات عامة، تشمل بعض العناصر الملموسة، بغية تسهيل تحقيق هدف عام 2020 المُتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية،

وإذْ يشير أيضاً إلى أنه ينبغي وضع التوجه العام والتوجيهات العامة بتوجيهات من المكتب، وأن تتواصل مناقشتها أثناء الاجتماعات الإقليمية ومن جانب الفريق العامل المفتوح العضوية، ومن أجل إمكانية بحثها أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر،

وإذ يرحب مع التقدير بالمناقشات الإقليمية المكثفة التي أثرت عملية وضع التوجه العام والتوجيهات العامة والعملية التشاورية التي أجرتها الأمانة على صعيد وضع الصيغة النهائية للتوجه العام والتوجيهات العامة،

وإذ يُشير إلى الوثيقة الختامية، ''المستقبل الذي نصبو إليه''، لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه 2012، والتي تنص على: ''إننا نؤكد مُجدَداً الهدف المتمثل في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورتها، وللنفايات الخطرة بطرق تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثيرات الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول 2020، على النحو الوارد في خطة جوهانسبيرغ للتنفيذ''،

وإذْ يُرحب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في تنفيذ استراتيجية السياسات الجامعة منذ اعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في 2006 ونحو تحقيق هدف عام 2020،

وإذْ يُلاحظ، مع ذلك، أنه في معظم البلدان لا بد من إحراز المزيد من التقدم نحو التقليل في الواقع إلى أدنى حد ممكن من التأثيرات الضارة الكبيرة بصحة الإنسان والبيئة التي قد ترتبط بإنتاج بعض المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها في نهاية عمرها،

وإذْ يُرحب بالتقرير المرحلي للفترة 2011-2013 بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي الذي وضعته الأمانة،

وإذْ يُرحب أيضاً بحقيقة أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات يجري تناولها ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يُشدد على أهمية معاجلة المواد الكيميائية والنفايات،

وإذْ يُلاحظ أن التنفيذ الملائم لمسؤوليات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية هو بمثابة عمل مكثف الموارد، ويُلاحظ أيضاً مع القلق أنه يُمثل تحدياً خاصاً بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذْ يُشير على وجه الاستعجال إلى الفترة المحدودة المتبقية لتحقيق هدف عام 2020،

وإذْ يُدرك أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات هي إحدى الاشتراطات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وأن جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 تُهيئ فرصة لضمان زيادة الاهتمام السياسي بالمواد الكيميائية والنفايات،

وإذْ يُدرك أيضاً قدرة النُّهُج التي تُيَسر وتُعزز التعاون والتنسيق بين أمانة النهج الاستراتيجي، والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والأمانة المشتركة لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والأمانة المؤقتة لاتفاقية مينماتا بشأن الزئبق وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في مجال المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك تدعيم الهياكل القائمة وتعزيز الأعمال المشتركة،

وإذْ يعرب عن تقديره لجميع الجهات المانحة، والمنفذين وغيرهم من الشركاء الذين أسهموا في إنجاح النهج الاستراتيجي وبرنامج البداية السريعة والصندوق الاستئماني التابع له،

وإذْ يرحب مع التقدير بالمساهمات التي قدمها برنامج البداية السريعة في تقديم الدعم لتحقيق هدف عام 2020، وإذ يلاحظ أن الاحتياجات حتى الآن تجاوزت الموارد المتاحة،

وإذْ يُرحب بالنهج المتكامل إزاء تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي ينطبق على النهج الاستراتيجي، ويؤكد أن المكونات الثلاثة لأى نهج متكامل، ألا وهي التنسيق، وإشراك الصناعة، والتمويل الخارجي المخصص، تُعزز بعضها البعض، وهي جميعاً مهمة لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات،

وإذْ يُرحب أيضاً بالموارد الموجهة لتنفيذ النهج الاستراتيجي التي تمت إتاحتها أثناء التجديد السادس للموارد بواسطة مرفق البيئة العالمية، بصفة ذلك أحد عناصر التمويل الخارجي المخصص بموجب النهج المتكامل، لتنفيذ النهج الاستراتيجي،

وإذْ يُسَلِّم مع القلق أن حجم الموارد المتاحة من جميع المصادر، بما في ذلك من خلال برنامج البداية السريعة ومرفق البيئة العالمية، غير كافية لتحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في البلدان النامية،

وإذْ يُرحب بالبرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل المواد الخطرة والنفايات والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات مُعينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية مينماتا بشأن الزئبق، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بصفة ذلك أحد عناصر التمويل الخارجي المخصص بموجب النهج المتكامل الذي وافقت عليه جمعية الأمم المتحدة للبيئة،[5]

(5) قرار 5/1 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، المرفق.

1 - *يُصادق* على التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية[6] كأداة طوعية من شأنها أن تساعد في تحديد أولويات الجهود من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات كمساهمة في التنفيذ الشامل للنهج الاستراتيجي؛

2 - *يُؤكد* على اعتزامه التركيز على مواصلة تنفيذ النهج الاستراتيجي، من خلال أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجالات الأنشطة الرئيسية الستة الواردة في التوجه العام والتوجيهات العامة لدعم تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات؛

3 - *يُحث* جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات مُنسقة لتنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة، بما في ذلك العناصر الأساسية الـ 11 الموضحة فيه، بما يتمشى مع الاستراتيجية الجامعة للسياسات؛

4 - *يُشجع* أصحاب المصلحة على تحقيق أهداف ملموسة في الحد من المخاطر التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثيرات الضارة على صحة الإنسان والبيئة التي قد ترتبط بإنتاج بعض المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها عند انتهاء عمرها؛

5 - *يُقر* بالحاجة إلى تعميق وتوسيع المشاركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويدعو المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وفريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة الذين لم يُقوموا بذلك بالفعل بأن يُصدروا، حيثما أمكن ذلك قبل 1 تموز/يوليه 2016، إعلاناً لإبداء التزامه بتعزيز أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات داخل وخارج مؤسساتهم، بما في ذلك الإجراءات المخطط لها في إطار ولايته الخاصة لتحقيق هدف عام 2020 على حد سواء، ويَطلب إلى الأمانة أن تُتيح هذه الإعلانات والإجراءات المقررة لجميع أصحاب المصلحة؛

6 - *يُرحب* بجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وبإدماج هدف عام 2020 في أهدافه للتنمية المستدامة، ويُلاحظ قدرة المنتدى المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي، لتقديم مساهمة كبيرة في تنفيذ تلك الخطة، وعلى وجه الخصوص أهدافها وغاياتها التي تتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات؛

7 - *يُشجع* الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على استخدام النهج الاستراتيجي كإطار للعمل الوطني والتعاون الدولي بغية تنفيذ الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات والجوانب المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030؛

8 - *يُشَدِّد* على أهمية إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات كأولوية في عمليات تخطيط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وذلك للمساهمة في تعميم الطبيعة الشاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأهميتها في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030؛ وتوجيه انتباه الحكومات والمانحين والمنظمات الحكومية الدولية لذلك؛

9 - *يدعو* مرفق البيئة العالمية إلى مواصلة دعم المشاريع التي تنفذ النهج الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار المجالات التي حُدِدت في التوجه العام والتوجيهات العامة، والنظر في زيادة تمويل النهج الاستراتيجي أثناء عملية التجديد السابع لموارد صندوقه الاستئماني؛

(6) SAICM/ICCM.4/6، المرفق.

10 - *يُشجع* جميع أصحاب المصلحة على إنشاء أو تعزيز الشراكات والآليات للتعاون التكنولوجي وتوفير التكنولوجيا الملائمة والنظيفة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وفيما بينها، على النحو المبين في الهدف المتعلق ببناء القدرات والتعاون التقني في الاستراتيجية الجامعة للسياسات؛

11 - *يدعو* أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، بما في ذلك المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لمتابعة المبادرات الأخرى الرامية إلى حشد الموارد لدعم الوكالات الحكومية ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية والصناعة وأصحاب المصلحة العامة على التنفيذ الكامل لمجالات الأنشطة الأساسية الست المتعلقة بالتوجه العام والتوجيهات العامة والاضطلاع بالمجموعة الكاملة من أنشطة الحد من المخاطر اللازمة للحد من التأثيرات الضارة على صحة الإنسان والبيئة التي قد ترتبط بإنتاج بعض المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها عند انتهاء عمرها؛

12 - *يُشجع* جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ التدابير الضرورية لدعم النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

13 - *يطلب* إلى جميع أصحاب المصلحة والأمانة دعم تنفيذ النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

14 - *يحث* القطاع الخاص والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والعالمية والجهات المانحة في البلدان المتقدمة على تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بالدعم لاستكمال إجراءاتها الوطنية نحو تحقيق هدف عام 2020؛

15 - *يُرحب* بالجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية تعزيز إشراك قطاع الصحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي الذي اعتمده المؤتمر في قراره 4/3، ويُشجع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في النهج الاستراتيجي على مواصلة جهودهم، على أن تقوم منظمة الصحة العالمية بدور رئيسي في مواصلة هذه الجهود؛

16 - *يُرحب* بالدور الرائد والتنسيقي الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية، ويُشجع مساهمة القطاع الصحي نحو تنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة ويحيط علماً بأولويات القطاع الصحي؛[7]

17 - *يطلب* إلى الأمانة أن تُقدم الدعم، بالتعاون مع مراكز التنسيق الإقليمية للنهج الاستراتيجي، عند الاقتضاء، لمراكز التنسيق الوطنية للنهج الاستراتيجي في القيام بالإجراءات المقترحة في التوجه العام والتوجيهات العامة؛

18 - *يطلب* إلى الأمانة وضع التقرير المرحلي الثالث بما في ذلك الإنجازات، ونقاط القوة والضعف للفترة 2014-2016 وتحليل مؤشرات التقدم العشرين لينظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثالث، ويُوجه أيضاً الفريق العامل المفتوح العضوية للنظر في ضرورة تقديم تقرير للفترة 2017-2019 لينظر فيه المؤتمر في دورته الخامسة؛

19 - *يُناشد* جميع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقيات ذات الصلة إلى زيادة الدعم إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بغية تحقيق هدف عام 2020؛

20 - *يطلب* إلى الأمانة أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة في الدورة الخامسة للمؤتمر، وأن تقدم تقريراً مرحلياً إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثالث.

(7) SAICM/ICCM.4/15، المرفق الثالث.

القرار 2/4: مسائل السياسات العامة الناشئة

أولاً

مقدمة

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى الهدف الذي وضعه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرة 23 من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والمتمثل في ضمان أن تُنتَج المواد الكيميائية وتستخدَم، بحلول عام 2020، بطرائق تقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الكبيرة على البيئة وصحة الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد قراريه 4/2 و2/3 بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة ويحيط علماً مع التقدير بالإجراءات التعاونية التي اضطلع بها أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بمسائل السياسات العامة الناشئة المتعلقة بالرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية داخل المنتجات، والمواد الخطرة داخل دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتكنولوجيات النانوية، والمواد النانوية المُصنعة، والمواد الكيميائية المُسببة لاضطرابات الغدد الصماء والاعتراف بمساهمتهم في سبيل تحقيق هدف عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية،

وإذ يضع في اعتباره تعيين الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة كمسألة من مسائل السياسات العامة الناشئة الجديدة،

وإذ يشير إلى طلبه بأن تقدم الأمانة تقريرا عن التقدم المحرز في العمل بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة في دورته الرابعة،

1 - *يلاحظ مع التقدير* التقارير عن التقدم المحرز في العمل بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة؛

2 - *يشجع* على المضي قدماً في تنفيذ الإجراءات التعاونية من جانب جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في مسائل السياسات العامة الناشئة؛

3 - *يُشجع كذلك على مواصلة الجهود المعززة للحد من المخاطر وجهود تقاسم المعلومات بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة*؛

4 - *يؤكد* على ضرورة تعزيز اتساق التنفيذ في مسائل السياسات العامة الناشئة؛

5 - *يطلب* إلى الوكالات الرائدة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين أن تقدم تقريراً عن طريق الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات المؤتمر بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة؛

6 - *يدعو* جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، القادرين، توفير الموارد على القيام بذلك لمواصلة العمل بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة، بما في ذلك الموارد المالية لتيسير وسائل التنفيذ للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

7 - *يدعو* مرفق البيئة العالمية، في إطار ولايته، إلى دعم تنفيذ قرارات المؤتمر بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة ومواصلة هذا الدعم في التجديد السابع لموارده.

ثانياً

مسائل السياسات العامة الناشئة الحالية

ألف

الرصاص في الطلاء

إذ يشير إلى قراره 4/2 باء المتعلق بالرصاص في الطلاء الذي اعتمده في دورته الثانية وإلى قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية بإنشاء تحالف العالمي للتخلص من الطلاء المحتوي على الرصاص بوصفه شراكة عالمية طوعية،

وإذ يشير أيضا إلى قراره 2/3 باء المتعلق بالرصاص في الطلاء الذي اعتمده في دورته الثالثة وترحيبه بتشكيل التحالف العالمي للتخلص من الرصاص في الطلاء،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن التحالف العالمي للتخلص من الرصاص في الطلاء، بما في ذلك تشكيل الفريق الاستشاري للتحالف مؤخراً، وبمساهمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها رئيساً للفريق الاستشاري،

وإذ يشير إلى إدراج الحد من المخاطر بوصفه هدفاً من أهداف النهج الاستراتيجي،

1 - *يرحب* بجهود التحالف العالمي للتخلص من الرصاص في الطلاء لتحقيق هدفه المتمثل في التخلص التدريجي من الرصاص في الطلاء بحلول عام 2020؛

2 - *يشجع* الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المشاركة في عمل التحالف العالمي للتخلص من الرصاص في الطلاء والمساعدة في تحقيق الهدف المذكور أعلاه؛

3 - *يشجع* أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي لتعزيز و/أو الشروع في مناقشات وطنية و/أو إقليمية لتناول إمكانية وضع تدابير فعالة، بما في ذلك وضع القواعد التنظيمية، للتخلص التدريجي من استخدام الرصاص في الطلاء؛

باء

المواد الكيميائية في المنتجات

إذ يشير إلى قراريه 4/2 جيم و2/3 جيم، اللذين تناولا تضافر الجهود لتحسين توافر المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وفي سلسلة الإمداد وعلى امتداد دوراتها وتعزيز سبل الحصول على هذه المعلومات،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره في القرار 2/3 جيم بشأن وضع مقترح لبرنامج طوعي دولي متعدد أصحاب المصلحة للحصول على معلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات على طول سلسلة التوريد وطوال دوراتها،

وإذ يسلم مع التقدير بالتقدم المحرز في وضع اقتراح برنامج يتعلق بالمواد الكيميائية في المنتجات والتوجيهات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم من الفريق التوجيهي وفي تيسير المشاريع الرائدة،

وإذ يقرّ أيضاً بتقرير ''الجدوى من معرفة المواد الكيميائية في المنتجات وسلاسل التوريد''،

وإذ يقر أيضاً بمبادرات ومعايير نظام المعلومات القائم بهدف التعلم، وتبادل أفضل الممارسات وتجنب ازدواجية الجهود، فضلاً عما تمنحه نظم المعلومات والمبادرات ذات الصلة بشأن المواد الكيميائية في المنتجات طوال دورة حياتها من مزايا للجهات الفاعلة في سلسلة التوريد وللعاملين والمستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين،

وإذ يدرك أنه من المتوقع أن تستفيد بعض مسائل السياسات العامة الناشئة من تحسين توافر المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات،

1 - *يرحب* بوثيقة برنامج المواد الكيميائية في المنتجات على نحو ما وردت في مرفق مذكرة الأمانة عن برنامج المواد الكيميائية في المنتجات بوصفها إطاراً طوعياً لكل أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي؛

2 - *يحيط علماً مع التقدير* بالإرشادات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات على نحو ما عُممت به في مذكرة الأمانة بشأن المسألة بوصفها وسيلة عملية لتنفيذ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، ويعترف بهذه الإرشادات بوصفها وثيقة حية ستتطور في إطار استعراض الفريق التوجيهي من أجل تلبية احتياجات أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي؛ ويشجع المشاركين على مراعاة الإرشادات عند التنفيذ حسب الاقتضاء؛

3 - *يشجع* القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات العمال على المشاركة بنشاط، وتقديم تقارير بشأن تنفيذ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم الموارد البشرية والمالية والعينية الكافية لمواصلة العمل؛

4 - *يجدد* ولاية الفريق التوجيهي المنصوص عليها في القرارين 4/2 جيم و2/3 جيم، مع تمثيل إضافي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي لكي يكون شاملاً، ويقترح إدراج ممثلين لقطاع إعادة التدوير، ويطلب أيضاً من الفريق التوجيهي أن يقوم، مع مراعاة مساهمات أصحاب المصلحة، بإعداد الاختصاصات الخاصة به واعتمادها؛

5 - *يدعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رهناً بتوفر الموارد، إلى مواصلة قيادة برنامج المواد الكيميائية في المنتجات بطريقة مفتوحة، وشفافة، وشاملة، وتعزيز وتيسير أنشطة التنفيذ بمساهمة أصحاب المصلحة، وتنسيق التحديث الدوري للتوجيهات، حسب الحاجة، وتقديم تقرير شامل عن التقدم المحرز للفريق العامل المفتوح العضوية في دورته الثالثة، وللمؤتمر أيضاً في دورته الخامسة بدعم من فريق التوجيه؛

6 - *يدعو أيضاً* برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رهناً بتوفر الموارد، إلى تعهد الموقع الإلكتروني لبرنامج المواد الكيميائية في المنتجات بغية تيسير الحصول على وثائق البرنامج، وإذكاء الوعي بشأن استخدام المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات من أجل اتخاذ إجراءات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فضلاً عن التنسيق مع الفريق التوجيهي للمشاركة في بناء قدرات أصحاب المصلحة وتوعيتهم، وتيسير الأنشطة التجريبية وأنشطة التنفيذ لبرنامج المواد الكيميائية في المنتجات، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، والفئات الضعيفة المعنية؛

جيم

المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

وإذ يحيط علماً بالتقرير المرحلي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[8] واستقصاء أمانة النهج الاستراتيجي بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية[9] الذي يسلط الضوء على الثغرات، ويشير إلى ضرورة المزيد من العمل على مستوى المرحلتين الأولى والمتوسطة،

وإذ يسلم بالتقرير المعنون ''التحدي أمام الصناعة العالمية للإلكترونيات'' الذي يتناول الإدارة السليمة للمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية،

1 - *يشجع* أصحاب المصلحة على القيام بما يلي:

(أ) النظر في خطة عمل النهج الاستراتيجي وتنفيذها، حسب الاقتضاء، لا سيما الإجراءات المتعلقة بالمواد الخطرة في المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة؛

(ب) تقليل المخاطر إلى أدنى درجة ممكنة بتشجيع صانعي المعدات الأصلية على اعتماد التصميمات المستدامة، والعمليات الأكثر أماناً للإنتاج، وإدارة النفايات، وإعادة التدوير للمنتجات الكهربائية والإلكترونية على مدى سلسلة الإمداد، ودورة الحياة؛

(ج) نشر التقرير على نطاق واسع، والنظر، عند البت في اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن هذه المواد الكيميائية، في التوصيات المقدمة، والرسائل الرئيسية بشأن المواد الكيميائية الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، التي أرسلها المشاركون في حلقة العمل الدولية المعنية بالمواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي عُقدت في فيينا في الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس 2011؛[10]

2 - *يدعو* منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالشراكة مع المنظمات الأخرى في البرنامج المشترك بين المنظمات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأصحاب المصلحة المعنيين إلى إنشاء عملية لإعداد وإنجاز خطة العمل للفترة 2016-2020 الواردة في مذكرة الأمانة[11] بسبل تشمل ما يلي:

(أ) طلب التعليقات والمساهمات في خطة العمل من جانب أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي؛

(ب) تنفيذ خطة العمل على أساس التعليقات المُقدمة من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، وإدراج مؤشرات التقدم المحرز التي ينبغي إبلاغ أصحاب المصلحة بشأنها كجزء من التقرير الذي يتعين إعداده لينظر فيه المؤتمر في دورته الخامسة؛

3 - *يشجع* أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على اتخاذ الخطوات لتعزيز مشاركتهم وجهودهم من أجل إعداد خطة العمل وتنفيذها متى ما أمكن ذلك، وبصفة خاصة منظمة العمل الدولية فيما

(8) SAICM/ICCM.4/INF/18.

(9) SAICM/ICCM.4/INF/27/Rev.1.

(10) انظر SAICM/ICCM.3/INF/24.

(11) SAICM/ICCM.4/INF/18.

يتعلق بتناول سلامة العمال في مجال إنتاج المنتجات الكهربائية والإلكترونية على مدى سلسلة الإمداد، فضلاً عن العاملين في مجال إدارة النفايات وإعادة التدوير؛

4 - *يشجع* المشاركة ذات المغزى من جانب كل أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في النظر في التوصيات المقدمة من حلقة العمل التي عُقدت في فيينا عند البت في اتخاذ المزيد من الإجراءات، لا سيما بشأن ما يلي:

(أ) تعزيز الدعوة، وزيادة الوعي، والمعلومات، والتثقيف، والاتصالات بشأن المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات الكهربائية والإلكترونية بالنسبة للفئات الضعيفة، وأصحاب المصلحة المعنيين على مدى سلسلة الإمداد بدءاً من عام 2016؛

(ب) تشجيع صانعي المعدات الأصلية على العمل مع سلاسل إمدادهم من أجل إعداد وتنفيذ برامج فعالة ومستدامة لاسترداد المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛

(ج) تشجيع صانعي المعدات الأصلية على العمل مع سلاسل إمدادهم من أجل إعداد وتنفيذ برامج للصحة الصناعية والرصد البيئي؛

(د) تيسير تنفيذ مبادرات المشتريات التي تدعم خصائص السلامة المعززة والاستدامة للمنتجات الكهربائية والإلكترونية، بما فيها المواد الكيميائية المستخدمة في التصنيع؛

(هـ) تشجيع صانعي المعدات الأصلية على جمع المعلومات عن الصحة والسلامة وتوفيرها للعمال الذين يتعاملون مع المواد الكيميائية أو يتعرضون لها في مجال تصنيع المنتجات الكهربائية الإلكترونية؛

5 - *يشجع* أصحاب المصلحة المعنيين على النظر في تنفيذ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات من أجل اتاحة الحصول على المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛

دال

التكنولوجيا النانوية والمواد النانونية المصنعة

وإذ يرحب بالعمل المتواصل للبرنامج المشترك بين المنظمات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمنظمات المشاركة فيه، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، بما في ذلك الدروس المستفادة بشأن الآليات الفعالة لتبادل المعلومات،

وإذ يرحب ويشجع العمل المتواصل للجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها،

1 - *يؤكد مجدداً* على مقرريه 4/2 هاء، و2/3 هاء بشأن التكنولوجيات النانونية والمواد النانونية المصنعة؛

2 - *يرحب* بالتقرير المتعلق بالتكنولوجيات النانونية والمواد النانونية المصنعة الذي أعدته الأمانة للاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية والدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية[12]، وبصفة خاصة الاستنتاجات التي توصي باتخاذ المزيد من الإجراءات في إطار النهج الاستراتيجي؛

3 - *يشجع* أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على تناول الإدارة السليمة للمواد النانونية المصنعة في الصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأطر التنظيمية المكيفة لمراعاة الخصائص المحددة للمواد النانونية المصنعة، حسب الاقتضاء، وأخذ الهدف الرامي إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات في الاعتبار؛

4 - *يرحب* بإنشاء شبكات إقليمية تركز على سلامة المواد النانونية، ويشجع أصحاب المصلحة على وضع وتنفيذ آليات للتعاون الإقليمي؛

5 - *يشدد* على ضرورة مواصلة تيسير تبادل المعلومات عن الإدارة السليمة للمواد النانونية المصنعة على مدى دورات حياتها، مثلاً عن طريق آلية ملائمة لمركز تبادل المعلومات والشبكات الإقليمية؛

6 - *يشدد* على ضرورة أن يواصل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضع توجيهات دولية ومواد تدريب بشأن الإدارة السليمة للمواد النانونية المصنعة بالاستفادة من المبادرات القائمة، وتقييم الاحتياجات، وأفضل الممارسات في إطار ولاية كل منهما، ورهناً بتوفر الموارد، وذلك بالتعاون مع المناطق وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين؛

7 - *يرحب* بخطة العمل المقترحة للفترة 2016-2020 الواردة في مذكرة الأمانة[13]؛

8 - *يدعو* أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل على إذكاء الوعي، وتعزيز القدرات على الإدارة السليمة للمواد النانونية المصنعة، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة واحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بما في ذلك عن طريق المشاورات الإقليمية، ودورات التعليم الإلكتروني؛

9 - *يُشَجِّع* أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على استخدام التوجيهات لوضع سياسة وطنية للتكنولوجيا النانونية، والبرنامج الذي وضعه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والوثائق الأخرى ذات الصلة؛

هاء

المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء

إذ يدرك أن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء يمكن أن تنطوي على آثار ضارة على الصحة البشرية والبيئة والحاجة لحماية البشر والنظم الإيكولوجية والأجزاء المكونة لتلك النظم الضعيفة بوجه خاص حسبما هو مبين، في جملة أمور، في الفقرة 14 (ب) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي،

(12) SAICM/ICCM.4/12.

(13) ICCM.4/INF/19.

وإذ يضع في اعتباره الاحتياجات الخاصة والمتزايدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال للتعامل مع المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء طوال دورة حياتها الكاملة وتكاليف القعود عن العمل،

وإذ يرحب بالهدف الرئيسي المتمثل في إذكاء الوعي وتقاسم المعلومات بشأن المسائل المتصلة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء من خلال حلقات العمل بشأن هذه المواد الكيميائية التي تنظمها الأمانة للاجتماعات الإقليمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،

وإذ يسلم بضرورة اتخاذ إجراءات متواصلة بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء من قبل جميع أصحاب المصلحة من أجل بلوغ أهداف النهج الاستراتيجي،

وإذ يشدد على أن أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي ينبغي عليهم أن يحددوا نطاق الإجراءات التي سيتخذونها بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، مع احترام الالتزامات المحلية والدولية،

1 - *يرحب*[(14)] بتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية المعنون ''حالة العلم بشأن المواد الكيميائية المعوقة لعمل الغدد الصماء- 2012'' الذي أبان القلق، بما في ذلك الأدلة لدى البشر والحيوانات المختبرية والأحياء البرية، بأن التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء يمكن أن يؤدي إلى آثار ضارة؛ وأن أخطر منافذ التعرض هو أثناء فترة النمو وأن التعرض في مراحل الحياة المبكرة يمكن أن يسبب الأمراض لدى البالغين؛ ومن المهم التركيز على التقليل من التعرض؛

2 - *يدعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لتلبية الاحتياجات التي حددتها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال ورهناً بتوفر الموارد، وذلك عن طريق توليد ونشر المعلومات عن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، كجزء من خطة العمل الواردة في التقرير المرحلي عن المواد المعيقة لعمل الغدد الصماء الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛[(15)]

3 - *وإذ يقدر* العمل الذي قامت به المجموعة الاستشارية المعنية باختبار وتقييم المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالجهود التي تبذلها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين؛

4 - *يدعو* البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية المضي في وضع وتنفيذ خطة العمل بشأن الإجراءات التعاونية الواردة في التقرير المرحلي المشار إليه في الفقرة 2 أعلاه[(16)] بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة ويطلب إلى جميع الجهات الراغبة من أصحاب المصلحة دعم هذه الجهود.

(14) يود المجلس الدولي لرابطة المواد الكيميائية ومنظمة كروبلايف الدولية ومجلس الأعمال الدولية التابع للولايات المتحدة الأمريكية الإشارة إلى أن منهجية التقرير واستنتاجاته تظل موضوع جدل في أوساط مجموعات علمية معينة.

(15) SAICM/ICCM.4/INF/20، المرفق، الفرع الثالث.

(16) المصدر نفسه.

ثالثاً

مسألة من مسائل السياسات العامة الناشئة الجديدة:

الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة

وإذ يسلم بأن المستحضرات الصيدلانية تستخدم في الرعاية الصحية البشرية والحيوانية على حد سواء ولها منافع رئيسية لصحة البشر والحيوان،

وإذ يسلم أيضاً بالآثار الضارة المحتملة المرتبطة بالتعرض للملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة على صحة البشر والبيئة والحاجة لحماية البشر والنظم الإيكولوجية والأجزاء المكونة لتلك النظم الضعيفة بوجه خاص، حسبما هو مبين في الفقرة 14 (ب) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي،

وإذ يضع في اعتباره نطاق النهج الاستراتيجي والعمل الذي تقوم به هيئات دولية أخرى،

1 - *يوافق* على أن التعاون الدولي حاسم الأهمية لبناء الوعي والفهم وتعزيز الإجراءات بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، باعتبارها مسألة سياسات ناشئة؛

2 - *يرى* أن نشر المعلومات وزيادة الوعي بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة أمر هام بصفة خاصة، وأن تحسين توافر المعلومات عن هذه المواد الكيميائية وتحسين إمكانية الاطلاع عليها يمثل أولوية؛

3 - *يسلم* بالفجوات الحالية في المعارف عن التعرض للملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة وعن آثارها؛

4 - *يقرر* تنفيذ إجراءات تعاونية بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بهدف عام هو زيادة الوعي والفهم في أوساط مقرري السياسات وسائر أصحاب المصلحة؛

5 - *يدعو* الحكومات وسائر أصحاب المصلحة إلى توفير المعلومات وتبادلها لسد الفجوات المحددة في المعرفة؛

6 - *يدعو* المنظمات المشاركة ذات الصلة التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات المعنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى الاضطلاع، كل في حدود ولايته وكجزء من برامج عملها، بقيادة وتسهيل الإجراءات التعاونية ووضع برنامج عمل بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة؛

7 - *يطلب* إلى جميع الجهات الراغبة من أصحاب المصلحة والمنظمات تقديم الدعم، بما في ذلك الخبرة الفنية والموارد المالية والعينية، على أساس طوعي لهذه الإجراءات التعاونية، بما في ذلك عن طريق المشاركة في إعداد وإتاحة معلومات وتوجيهات ذات صلة؛

8 - *يدعو* المنظمات المشاركة ذات الصلة التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والجهات الأخرى من أصحاب المصلحة بالنهج الاستراتيجي إلى تقديم تقارير بشأن الإجراءات التعاونية في مجال الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة إلى المؤتمر في دورته الخامسة أو في أي دورة أخرى يحددها المؤتمر.

القرار 3/4: مبيدات الآفات الشديدة الخطورة

إن المؤتمر،

إذْ يضع في اعتباره الهدف الجامع لخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة، على النحو الوارد في فقرته 23، الخاصة باستهداف تحقيق استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها، بحلول 2020، بطرق تؤدي إلى تدنية التأثيرات الكبيرة الضارة بصحة الإنسان والبيئة،

وإذْ يُسلم بأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة تتسبب في تأثيرات ضارة بصحة الإنسان والبيئة في الكثير من البلدان، وبخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط،

وإذْ يُشير مع الرضا إلى أن مدونة السلوك الدولية المُنقحة لإدارة مبيدات الآفات (2014) لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية التي توجه الاهتمام بصورة خاصة إلى مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وكذلك إلى الأعمال المهمة التي تُتخذ حالياً من جانب منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية وجهات أخرى، لأجل تعميق الوعي، وإعلام وتوجيه القائمين على تنظيم مبيدات الآفات، والصناعة، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تحديد المخاطر غير المقبولة التي تنتج عن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة والقضاء عليها،

وإذْ يُسلم بأن الإجراءات الإضافية التي تُتخذ بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة من جانب أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي سوف تكون ضرورية لأجل تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي،

وإذ يؤكد أنه يتعين على أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي أن يقرروا حجم قدرتهم على اتخاذ إجراءات فردية وتعاونية بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة مع احترام الالتزامات المحلية والدولية،

وإذْ يُرحب بمبادرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية للقيام، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين، بوضع مقترح استراتيجية تتعامل مع مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في سياق النهج الاستراتيجي بوصفها مسألة مثيرة للقلق،

1 - *يدعم* العمل المنسق للتعامل مع مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في سياق النهج الاستراتيجي، ويرحب مع التقدير بالاستراتيجية الواردة في الجزء الثاني من المقترح بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛[17]

2 - *يُشجع* أصحاب المصلحة ذوي الصلة على بذل جهود مُنسقة لتنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي والدولي، مع التركيز على تشجيع البدائل الزراعية والإيكولوجية وتعزيز القدرات التنظيمية الوطنية لإجراء تقييم للمخاطر وإدارة المخاطر، بما في ذلك توفر المعلومات اللازمة، مع الأخذ في الاعتبار مسؤوليات الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات؛

3 - *يرحب* بالعرض الذي تقدمت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية لتطوير طرائق للتنسيق الدولي في سياق البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(17) SAICM/ICCM.4/8.

4 - *يدعو* المنظمات المعنية في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى تيسير التعاون والمساهمات من جانب أصحاب المصلحة في تنفيذ الاستراتيجية؛

5 - *يدعو* أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي إلى أن يقدموا تقارير، عبر الأمانة، عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في دورته الثالثة والمؤتمر في دورته الخامسة.

القرار 4/4: النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة، وبصفة خاصة الأهداف التي ينبغي تحقيقها بحلول عام 2020، والإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورتها وفقاً للأطر المتفق عليها دولياً، وتقليل إطلاقات هذه المواد والنفايات بقدر كبير في الهواء، والمياه، والتربة من أجل الحد إلى أقصى درجة من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، والحد بقدر كبير من عدد الوفيات وحالات الإصابة بالأمراض بسبب المواد الكيميائية الخطرة، وتلوث الهواء، والمياه، والتربة بحلول عام 2030،

وإذ يشير إلى الأهداف الإنمائية للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، وبصفة خاصة الهدف الرامي إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة طوال دورتها بحلول عام 2020 بطرق تؤدي إلى الحد إلى أقصى درجة من آثارها الضارة الكبيرة على صحة البشر والبيئة،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 5/1 الذي رحبت فيه الجمعية بالمساهمة القيمة للنهج الاستراتيجي في تيسير عمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وشددت فيه على ضرورة مواصلة المشاركة المعززة، والمتعددة القطاعات، والمتعددة أصحاب المصلحة وأقرت فيه بأن ضرورة منع الآثار الضارة الكبيرة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة على صحة البشر والبيئة والحد من تلك الآثار إلى أدنى درجة ستظل تشكل الأساس القوي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020،

وإذ يشير مجدداً إلى نتائج العملية التشاورية القُطرية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تعزيز التعاون والتنسيق في إطار مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، والوثيقة الختامية للعملية المعنونة ''تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد''،

وإذ يشير إلى أن التوقعات الواردة في توقعات المواد الكيميائية العالمية لعام 2012 تشير إلى زيادة في إنتاج واستخدام هذه المواد على نطاق العالم، وستستمر هذه الزيادة إلى ما بعد عام 2020، مع استمرارها بقدر أكبر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأن جميع البلدان ستحتاج إلى تعزيز قدراتها في مجالات الإدارة، وتشاطر المعارف والمعلومات، والحد من المخاطر من أجل تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020،

وإذ يشير أيضاً إلى الحاجة المستمرة إلى الاستجابة للمسائل الجديدة والناشئة، وضمان إمكانية معرفة المخاطر التي حُددت مؤخراً على صحة البشر والبيئة واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب للحد منها،

وإذ يشير مجدداً إلى قيمة النهج الطوعي المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة لحشد جميع الجهات الفاعلة على نحو يتيح العمل المرن في الوقت المناسب من أجل تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات،

وإذ يدرك ضرورة البدء في النظر في الترتيبات لفترة ما بعد عام 2020،

1 - *يطلب* من الأمانة، رهناً بتوفر الموارد، التعاقد لإجراء تقييم مستقل للنهج الاستراتيجي وفقاً للاختصاصات الواردة في مرفق هذا القرار؛

2 - *يقرر* بدء عملية في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020؛

3 - *يقرر أيضاً* أن العملية في الفترة الفاصلة بين الدورات ينبغي أن تشمل من حيث المبدأ اجتماعين قبل الاجتماع الثالث للفريق المفتوح العضوية واجتماعاً واحداً في الفترة الفاصلة بين الاجتماع الثالث للفريق المفتوح العضوية والدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وأن العمل يمكن أن يكون عن طريق المراسلة و/أو عن طريق الوسائل الإلكترونية؛

4 - *يوجه* الفريق العامل المفتوح العضوية بأن ينظر في ضرورة الدعوة إلى اجتماع إضافي لعملية ما بين الدورات قبل الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛

5 - *يقرر* أن تعقد اجتماعات عملية ما بين الدورات، بقدر المستطاع، بالتعاقب مع الاجتماعات والعمليات الأخرى ذات الصلة؛

6 - *يطلب* إلى مكتب الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بمساعدة الأمانة، أن يخطر أصحاب المصلحة بحلول 31 آذار/مارس 2016 بشأن الاجتماع الأول لعملية ما بين الدورات المحدد في هذا القرار، وأن يضع، بالتشاور مع المشاركين في الاجتماع الأول، الجدول الزمني للاجتماعات اللاحقة؛

7 - *يقرر* أن تكون عملية ما بين الدورات مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة، ويطلب من الأمانة، رهناً بتوفر الموارد، دعم مشاركة أصحاب المصلحة المؤهلين للتمويل على النحو المحدد من المناطق والقطاعات عن طريق المكتب، لما يصل إلى ثمانية من أصحاب المصلحة من الدول الأفريقية، وثمانية من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وثلاثة من دول وسط وشرق أوروبا، وخمسة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وممثلين اثنين من كل من قطاع الصحة، واتحادات العمال، وقطاعات المصلحة العامة للجهات المشاركة غير الحكومية، من أجل دعم المشاركة الإقليمية والقطاعية المتوازنة؛

8 - *يقرر أيضاً* أن ينتخب المشاركون في الاجتماع الأول لعملية ما بين الدورات رئيسين مشاركين من بين المشاركين الحكوميين في الاجتماع؛

9 - *يقرر كذلك* أن تسترشد عملية ما بين الدورات في عملها بجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة، والقرار 5/1 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوثيقة الختامية المعنونة ''تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد''، بما في ذلك الرؤية من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها والنفايات الخطرة بطرق تؤدي إلى المنع أو الحد من الآثار الضارة الكبيرة على صحة البشر والبيئة كمساهمة ضرورية في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

10 - *يقرر* أن تنظر عملية ما بين الدورات، في جملة أمور، منها الحاجة إلى توصيات، ووضع توصيات بشأن الأهداف القابلة للقياس دعماً لجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة؛

11 - *يطلب* إلى الأمانة أن توفر الوثائق ذات الصلة، وإلى عملية ما بين الدورات أن تنظر في هذه الوثائق، بما فيها التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه، والتوجه العام والتوجيهات العامة، والوثائق والتقارير ذات الصلة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والفريق العامل المفتوح العضوية، والاجتماعات الإقليمية، والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة، والوثائق الأخرى ذات الصلة المتاحة على موقع النهج الاستراتيجي، والتوقعات العالمية في مجال المواد الكيميائية، والتوقعات العالمية في مجال إدارة النفايات، والتقرير المعنون ''تكلفة التراخي عن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية'' الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوثائق ذات الصلة التي أعدتها منظمة الصحة العالمية بشأن الأولوية المتعلقة بصحة الانسان؛

12 - *يوجه* الفريق العامل المفتوح العضوية بأن ينظر في استنتاجات التقييم المستقل، وأي توصيات حددتها العملية بين الدورات لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة.

مرفق

اختصاصات تقييم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

أولاً - الهدف

1 - تحدد هذه الوثيقة الاختصاصات للتقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي دعا إليه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في مقرره 4/4.

2 - الهدف من التقييم هو توفير معلومات تُمكن عملية ما بين الدورات المشار إليها في الفقرة 2 من القرار 4/4 من وضع توصيات، وتُمكن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية من أن يتخذ في دورته الخامسة قراراً مستنيراً بشأن الترتيبات في المستقل للنهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020.

ثانياً - المنهجية

3 - يُطلب من الأمانة أن تُعين خبير تقييم مستقل من أجل إعداد تقييم وفقاً لهذه الاختصاصات.

4 - وينبغي أن يشمل التقييم الفترة من تاريخ اعتماد النهج الاستراتيجي في عام 2006 إلى عام 2015. ويمكن أن يشمل التقييم أيضاً أي أفكار مكتسبة في الفترة من عام 2015 إلى نهاية التقييم.

5 - وينبغي أن يأخذ التقييم في الاعتبار، من جملة أمور، التقييم المتوفر للتقدم المحرز بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي، وتقييم برنامج البداية السريعة، والتقارير والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية والفريق العامل المفتوح العضوية، والاجتماعات الإقليمية، والتوجه العام والتوجيهات العامة، وخطط التنفيذ الوطنية للنهج الاستراتيجي. ويمكن لخبير التقييم أن يجمع المعلومات من أصحاب المصلحة عن تجاربهم في تنفيذ النهج الاستراتيجي، ويمكن أن يستخدم مختلف الطرق لجمع المعلومات النوعية والكمية، بما في ذلك الاستبيانات، والمقابلات، مع مراعاة التوازن الإقليمي، والتوازن بين الجنسين وبين أصحاب المصلحة.

ثالثاً – تقرير عن التقييم

6 – سيتاح لجميع أصحاب المصلحة تقرير مرحلي قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع الأول لعملية ما بين الدورات. وسيتاح لجميع أصحاب المصلحة مشروع تقرير نهائي قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع الثاني لعملية ما بين الدورات. وسيتاح لجميع أصحاب المصلحة التقرير النهائي الذي يأخذ في الاعتبار على النحو الواجب التعليقات الإضافية لأصحاب المصلحة على مشروع التقرير النهائي قبل شهرين على الأقل من تاريخ انعقاد اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية الذي سيسبق الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

7 – وستتضمن التقارير مقدمة، وموجزاً تنفيذياً، وتاريخاً موجزاً للنهج الاستراتيجي، كما ستقدم معلومات تدعم الاستنتاجات، وعند الاقتضاء، الدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك، بوجه خاص ما يلي:

(أ) آثار النهج الاستراتيجي؛

(ب) نقاط القوة والضعف والثغرات في تنفيذ النهج الاستراتيجي، مع أخذ العناصر الرئيسية التي حددها التوجه العام والتوجيهات العامة في الاعتبار؛

(ج) التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف؛

(د) الترتيبات المؤسسية في إطار النهج الطوعي والمتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي.

8 – وسيقدم خبير التقييم المعلومات، حسب الاقتضاء، عن العناصر التالية في التقرير، على أن يكون مفهوماً أن المعلومات المقدمة ترمي إلى إثراء المناقشات بين الدورات دون أن تخل بها:

(أ) أهداف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام 2020؛

(ب) تحديد المسائل الجديدة والمسائل الناشئة واتخاذ إجراءات بشأنها؛

(ج) التنسيق والتعاون فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات ذات الصلة المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(د) ملاءمة الآثار لجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة؛

(هـ) الحفاظ على مؤشرات التقدم وتطويرها؛

(و) تحديد الاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، واتخاذ إجراءات بشأنها.

9 – وينبغي أن يكون التقييم مركزاً وموجزاً، وينبغي أن يكون موجزه التنفيذي متوفراً باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

القرار 5/4: أنشطة الأمانة والميزانية

إن المؤتمر،

إذ يحيط علماً بأنشطة الأمانة ووثيقة الميزانية للفترة 2016-2018 والفترة 2019-2020،[18]

وإذ يشير إلى أن التمويل المقدم للأمانة يُقدَّم على أساس طوعي،

وإذ يرحب بالعدد المتزايد من الحكومات التي تقدم الدعم النقدي لعمل الأمانة والدعم المقدم من أصحاب المصلحة الآخرين،

وإذ يشير إلى قراره 1/1 الذي يدعو فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لتوفير موظفين لتمكين منظمتيهما من تولي أدوار قيادية في الأمانة كل في مجال خبرته،

وإذ يشير أيضاً إلى القرار 5/1 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تدعو فيه جمعية البيئة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لتولي دور قيادي في النهج الاستراتيجي ولتوفير العدد المناسب من الموظفين والموارد الأخرى إلى أمانته؛

وإذ يشير على وجه الاستعجال إلى الفترة المحدودة المتبقية لتحقيق هدف عام 2020،

1 - *يرحب* بدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواصلة تعزيز النهج الاستراتيجي في الفترة التي تسبق عام 2020، بما في ذلك بتعزيز تزويد الأمانة بالموظفين والمساهمة مالياً في تنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر؛

2 - *يشير مع التقدير* إلى العمل الذي اضطلعت به الأمانة والنجاحات التي تحققت منذ اعتماد النهج الاستراتيجي؛

3 - *يدعو* منظمة الصحة العالمية إلى مواصلة دعم عمل الأمانة في مجالات خبرتها من خلال نقل أحد موظفيها للعمل في الأمانة في أقرب وقت ممكن وذلك على ضوء دوره الريادي في النهج الاستراتيجي، ويلاحظ الأهمية التي أوليت في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة لهدف النهج الاستراتيجي، ولتحقيق تقليل ملحوظ في عدد الوفيات والأمراض جراء المواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة؛

4 - *يطلب* إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحيل الدعوة الموجهة إلى منظمة الصحة العالمية إلى الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية وأن يقترح معالجتها بوسطة جمعية الصحة العالمية؛

5 - *يشجع* جميع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين القادرين على المساهمة سواء مالياً أو بموارد أخرى لتمكين الأمانة من القيام بالوظائف الموكلة إليها والواردة في الفقرة 28 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات وفي قرارات المؤتمر، ويدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإتاحة المعلومات عن الاحتياجات المالية ومساهمات النهج الاستراتيجي للجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

6 - *يوافق* على الميزانية الإرشادية وهيكل الموظفين وبرنامج العمل للأمانة للفترة 2016-2020، على النحو المبين في الجداول 1-3 بهذا القرار؛

(18) SAICM/ICCM.4/14.

7 - *يوافق* على ترفيع وظيفة موظف برنامج مشارك عام النهج الاستراتيجي من الرتبة ف-2 إلى موظف برنامج بالرتبة ف-3؛

8 - *يوافق* على مخصصات من الميزانية لوظيفة موظف برنامج إدارة معارف (ف-3)؛

9 - *يلاحظ* أن الإغلاق النهائي والكامل للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة سيتم قبل الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، ويفوض المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة، بناء على توصية الأمانة، لاتخاذ القرار بشأن التاريخ المناسب للإغلاق، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إخطار المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ الإغلاق؛

10 - *يقرر* أن يعقد اجتماعاً ثالثاً للفريق العامل المفتوح العضوية، قبل الدورة الخامسة للمؤتمر ويقرر إمكانية عقدها في عام 2018 أو أوائل عام 2019؛

11 - *يدعو* أمانة النهج الاستراتيجي إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، مثل أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة والأمانة المؤقتة لاتفاقية مينماتا بشأن الزئبق، وأمانة مرفق البيئة العالمية، والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وتعزيز أوجه التآزر مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل بشأن المواد الكيميائية والنفايات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

12 - *يوجه* الفريق العامل المفتوح العضوية إلى النظر في إدخال تغييرات في أولويات الميزانية وإذا كان ضرورياً للغاية إجراء زيادة في حجم الميزانية الشاملة حتى 2020، ويفوض الفريق العامل المفتوح العضوية السلطة لاتخاذ قرار في هذا الشأن؛

13 - *يطلب* إلى الأمانة أن تقدم تقريراً إلى المؤتمر عن أنشطتها والتوظيف والميزانية في دورته الخامسة وأن توفر معلومات أولية إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثالث.

الجدول 1
الميزانية الإشارية المقترحة لأمانة النهج الاستراتيجي للفترة 2016–2018

(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المجموع
١٠	**عنصر ملاك المشروع**						
١١٠٠							
١١٠١	منسق مد–1[أ]	–	–	–	–	–	–
١١٠٢	موظف برنامج ف–4 (الصحة، منظمة الصحة العالمية)	–	–	–	–	–	–
١١٠٣	موظف برنامج ف–4 (النهج الاستراتيجي)	٢٤٧ ٥٢٠	٢٥٧ ٤٢١	٢٦٧ ٧١٨	٢٧٨ ٤٢٦	٢٨٩ ٥٦٣	١ ٣٤٠ ٦٤٨
١١٠٤	موظف برنامج ف–3 (إدارة المعارف)	٢٠٤ ٠٤٨	٢١٢ ٢١٠	٢٢٠ ٦٩٨	٢٢٩ ٥٢٦	٢٣٨ ٧٠٧	١ ١٠٥ ١٩٠
١١٠٥	موظف برنامج ف–3 (برنامج البداية السريعة)	٢٠٤ ٠٤٨	٢١٢ ٢١٠	٢٢٠ ٦٩٨	٢٢٩ ٥٢٦	–	٨٦٦ ٤٨٢
١١٠٦	موظف برنامج ف–3 (النهج الاستراتيجي، رُقيت من ف–2)	٢٠٤ ٠٤٨	٢١٢ ٢١٠	٢٢٠ ٦٩٨	٢٢٩ ٥٢٦	٢٣٨ ٧٠٧	١ ١٠٥ ١٩٠
١١٠٧	موظف برنامج مشارك ف–2 (برنامج البداية السريعة)	١٦٦ ٨١٦	١٧٣ ٤٨٩	–	–	–	٣٤٠ ٣٠٥
١١٩٩	**المجموع الفرعي**	**١ ٠٢٦ ٤٨٠**	**١ ٠٦٧ ٥٣٩**	**٩٢٩ ٨١٣**	**٩٦٧ ٠٠٥**	**٧٦٦ ٩٧٨**	**٤ ٧٥٧ ٨١٥**
١٢٠٠	**خبراء استشاريون (توصيف النشاط أو الخدمة)**						
١٢٠١	خبراء استشاريون	١٧٠ ٠٠٠	١٧٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠
١٢٩٩	**المجموع الفرعي**	**١٧٠ ٠٠٠**	**١٧٠ ٠٠٠**	**١٠٠ ٠٠٠**	**٥٠ ٠٠٠**	**٥٠ ٠٠٠**	**٥٤٠ ٠٠٠**
١٣٠٠	**الدعم الإداري (المسمى والدرجة)**						
١٣٠١	أمين خ.ع–5/4 (النهج الاستراتيجي)	١٥٦ ٨٠٦	١٦٣ ٠٧٨	١٦٩ ٦٠١	١٧٦ ٣٨٥	١٨٣ ٤٤١	٨٤٩ ٣١٢
١٣٢٠	مساعدة كعمل إضافي أو مؤقتة	–	–	–	–	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	*المجموع*
١٣٩٩ المجموع	**١٥٦ ٨٠٦**	**١٦٣ ٠٧٨**	**١٦٩ ٦٠١**	**١٧٦ ٣٨٥**	**١٩٣ ٤٤١**	**٨٥٩ ٣١٢**
١٦٠٠ السفر في مهام رسمية						
١٦٠١ سفر الموظفين في م رسمية	٦٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٣٢٠ ٠٠٠
١٦٩٩ المجموع	**٦٠ ٠٠٠**	**٧٠ ٠٠٠**	**٦٠ ٠٠٠**	**٧٠ ٠٠٠**	**٦٠ ٠٠٠**	**٣٢٠ ٠٠٠**
١٩٩٩ مجموع العنصر	**١ ٤١٣ ٢٨٦**	**١ ٤٧٠ ٦١٧**	**١ ٢٥٩ ٤١٤**	**١ ٢٦٣ ٣٩١**	**١ ٠٧٠ ٤١٩**	**٦ ٤٧٧ ١٢٧**
٢٠ عنصر العقود من الباطن						
٢١٠٠ العقود من الباطن لخدمة المؤتمرات والمكان						
٢١٠١ المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة	٢ ٠٠٠	—	—	٢ ٠٠٠	—	٤ ٠٠٠
٢١٠٢ الاجتماعات الإقليمية	—	٨٠ ٠٠٠	—	٨٠ ٠٠٠	—	١٦٠ ٠٠٠
٢١٠٣ الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية	—	—	٣٠٠ ٠٠٠	—	—	٣٠٠ ٠٠٠
٢١٠٤ اجتماعات المكتب	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
٢١٠٥ الدورة الخامسة للمؤتمر	—	—	—	—	٤٥٠ ٠٠٠	٤٥٠ ٠٠٠
٢١٠٦ عملية ما بين الدورات لما بعد ٢٠٢٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠		—	٧٥ ٠٠٠
٢٢٩٩ المجموع الفرعي	**٣٠ ٠٠٠**	**١٠٨ ٠٠٠**	**٣٢٨ ٠٠٠**	**٨٥ ٠٠٠**	**٤٥٣ ٠٠٠**	**١ ٠٠٤ ٠٠٠**
٢٩٩٩ مجموع العنصر	**٣٠ ٠٠٠**	**١٠٨ ٠٠٠**	**٣٢٨ ٠٠٠**	**٨٥ ٠٠٠**	**٤٥٣ ٠٠٠**	**١ ٠٠٤ ٠٠٠**
٣١٠٠ الاجتماعات والمؤتمرات						
٣١٠١ المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة	١٣ ٠٠٠	—	—	١٣ ٠٠٠	—	٢٦ ٠٠٠
٣١٠٢ الاجتماعات الإقليمية	—	٢٨٠ ٠٠٠	—	٢٩٠ ٠٠٠	—	٥٧٠ ٠٠٠

		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المجموع
٣١٠٣	الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية	—	—	٤٠٠ ٠٠٠	—	—	٤٠٠ ٠٠٠
٣١٠٤	اجتماعات المكتب	٢٣ ٥٠٠	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٥٠٠	١٢٢ ٥٠٠
٣١٠٥	الدورة الخامسة للمؤتمر	—	—	—	—	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
٣١٠٦	عملية ما بين الدورات لما بعد ٢٠٢٠	١٢٥ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠		—	٣٧٥ ٠٠٠
٣٣٩٩	**المجموع الفرعي**	**١٦١ ٥٠٠**	**٤٢٩ ٠٠٠**	**٥٤٩ ٥٠٠**	**٣٢٨ ٠٠٠**	**١ ٠٢٥ ٥٠٠**	**٢ ٤٩٣ ٥٠٠**
٣٩٩٩	**مجموع العنصر**	**161 500**	**٤٢٩ ٠٠٠**	**٥٤٩ ٥٠٠**	**٣٢٨ ٠٠٠**	**١ ٠٢٥ ٥٠٠**	**٢ ٤٩٣ ٥٠٠**
٤٠	**عنصر المعدات والمباني**						
٤١٠٠	**المعدات غير المعمرة (بنود دون 1 500 دولار)**						
٤١٠١	إمدادات المكاتب	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	٦ ٠٠٠
٤١٠٢	برامج الحاسوب	٢ ٠٠٠	—	—	—	—	٢ ٠٠٠
٤١٩٩	**المجموع الفرعي**	**٣ ٢٠٠**	**١ ٢٠٠**	**١ ٢٠٠**	**١ ٢٠٠**	**١ ٢٠٠**	**٨ ٠٠٠**
٤٢٠٠	**المعدات المعمرة (انظر البنود المدرجة في كشوفات الميزانية)**						
٤٢٠١	معدات حاسوبية	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	—	—	٤ ٥٠٠
٤٢٩٩	**المجموع الفرعي**	**١ ٥٠٠**	**١ ٥٠٠**	**١ ٥٠٠**	—	—	**٤ ٥٠٠**
٤٣٠٠	**المباني (الإيجار)**						
٤٣٠١	إيجار المكاتب والمباني	١٧ ٠٠٠	١٧ ٥٠٠	١٨ ٠٠٠	١٨ ٥٠٠	١٩ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
٤٣٩٩	**المجموع الفرعي**	**١٧ ٠٠٠**	**١٧ ٥٠٠**	**١٨ ٠٠٠**	**١٨ ٥٠٠**	**١٩ ٠٠٠**	**٩٠ ٠٠٠**
٤٩٩٩	**مجموع العنصر**	**٢١ ٧٠٠**	**٢٠ ٢٠٠**	**٢٠ ٧٠٠**	**١٩ ٧٠٠**	**٢٠ ٢٠٠**	**١٠٢ ٥٠٠**

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	*المجموع*
٥٠ عنصر المتنوعات						
٥٢٠٠ تكاليف تقديم التقارير						
٥٢٠١ تكاليف الطباعة والترجمة	٧ ٠٠٠	٧ ٥٠٠	٨ ٠٠٠	٩ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	٤٣ ٥٠٠
٥٢٠٢ نشر نصوص النهج الاستراتيجي	٢٠ ٠٠٠	—	—	—	—	٢٠ ٠٠٠
٥٢٩٩ المجموع الفرعي	**٢٧ ٠٠٠**	**٧ ٥٠٠**	**٨ ٠٠٠**	**٩ ٠٠٠**	**١٢ ٠٠٠**	**٦٣ ٥٠٠**
٥٣٠٠ النشريات						
٥٣٠١ الاتصالات	٧ ٢٠٠	٧ ٢٠٠	٧ ٢٠٠	٧ ٢٠٠	٧ ٢٠٠	٣٦ ٠٠٠
٥٣٩٩ المجموع الفرعي	**٧ ٢٠٠**	**٧ ٢٠٠**	**٧ ٢٠٠**	**٧ ٢٠٠**	**٧ ٢٠٠**	**36 000**
٥٥٠٠ التقييم						
٥٥٠١ التقييم النهائي	—	—	—	—	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
٥٤٩٩ المجموع الفرعي	**–**	**–**	**–**	**–**	**٣٠ ٠٠٠**	**٣٠ ٠٠٠**
٥٩٩٩ مجموع العنصر	**٣٤ ٢٠٠**	**١٤ ٧٠٠**	**١٥ ٢٠٠**	**١٦ ٢٠٠**	**٤٩ ٢٠٠**	**١٢٩ ٥٠٠**
التكاليف المباشرة للمشروع	**١ ٦٦٠ ٦٨٦**	**٢ ٠٤٢ ٥١٧**	**٢ ١٧٢ ٨١٤**	**١ ٧١٢ ٢٩١**	**٢ ٦١٨ ٣١٩**	**١٠ ٢٠٦ ٦٢٧**
تكاليف دعم البرنامج (13 في المائة)	٢١٥ ٨٨٩	٢٦٥ ٥٢٧	٢٨٢ ٤٦٦	٢٢٢ ٥٩٨	٣٤٠ ٣٨١	١ ٣٢٦ ٨٦١
٩٩ المجموع الكلي	**١ ٨٧٦ ٥٧٥**	**٢ ٣٠٨ ٠٤٥**	**٢ ٤٥٥ ٢٨٠**	**١ ٩٣٤ ٨٨٨**	**٢ ٩٥٨ ٧٠٠**	**١١ ٥٣٣ ٤٨٨**

(أ) تمول وظيفة منسق مد-1 في النهج الاستراتيجي من صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الجدول 2

جدول التوظيف الإشاري

فئات ومستوى الموظفين	*2020-2016*
ألف – الفئة الفنية والعليا	
مد-1 (مُقدمة وممولة من صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)	1
ف-4 (وظيفتان لأمانة النهج الاستراتيجي، بما في ذلك وظيفة كانت تمول في السابق وتُملأ بواسطة منظمة الصحة العالمية)	2
ف-3 (وظيفة لبرنامج البداية السريعة، حتى نهاية 2019، ووظيفة لأمانة النهج الاستراتيجي (رُقيت من الرتبة ف-2) ووظيفة لمركز تبادل المعلومات)	3
ف-2 (وظيفة لبرنامج البداية السريعة، حتى نهاية 2017)	1
المجموع الفرعي	7
باء – الخدمة العامة	1
المجموع (ألف + باء)	**8**

الجدول 3

الأنشطة التي تعقب الدورة الرابعة للمؤتمر (2016–2020)

وظيفة أمانة النهج الاستراتيجي	الأنشطة المقترحة 2016-2020
الولاية الأساسية (الفقرة 28 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات)	
(أ) تيسير الاجتماعات وأعمال ما بين الدورات للمؤتمر وكذلك للاجتماعات الإقليمية	الدورة الخامسة للمؤتمر في 2020 الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية قبيل الدورة الخامسة للمؤتمر جولتان من الاجتماعات الإقليمية قُبيل الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية والدورة الخامسة للمؤتمر، من أجل التحضير لتلك الاجتماعات وتيسير المدخلات في أنشطة النهج الاستراتيجي، وتلقي الاستكمالات من الأقاليم بشأن التدابير ذات الأولوية التي وافق عليها المؤتمر في دورته الرابعة، وتنشيط تبادل الخبرات والمعلومات والمؤتمرات عن بعد في الفترة بين الدورات لتوجيه أنشطة النهج الاستراتيجي والتحضيرات للاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية والدورة الخامسة للمؤتمر ثلاثة اجتماعات للعملية التي تتخلل الدورات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020، تمشياً مع اختصاصات العملية التي تتخلل الدورات التخطيط وجمع الأموال للاجتماعات آنفة الذكر

وظيفة أمانة النهج الاستراتيجي	الأنشطة المقترحة 2016-2020
(ب) رفع تقرير من أصحاب المصلحة إلى المؤتمر بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي	الإعداد لتدريبين إضافيين على إعداد التقارير أثناء الفترة 2014-2020، بما في ذلك تحليل لمؤشرات التقدم الـ20 ذات الصلة بجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة، استناداً إلى المشاورات مع أصحاب المصلحة وجهات التنسيق وتحليل البيانات المجموعة رصد ميزانية الأمانة ومساهمات المانحين وتنسيق إعداد التقارير إلى المانحين
(ج) الترويج لإنشاء وصيانة شبكة لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي	مواصلة الاشتراك مع أصحاب المصلحة في الشبكة الكبرى للنهج الاستراتيجي والقطاعات مع العمل كمنبر لأصحاب المصلحة والقطاعات، إضافةً إلى التشجيع الاستباقي لتعيين جهات تنسيق من جانب أصحاب المصلحة هؤلاء، والاستخدام الأكبر لنظام حلقة العمل الشبكية لأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم لتيسير الاتصالات المنتظمة تطوير مركز لتبادل المعلومات، بالاستفادة من مراكز تبادل المعلومات القائمة مثل أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وفرع المواد الكيميائية والنفايات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمانة المؤقتة لاتفاقية مينماتا، والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأصحاب المصلحة الآخرين في النهج الاستراتيجي، بهدف تعزيز مشاركتهم والعمل كوسيلة لتقاسم المعلومات وتعزيز المشاركة المعززة للقطاعات المختلفة ونظراً لأن برنامج البداية السريعة ستكون لديه الكثير من المخرجات والدروس المستفادة فسيكون من المهم للأمانة أن تواصل تعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، خصوصاً مع أمانة مرفق البيئة العالمية والبرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني تعزيز النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وفق ما هو مبين في القرار 5/1 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، خصوصاً الركيزة 2 التي تدعو إلى تعزيز مشاركة المؤسسات الصناعية في تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية
(د) تنسيق تطوير ونشر مواد التوجيه	العمل مع المنظمات الرائدة التي تعالج المسائل السياساتية الناشئة لتعزيز وضع خطط عمل ونشر وثائق التوجيه، حسب الاقتضاء، وتيسير الاستكمالات الملائمة التعاون مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تطوير وتوزيع المواد الإرشادية لأنشطة النهج الاستراتيجي
(هـ) تقديم التوجيهات إلى أصحاب المصلحة في بدء مقترحات المشروع	العمل، عن طريق تطوير مركز تبادل المعلومات على إتاحة المزيد من المعلومات عن آليات التمويل البديلة لمختلف مجموعات أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي مثل مرفق البيئة العالمية والبرنامج الخاص، وتقديم التوجيهات إلى أصحاب المصلحة الذين يسعون إلى الحصول على المساعدة في تطوير مقترحاتهم الخاصة بالمشروعات. إبراز نتائج برنامج البداية السريعة، وتوضيح عناصر المشروعات الناجحة لمقدمي المشروع، والجهات التي يطلبون منها تقديم المزيد من المعلومات، مما يساهم في استدامة التأثيرات

	مضاعفة تقديم التوجيهات الإضافية، خارج نطاق برنامج البداية السريعة، استناداً إلى الدروس المستفادة من البرنامج وأفضل الممارسات المحددة، لهذه البرامج. وعلى وجه الخصوص، بناء علاقات عمل قوية وتيسير تقاسم المعلومات مع أمانتي البرنامج الخاص للتعزيز المؤسسي ومرفق البيئة العالمية
(و) توفير خدمات مركز تبادل المعلومات	تعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة من خلال تعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة تيسير وضع ونشر المواد التوجيهية (بما في ذلك آليات التمويل) وأدوات الاتصالات لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي من جانب أصحاب المصلحة التعاون مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، خصوصاً أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم والأمانة المؤقتة لاتفاقية مينماتا بشأن الزئبق، لتيسير تقاسم المعلومات والمعارف المساعدة في تنفيذ النهج الاستراتيجي، خصوصاً من خلال دعم إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تخطيط التنمية عن طريق ربط أصحاب المصلحة بالأعمال ذات الصلة في إطار غايات التنمية المستدامة وغيرها من المجالات الامتثال لمتطلبات تقاسم المعلومات لأي قرار مجاز في الدورة الرابعة للمؤتمر، بما في ذلك وفق ما هو وارد في التوجه العام والتوجيهات العامة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة ذات الصلة، خصوصاً من خلال الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي وآلية مركز تبادل المعلومات
(ز) ضمان أن تصل التوصيات من المؤتمر إلى المنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية ذات الصلة	ولمتابعة الدورة الرابعة للمؤتمر، سوف تتصل الأمانة بجميع أصحاب المصلحة بشأن التوصيات، والقرارات، ونتائج المؤتمر، بما في ذلك من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة والقطاعات وستقدم الأمانة نتائج المؤتمر ذات الصلة إلى مختلف المنتديات، مثل جمعية الأمم المتحدة للبيئة وجمعية الصحة العالمية ومؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وغيرها، حسب الاقتضاء
(ح) تشجيع تبادل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة	مواصلة مجاراة الطلبات التي يقدمها أصحاب المصلحة للحصول على المزيد من المعلومات العلمية والتقنية، وتوفير مثل هذه المعلومات ومن المزمع أن يؤدي مركز تبادل المعلومات دور المنبر المركزي لطلب الإرشادات المستكملة بشأن المسائل العلمية والتقنية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بالتنسيق عن كثب مع الجهات الرائدة في مجال المسائل السياساتية الناشئة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ونشر المواد من مختلف أصحاب المصلحة. وسوف تؤدي الأمانة هذه المهمة بصورة شاملة وفاعلة وروتينية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا أن يشتمل على زيادة استخدام برامج الدراسة الالكترونية، والفصول الفيديوية، والندوات الشبكية، وأنشطة التعلم عن بُعد، وربما زيادة التآزرات مع أمانة اتفاقيات بازل، وروتردام،

	واستكهولم، والأمانة المؤقتة لاتفاقية ميناماتا والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وفرع المواد الكيميائية والنفايات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات أو الشبكات الأخرى ذات الصلة إن وجود قدرة معززة لإدارة مركز تبادل المعلومات بصورة فعالة سيلبي الطلب الوارد في التوجه العام والتوجيهات العامة بتعزيز الوصول إلى المعلومات من جانب جميع مستويات المجتمع
(ط) إنشاء والمحافظة على علاقة عمل مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية	مواصلة المشاركة في الاجتماعات نصف السنوية للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السلمية للمواد الكيميائية والترتيب لمشاركة المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي وسوف يُشارك شركاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تقديم المواد للنشرات الإذاعية المنتظمة الخاصة بالأخبار وبعمليات الاستكمال التابعة للنهج الاستراتيجي ويمكن لغرفة تبادل معلومات عاملة بصورة كاملة أن تساعد في إضفاء الطابع النظامي على تقديم المواد ذات الأهمية لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي والمساعدة في تطوير علاقات عمل القيام بوظيفة التنسيق مع المنظمات الرائدة في مجال المسائل السياساتية الناشئة للمساعدة في وضع خطط عمل ورصد التقدم المحرز في العمل وإحاطة أصحاب المصلحة بآخر التطورات في الفترة التي تتخلل الدورات
القرار 4/1: برنامج البداية السريعة	
(أ) تيسير اجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة ولجنة التنفيذ التابعة للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة	سوف تواصل الأمانة تنظيم اجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة على أساس سنوي، ويتم ذلك مؤقتاً حتى 2019 ويشمله، ريثما يتم الانتهاء من جميع مشروعات برنامج البداية السريعة سوف تواصل الأمانة دعم وتنسيق اجتماعات لجنة التنفيذ التابعة للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة على أساس سنوي، مؤقتاً حتى 2019 ويشمله، ريثما يتم الانتهاء من جميع المشروعات
(ب) تقديم الدعم الإداري للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة	رصد ميزانية برنامج البداية السريعة ومساهمات المانحين وتنسيق إعداد التقارير للمانحين
(د) أنشطة أخرى	مواصلة تنسيق وتطوير ونشر مواد الاتصالات للمشاريع والبرنامج لإبراز نجاح برنامج البداية السريعة باستخدام الموارد الملائمة، بما في ذلك مركز تبادل المعلومات التابع للنهج الاستراتيجي، في حال توفره، والموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي دعم التقييم النهائي من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج البداية السريعة عند إغلاقه
القرار 4/2: مسائل السياسات الناشئة	
(أ) تنفيذ إجراءات تسلم وفرز تعيينات مسائل السياسات الناشئة	في حالة ورود ترشيح جديد لمسألة سياساتية ناشئة فإن الأمانة ستطبق إجراءات فرز الترشيحات للنظر فيها في المستقبل

وظيفة أمانة النهج الاستراتيجي	الأنشطة المقترحة 2016-2020
(ب) تقديم تقارير عن التقدم بشأن مسائل السياسات الناشئة	سوف تواصل الأمانة القيام بوظائف تنسيق العمل وتقديم التقارير بشأن مسائل السياسات الناشئة الموافق عليها. وسوف تُقدَم الاستكمالات إلى الاجتماعات الإقليمية، وإلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثالث، وإلى المؤتمر في دورته الخامسة. ويمكن التركيز بشكل أكبر على تقييم نجاح الأنشطة في إطار مسائل السياسات الناشئة، وكيفية دعم هذا التركيز لإنجاز هدف 2020 وجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة وستواصل الأمانة التعاون عن كثب مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتيسير تبادل المعلومات والوصول إلى الوثائق التوجيهية بشأن المسائل السياساتية الناشئة تقديم التقارير إلى المؤتمر في دورته الخامسة عن التقدم الإضافي المحرز على صعيد العمل المتعلق بالمسائل السياساتية الناشئة. وسيستخدم مركز تبادل المعلومات كوسيلة لتوصيل التقارير والمستجدات المتعلقة بمسائل السياسات الناشئة

المرفق الثاني

رسالة الأمين العام إلى الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

جنيف، 28 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2015

يسعدني أن أزف أطيب تمنياتي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

هناك ما يربو عن 100 000 مادة كيميائية في أسواقنا وفي المنتجات التي نستخدمها يومياً تقريباً سواء في منازلنا أو في ملاعبنا، أو في محال أعمالنا أو في مزارعنا. والكثير من هذه المواد أهمية حاسمة لمعايشنا أو لصحتنا أو لبقائنا على قيد الحياة.

ونحن ندرك تماماً أيضاً الأخطار التي يمكن أن تقع من جراء الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية على صحتنا وبيئاتنا واقتصاداتنا. ويقدر معدل مجموع وفيات الأطفال نتيجة الأسباب البيئية في البلدان النامية بأنه أعلى باثنتي عشرة مرة عن المعدل في البلدان المتقدمة، الأمر الذي يعكس مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها في صحة البشر بدعم البيئات الصحية.

فدوائر الأعمال التي تستخدم بدائل أكثر سلامة في تصنيع المنتجات تحقق مبيعات ثابتة ومتزايدة وتقدم منتجات أفضل وأضمن. ويضم إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية جميع أصحاب المصلحة والقطاعات للعمل معاً من أجل التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة بصحة البشر والبيئة من جراء المواد الكيميائية.

ومع تزايد إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها على نطاق العالم – وبمعدل أسرع في البلدان النامية عنها في أي مكان آخر – فإنني اتطلع إليكم لمواصلة العمل في التصدي للأخطار ولبناء القدرات من أجل الإدارة، وتبادل المعلومات والحد من الأخطار.

ويشدد جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 على أهمية سلامة إدارة المواد الكيميائية والنفايات. والتحدي الذي أمامنا هو أن تعزز جهودنا لتحقيق ذلك الهدف. وتتطلع الأمم المتحدة إلى العمل معكم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة ألا وهي: رفاه البشر، والأغذية النظيفة والهواء النظيف والمياه النظيفة، والنظم الإيكولوجية القادرة على النمو. فالعالم يعلق آماله عليكم في بذل كل ما بوسعكم لتحقيق مستقبل ينعم بالسلامة الكيميائية بحلول عام 2020 وما بعده.

وتقبلوا أطيب تمنياتي لكم بمؤتمر ناجح.

المرفق الثالث

أولويات القطاع الصحي باتجاه تحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: نتائج مشاورات منظمة الصحة العالمية

مدخلات القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي، والتوجه العام والتوجيهات العامة، للفترة 2015 إلى 2020

1- أثناء المفاوضات بشأن النهج الاستراتيجي حدد القطاع الصحي، من خلال عملية يسرتها منظمة الصحة العالمية ووفق ما أبلغ عنه الاجتماع التاسع والخمسون لجمعية الصحة العالمية، عدداً من الأولويات جرى بيانها في النهج الاستراتيجي. واستندت ''أولويات القطاع الصحي'' هذه إلى مدخلات من 78 بلداً.

2- وإضافةً إلى أولويات القطاع الصحي اعتمدت الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي استراتيجيةً لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي، اقتُرحت فيها أنشطة محتملة يمكن تنفيذها على أساس طوعي لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

3- وفي عام 2015 وبهدف تقييم وإثراء أولويات القطاع الصحي وأنشطته في الفترة المتبقية حتى عام 2020 أجرت منظمة الصحة العالمية مشاورات مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي بشأن الاهتمام الذي يتعين إيلاؤه في المستقبل للأولويات والأنشطة المحددة وكذلك أي أنشطة وأولويات إضافية. وجرى تقديم مدخلات من جانب 45 جهة صاحبة مصلحة حكومية و17 من أصحاب المصلحة الآخرين من 51 بلداً. وقُدمت أيضاً مدخلات إضافية عبر تقارير منظمة الصحة العالمية ومشاوراتها الإقليمية. وقُدم تقرير تفصيلي عن هذه المدخلات إلى الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي، بما في ذلك أولويات القطاع الصحي المستكملة.

4- وأثناء وضع النهج الاستراتيجي شددت البلدان على أهمية العمل على المستويين الإقليمي والقطري، كما أن مشاورات منظمة الصحة العالمية في عام 2015 بينت أن هناك أولويات معينة في بعض المناطق والبلدان تحتاج إلى اهتمام أكثر مقارنةً بغيرها من الأولويات. ويمكن الاطلاع في تقرير منظمة الصحة العالمية الوارد أعلاه على معلومات تفصيلية لتوجيه العمل الإقليمي في المستقبل.

5- وفي مشاورات منظمة الصحة العالمية في عام 2015 أكدت الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في القطاع الصحي على الأهمية المستمرة للأنشطة الواردة في الاستراتيجية من أجل تعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي. إن هذه الأنشطة هي أنشطة شاملة وستدعم تنفيذ أولويات القطاع الصحي في الفترة التي تسبق عام 2020.

6- وفيما يلي موجز لمجالات الأولوية العالمية الرئيسية في المدخلات الصحية الرامية لتنفيذ النهج الاستراتيجي والتوجه العام والتوجيهات العامة التي تمثل أولويات القطاع الصحي المستكملة للفترة من عام 2015 إلى عام 2020. وترد بين الأقواس ''العناصر الرئيسية'' للتوجه العام والتوجيهات العامة التي تدعمها الأولوية على وجه الخصوص.

- **وضع طرائق قياسية أفضل لتحديد آثار المواد الكيميائية على الصحة، ووضع أولويات للعمل وتقييم فعالية السياسات العامة وتقدم النهج الاستراتيجي.** ويتعين أن تكون هذه الطرائق قابلة

للاستخدام على المستوى القطري وتساعد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة للمزيد من بيانات الرصد والرقابة المصحوبة بتوجيهات لتفسير النتائج. (تدعم العنصر الأساسي *ي*)

- **صياغة استراتيجيات تهدف إلى منع اعتلال الصحة والأمراض التي تنتج عن التعرض للمواد الكيميائية خلال حياة الإنسان، بما في ذلك استراتيجيات موجهة خصيصاً لصحة الأطفال والعمال**. ويجب أن يشتمل ذلك على استراتيجيات من قبيل الوسائل المحسنة لتحديد منافذ التطور الحساسة عند الأطفال، واختبارات العمال والرقابة الصحية عليهم. ويتعين أن تشمل الاستراتيجيات تعزيز التشريعات والسياسات العامة ونظم المعلومات الصحية، والتدريب، والتعليم وبناء القدرات في مجال الإبلاغ عن المخاطر. ويتعين تقاسم الخبرات في تنفيذ الاستراتيجيات بين البلدان. (تدعم العناصر الأساسية *أ*، *ج*، *د*، *ز*)

- **بناء قدرات البلدان على التعامل مع حوادث التسمم وحوادث المواد الكيميائية والحالات الطارئة**، وتحقيق القدرات الأساسية في مجال المواد الكيميائية في إطار اللوائح الصحية الدولية (2005). هذا الأمر يتطلب إنشاء مراكز سموم وتعزيزها مؤسسياً، إضافةً إلى آليات رقابة وإنذار واستجابة تعمل بشكل كامل للتعامل مع حوادث المواد الكيميائية وحالاتها الطارئة. (تدعم العنصرين الأساسيين *د*، *ي*)

- **تعزيز بدائل المواد الكيميائية الشديدة السمية والمقاومة للتحلل**، مع الأخذ في الاعتبار دورة المواد الكيميائية بما في ذلك النفايات. هذا الأمر يتطلب تعاوناً بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى التي تطوّر مواد كيميائية وتكنولوجيات ومنتجات جديدة. (تدعم تنفيذ العناصر الأساسي *ك*)

- **سد الثغرات في المعارف العلمية**، مثل الثغرات في فهم المواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، والمواد النانوية، والتعرض المترافق لمواد كيميائية متعددة. هذا الأمر سيسهل التقييم الأفضل للمخاطر واتخاذ القرارات في مجال إدارة المخاطر. (تدعم العنصر الأساسي *ح*)

- **بيان الوسائل المنسقة عالمياً لتقييم مخاطر المواد الكيميائية**، من أجل تعزيز الشفافية والفهم، والسماح بتقاسم العمل وخفض ازدواجية الجهود، خصوصاً في مجال تقييم المخاطر. وهناك حاجة للمزيد من العمل لوضع منهجيات لتقييم التعرض يمكن تطبيقها في مختلف أنماط الاستخدام القطرية والمناخات. (تدعم العنصر الأساسي *ح*)

- **إجراءات لتعزيز القدرة على الوصول إلى المعارف العلمية وتفسيرها وتطبيقها، خصوصاً في** البلدان النامية، مع إتاحة المعارف في أشكال تناسب المستخدمين النهائيين. وتشمل هذه الإجراءات استخدام العلوم الجديدة في تقييم المخاطر، وتقاسم تقييمات المخاطر القائمة واستخدامها، وتقاسم الخبرات في مجال إدارة المخاطر. (تدعم العنصر الأساسي *هـ*)

7- وتتفاوت قدرة القطاع الصحي على تنفيذ الأولويات والأنشطة المحددة تفاوتاً كبيراً بين البلدان والمناطق. وستكون هناك حاجة للتعزيز المؤسسي في الكثير من البلدان من أجل تحقيق هدف عام 2020، كما أن التعزيز المؤسسي يمثل حاجة ملحة في البلدان التي تتميز بنظم صحية ضعيفة تجابه تحديات صحية متعددة.